



اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ

بِهَوْنِهِ تَعَالَى شَانَهُ دَرِينِ آخِرِ الزَّمَانِ بِطَوَقِ مَقْدَمِهِ ظُهُورِ صَالِحِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

الْقِطْعَةُ الثَّانِيَّةُ

مِنْ الْجُزْءِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِ



کِتَابِ الصَّلَاةِ

مُؤَلَّفَ مِنْ قِبَلِ

مُؤَلِّفِ ضَعْفِ عِبَادِ اللَّهِ لِلْمَنَانِ الْمَدْعُودِ وَجِيدِ الزَّمَانِ غُفَرِ الزَّحْمَانِ

بِإِذْنِ مَدِيرِ مَكْتَبَةِ اَلْاَعْيَانِ



اليه ثم التسليم بقضائه وعدم وجلان المحرجه من ذلك ومع مخالفتهم بما قضته  
 العقول والافطر اتفق عليه جميع البشر سواهم من سلكوا فلانا مرسل الى و  
 رسول الله وجعل عليه بعد التسليم قبول جميع ما جاء به من عند المرسل وامتننا لجميع  
 ما امر به واجتنبنا جميع ما نهى عنه وكما ان الرسول صلعم مأمون ومصداق في تبليغ جميع  
 القرآن وعدم الكتمان كيف يجهل ما اتى به تفسيره وببإتابة وزيادة على ما في كتاب  
 المرسل وقبول هذا وهذا متوقف على الازعان برسالاته وتكون يبه في هذا التأكيد  
 في ذلك لا فرق في ذلك عند العقلاء وكونه الرجل رسول الله يقتضي قبول جميع  
 ما بينه عن الله ومن قبل بعض ما جاء به دون البعض من عقلاء وشرعا ما قبلوا  
 الكل ورد الكل اعتنا احدا لا مريض لازم اما تكان يبه او تصديقه وليست شعري فاذا  
 يقول هو لاء المدين بوزن الصلوة والنكوة ونحوهما من شعائر الدين اذ المصلح  
 على معانيها وادكانها المبينة في السنة فهل يحل على مجرد المصالح اللغوية فان قالوا  
 نعم لمن متهم فظانهم وشناقنا لا يلائمها الا من تبلى ونفرض يبه من الدين الاسد  
 الا ترى ان الصلوة معناها في اللغة الدخلة فاذا تركه هو لاء السنة وحلوا الصلوة  
 على هذا المعنى اللغوي فقد خالفوا الرسول صلى الله عليه وسلم وجميع المسلمين بل  
 كذبوه صلعم وكذبوا سلف الامة وخلفها في تقليم الصلوة الواجبة نقلا لا بحال  
 لقواتل شئ وهذا يفضي الى القدح في نقل القرآن الينا ايضا الى غير ذلك من اللوام  
 المتكررة وايضا الصلوة في الاصل مأخوذة عن طريق الصلوة فهل يكفي لاداء الصلوة  
 هذا التحريك عندهم وكيف ينبغي هذا التحريك الى اليمين والشمال كما تحركوا ايديهم  
 لسماء دوس عند ذى الخلاصة او الى الفوق والتحت والكل واسع وايضا اذا كان

معنى الصلوة التي هي عماد الدين الداعي فحسب لصداق بقوله القائل (يا الله)  
 فهل تصدق دلالة القرآن ونقصه عن هذا المعنى وفي القرآن إجماعاً بصلوة كما  
 قال تعالى حافظوا على الصلوات الصلوة الوسطى ما معنى الجمع وما معنى الصلوة الوسطى  
 وهل معنى المحافظة ان يستغرق العبد جميع ازمته يدعوا الله قائماً قائماً فنجسها  
 بأوقات دون اوقات واين دلالة القرآن على ذلك ولو ايضا كيف تكفي وكيف يحاذ  
 الكتاب ساكت عن تفصيل الزكوة والحج وحينئذ تتعطل شرائع الاسلام وتنتفيك  
 على هذه الاسلام الخاص والعام حتى الكفرة الداعية وعبدية الاصنام وقوله  
 اطلت ههنا به لا يجاول عن فائدة ردا على من زعم الدين هو القرآن فقط والسنن  
 ليست بشئ يعتد عليه والحق واقر لا يستلزم فيه الا من سقاه نفسه طائفة  
 الديانات والرسول ومثل هذا لا ينبغي له تسليم القرآن ايضا اللهم احفظنا  
 من الاحن والحن واعصمنا عن البلاء يا والفتن والغرض ههنا بيان موافقة  
 الصلوة اول وقت الفجر اذا طلعت الشمس الثاني وهو ما عرفت من في الافق واخر وقت  
 ما لم تطلع الشمس لحديث افاقة جبريل عليه السلام صلى الله عليه وسلم  
 يحد له اوقات الصلوات الخمس فيه قم فضله فعلى الفجر حين يرق الفجر  
 او قال سطع الفجر في اليوم الثاني حين اسفر بعد اوكدت الشمس تطلع ثم قال  
 في اخر الحديث يا محمد صل هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين  
 الوقتين وقد روى من طرق كثيرة ذكر لكشها في النبيل فان شئت الزيادة  
 فارجع اليه وقد قيل ان احاديت التوقيت عنه مسلم متواترة وادله اعلم واني  
 وقت الفجر اذا زالت الشمس لما في حديث جبريل عليه السلام ايضا انه قال ثم

فضله فضله الظهر حين زالت الشمس آخر وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله  
 سوى ظل الاستواء وقد اتفق على ذلك جماهير العلماء ومن الأحناف محمد بن أبي  
 سفيان الخالف في ذلك إلا أبو حنيفة رحمه الله وعنه رواية نوافل الجوهري واستدل الأحناف  
 لقوله الإمام بقوله صلعم يريدوا بالظهر فإن شدة الحر من فيج جهنم قالوا واشتد الحر في  
 ديارهم في هذا الوقت وإذا تعارضت الآثار فلا ينقضه الوقت بالشك وقد يستدل  
 لهم بما خرج النسائي وأبو داود من حديث ابن مسعود كان قد رمل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في الصيف ثلاثة أقدام وفي الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام  
 وأقول أما حديث الأبرار فهو أخص من مدعاهم فلا يصح دليل المدعاهم أن وقت  
 الظهر يقي إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه في حر وبرد أي صيف وشتاء وليس فيه  
 ذكر للظل فضلا عن التقدير بالمثل والمثليين والحديث الثاني لا يصح دليل له أيضا  
 لأنه محم على الأبرار وبالسبعة الأقدام في الشتاء تنقص صلواته صلعم وهو  
 أقل من ظل الإنسان مع ظل الاستواء وأيضا لم يذكر في الحديث نسبة الظل إلى  
 شيء وظل أي شيء هو فالحديث ليس فيه دلالة لمن همهم وقد قدح فيه أيضا فاذ  
 في سنده عبيدة بن حميد الطيب الكوفي عن أبي مالك سعد بن طارق وفيه  
 خلاف فهو ضعيف لا يقوى على معارضة ما استفاض عنه صلعم من الأحاديث الصحيحة  
 في تقدير آخره بقتله بمصير ظل كل شيء مثله وقد عرفت أنه حتى لو سلم صحته فلا  
 دليل له من الوجوه التي عرضناها أما قولهم واشتد الحر في ديارهم في هذا  
 الوقت فهو كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل فإن أراد أن الحر يزاد من بعد الزوال  
 إلى مصير ظل الشيء مثليه فهذا لا نسلم وليس المراد بالأبرار إلا أن يؤخر

الى ان يجد وافئذ الجردان البيوت يظلم وقت الذهاب ولا يابى ذلك يوجد  
قبل نصف وقت الظهر اي قبل ان يصير ظل كل شيء مثله نصفه فلا آثار تغايرة  
ولا شك متبع ذي يقين وهو اول وقت العصر الاختيار الى مضيق الظل <sup>مثله</sup>

ويبقى الى غروب الشمس مع الكراهة فيما بعد الاصفار و قبل اذا اصفر خرج  
وقت العصر هذا القول اعتمدته الامام الشوكاني من اصحابنا في الدرر وقرره  
المشارع واستدل على ذلك بحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقت صلاة الظهر ما لم يحضركم العصر وقت صلاة العصر ما لم تصفوا الشمس قال  
وهذا الحديث لا يخالفنا ورد في بعض الاحاديث ان اخر وقت العصر مضى ظل الشيء  
مثليه لان هذا الحديث قد تضمن زيادة غير منافية للاصل وحمل الحديث  
من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر كذا قبل  
الغروب قبل طلوع الشمس على صلاة المعدور وما ذكرناه واعتدله ضعيف  
والحق ما ذكرناه من وجوه احدها ان ما استدل به من حديث ابن عمر هو رواية  
وفي رواية اخرى عنه عند مسلم ووقت صلاة العصر ما لم تصفوا الشمس ويسقط  
قرنها الاول والن زيادة من الثقة مقبولة اتفاقا ويقوى ذلك حديث ابى موسى  
في الذي سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن مواعيت الصلاة وفيه ثم اخرا العصر فانصر  
منها والقائل يقول احمرت الشمس يوضح ان احمرار الشمس يكون موخرا بعد  
اصفرارها ولا يكون الا بعد ان يسقط بعض الشمس للغروب وما في الصحيحين من  
قوله صلعم من ادرك من الصبح ركعة قبل ان تظلم الشمس فقد ادرك الصبح  
ومن ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر هو مقرون وشاهد

لما تقدم من الأحاديث وكذا قوله يوم الخندق لما في ما صليتها اختغربت الشمس  
 فحدث ابن عمر الذي استدل به الشواك في محله على الوقت المختار والمحمي والفرار  
 فيه الوجه الثاني أن الخطاب في الأحاديث المذكورة عام فأتى في مقام التشريع  
 للأمة والرجل لسائل في حديث أبي موسى لم يكن من المعنويين وايضا النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم في هذه الاوقات فلا يصح ان يحل صلواتهم على صلوات المعنويين وهذا  
 صحيح من فعله صلى الله عليه وآله وسلم في العوام فلا يبرأ بالحق واليمين وايضا اذا حل روية  
 ابن عمر رضي الله عنهما التي ذكرها الشارح على العموم والتوقيت وتحد بدقائق الصلوة فالرواية  
 الاخرى لمقبلة بسقوط قرن الشمس الاول مثلها وصحلية على ما حملت عليه  
 الرواية الاولى ولا وجه للتفريق وهي زيادة مقبولة لاعتنا في الرواية الاخرى  
 بل توخى الوجه الثالث ان الغرض بل الذي ذكرناه صادق لغة بغرض الاول جزء  
 من الشمس الذي هو سقوط قرنهما الاول ومنه الى سقوط باقية الاولى كيف اصطفا  
 ركعة على نحو ما كان يصلي صلواتهم فظهر ان صلوة الركعة وادراكها قبل الغروب  
 المراد به قبل غروب قرنهما الاول وعلى هذا تتناسق الاحاديث وتتعاقد و  
 يكون بعضها موبدا وشارحا للبعض الاخر وما يزيد ايضا كما روى في الصحيحين  
 وغيرها انه قال صلواتهم من ادرك من الصلوة ركعة فقل ادرك الصلوة فانه حلل ادراك  
 الصلوة بادراك الركعة واوضح منه ما رواه البخاري اذا ادرك احدكم سجدة رآى  
 ركعة من صلوة العصر قبل ان تغرب الشمس فليقم صلواته الحقة ثم تعقيل ادراك الركعة  
 بما قبل الغروب بين في ان الركعة وقعت في وقت الصلوة والا لما كان لهذا النقيض  
 فائدة وادراك الركعة من الصلوة انها حقة في ادراكها في وقتها والنية

الحق باقى الصلوة بالركعة مرید اما ذكرناه والا لما صح الاحتياق الوجه الرابع ما ذكره  
 شارح الدرر في روضته من ان الشارع جعل الصلوة المفوعة في هذه الاوقات  
 المعينة ريعني ما بعد الاصفراء وضحوة صلوة المنافق و صلوة الامراء الذين  
 يبيتون الصلوة وذكر ما في الصحيح من حديث النضر قال سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول تلاصق صلوة المنافق بجلس يربس الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان  
 قام فنفق اربعاً لا بد كره الله الا قليلاً ذكره حديث صلوة الامراء الذين يبيتون  
 الصلوة او نحو ذلك من الصلوة من وقتها قال له الراوي فيما تسمى قال صل  
 الصلوة وقتها حديث قال وهكذا الحاد يمشى النحر عن الصلوة بعد العصر بعد  
 الفجر قال فكان ما ذكرناه دليلاً على ان ادراك الركعة في الوقت الخارج عن الوقت  
 المضروب كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع الفجر هو من خاص بالمعدن وذكره  
 من هنا شد بل لا يندفع معه نافية الا اية شريفة راء الله تعالى ركعة وجاهل  
 اذا ظهرت واسكنوا ادراك ركعة ونحو ذلك وما ذكره استدلال ساقط لا يدل  
 على مراده وعائنه ان يدل على ان قوله اني بها الى ما ذكره في الخبرين ومن مسمى  
 حديث صلوة المنافق الذي يربس الشمس لان الذي مر فيه معناه على التام  
 وعلى عدم اتيانه بالصلوة عليه وحدها وما يؤيد ان تحقق احد الامرين يوجب  
 الذي على حديثه حديث ابن عمر في صحيحهم قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لا تقربوا الصلوة الى ركعتيها ولا الصلوة الى ركعتيها ولا الصلوة الى ركعتيها  
 لم يركعوا ركعة الشمس ولا غروبها والخبر به الصلوة في ذلك الوقت منى منه مد  
 مكروه والمنافق ذكر في الحديث ان الشمس اذا كانت تراقب الصلوة  
 خارجة عن الوقت فلا بد من الحول في ذلك بل هو الذي لا يدل على انها لا

فان بعدده ومراقبته لشمس ليل على حرصه وخوفه ان تغرب ففقوته لثلاث تصيبه  
 عقوبة وتأديب تارك الصلوة فينفتح ويظهر للناس نفاقه الذي هو حريص على  
 اخفائه ففي رقوب الشمس ليل على انه ياتي بها في الوقت ولو كان اتيانه لها في ذلك  
 الوقت خارج وقتها لكان قد تركها في وقتها وتارك الصلوة عمل الا يسكت عنه الشارح  
 بل لابد من ان يودبه وهذا ظاهر لمن تأمل واملأه بالاملاء فلا يدل على المطلوب  
 ولا له تعلق بحمل النزاع البتة وقول الشارح ان ذلك خاص بالمعد ورثته ما تقدم  
 من التقيد بأدراك الركعة قبل الغروب اذ مفهومه ان من لم يدرك الركعة لم يدرك  
 الصلوة وليس حكم المعد وكذلك بل من فاتته صلوة بعد روجب عليه قضاءها  
 سواء ادرك من وقتها ركعة او لم يدرك والمختار عند الشارح كسائر اهل الحديث  
 انها اداء فلا معنى للتقيد بأدراك الركعة فتعين ما ذكرناه واما ما ذكر من  
 ان الحائض اذا ادركت بعد طهرها قد تركت فقد ادركت صلوة العصر فيرده  
 انه يلزمها صلوة الظهر ايضا فالحديث مع احتمال له لغير المراد منه على قول لشارح  
 غير كاف في دلالة على ما يجب على الحائض اذا طهرت حينئذ ان فيلزم ان ينزه  
 حديث الصادق صلعم عن حمله على ما لا يدل عليه مما يشوهه ويخرج به الى السبحة  
 وعدم الاضطرار عما في الضمير باحسن الفصاحة التي لم يقاربه صلعم احد فيها  
 ونحن لا نتكبر اهت التأخير ولا ان المعد ورجله حينئذ بلا كراهة ولكنا نمنع  
 الحصر والقصر على ما ذكره ودعوا فان وقت العصر اوسع مما رجحه وما ينبغي التنبيه  
 عليه انه هل يخرج وقت الظهر نحوه بمصير طل الشئ مثله امر لا قال في النيل ذهب  
 الهادي مالك وطائفة من العلماء ان يدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر

وقالوا بيق بعد ذلك قد رابع ركعات صالحا للظهر العصر اداء واحتجوا بقوله صلى  
 فصل في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وصلى العصر في اليوم الاول  
 حين صار ظل كل شيء مثله وظاهرا اشتراكهما في قد رابع ركعات وذهب الشافعي  
 والاكثرون الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر وقت العصر قلت ومنشأ هذا  
 الاختلاف ان قوله في حديث جبريل فصل الظهر قوله فصل العصر هل هو محمول  
 على الشرح ام على الفراغ منها ومن اصعب النظر عرف وتيقن ان قوله جاء جبريل  
 فقال قم فصله فصل الظهر حين زالت الشمس ان المتعين هنا انه شرع في الصلاة  
 حين زالت الشمس للاتفاق على ان اول وقت الظهر النوال ولو كان قوله فصل  
 الظهر حين زالت الشمس محمول على الفراغ منها لكان دخوله في صلاة الظهر  
 قبل النوال وكل المتنازعين غير قائل به وبه يتبرح مذهب القائلين بشترا<sup>ك</sup>  
 قد رابع ركعات بين الصلوتين بناء على ما تقدم مر به يظهر التوفيق بين الا<sup>ث</sup>نا<sup>ث</sup>  
 وانها متطابقة على وتيرة واحدة وان كلاهما يدل على ما دل عليه الاخر وذلك  
 بان نقول ان قوله في صلاة اليوم الثاني فصل العصر حين صار ظل كل شيء  
 مثليه اي شرع في الصلاة حينئذ اي ولعله فرغ منها مع الاصل والمختلط  
 بالحركة حين سقط قرن الشمس الاول فليتنامل المصنوع ومثل العصر  
 العشاء ما لم يطالع الفجر الى الصبح ما لم تطالع الشمس الى حذيفة ثم خرج ان  
 بالعصر اي حديث من ادرك المتقدم وقد دعيه الامام ابن القيم في ا<sup>ث</sup>نا<sup>ث</sup>  
 الموقعين قال في المثال الثامن والعشرين من السنة الصحيحة الصريحة المحكم  
 في ان من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادركها الصبح يكون



خلافت الاصول وبالمشابه من نهيه صلعم عن الصلوة وقت طالع الشمس  
 قالوا والعام عندنا يعارض الخاص فقد تعارض ما ظر ويبيح فقد من الحاضر  
 احتياطاً فإنه يوجب عليه إعادة الصلوة وحديث الاتمام يحتمل المصلحة فيها  
 واذا تعارض ما صيرنا الى النص الذي يوجب الإعادة لتيقن براءة الذمة  
 فيقال لا ريب ان قوله صلعم من ادركت ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس  
 فليتيم صلوة ومن ادركت ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتيم صلوته  
 حديث واحد قال صلعم في وقت واحد قد وجبت طاعته في شطره فوجب  
 طاعته في الشطر الآخر وهو محكم خاص لا يتحمل الاوجهما واحداً ولا يتحمل  
 غير البتة وحديث النهي عن الصلوة في اوقات النهي عام فهل قد خص منه  
 عصر يومه بالاجماع وخص منه قضاء الفائتة واداء المنسية بالنص وخص منه  
 ذوات الاسباب بالسنة كما قضى النبي صلعم سنة الظهر بعد العصر اقر من  
 قضى سنة الفجر بعد صلوة الفجر وقد اعلمه انها سنة الفجر وامر من صلى في حله  
 ثراء مسجداً جماعة ان يصلى معهم وتكون له نافلة قال في صلوة الفجر  
 سبب الحديث امر الدخول والامام يخطب ان يصلي تحية المسجد قبل ان  
 يجلس ايضاً الامر بها تمام الصلوة وقد طلعت الشمس فيها امرها بتمام لا ابتداء  
 والنهي عن الصلوة في ذلك الوقت نهي عن ابتداءها لا عن استدائها فانها  
 لم تزل انتتموا الصلوة في ذلك الوقت وانما قال لا تصلوا واين احكام  
 الابتداء من الدوام وقال سيدنا عمر رضي الله عنه حين اطال صلوة الفجر حتى كادت  
 الشمس ان تطلع لو طلعت ما وجدنا غافلين وقد فرق النص الراجح

والقياس بينهما فلا تؤخذ أحكام الدوام من أحكام الابتداء ولا أحكام الابتداء من أحكام الدوام. وأما في عامة مسائل الشريعة فالأحكام بنيانية ابتداء النكاح والطيبون استدلت امتها والنكاح بنياني قيام العدة والحرمة دون استدلت امتها والحدث بنياني ابتداء المسح على الخفين دون استدلت امتها وزوال خوف العنت بنياني ابتداء النكاح على الأمانة دون استدلت امتها عند الجهل والزنا من المراتة بنياني ابتداء عقد النكاح دون استدلت امتها عند الإهمال ومن وافقه والذهول عن نية العبادات بنياني ابتداءها دون استدلت امتها وفقدان الكفاءة بنياني لزوم النكاح في الابتداء دون الدوام وحصول الغنى بنياني جواز الأخذ من الزكوة ابتداء ولا بنيانيه دواما وحصول الحجر بالسفاهة والجنون بنياني ابتداء العقد من الحجر عليه ولا بنياني دوامه وطريان ما يمنع الشهادة من الفسق والكفر والعداوة بعد الحكم بها لا يمنع العمل بها على الدوام ومنعه في الابتداء والقدرة على التكفير سائما لا تمنع التكفير بالصوم ابتداء لا دواما والقدرة على فدية المتمتع تمنع الانتقال إلى الصوم ابتداء لا دواما والقدرة على الماء تمنع ابتداء التيمم اتفاقا وفي منعه الاستدانة الصلوة بالتيمم خلاف بين أهل العلم ولا يجوز إجماع العين المصنوعة ممن لا يقدر على تخليصها ولو خص بها بعد العقد من لا يقدر المستأجر على تخليصها منه لم تنفسه الجارة ونحوها المستأجرين فتم العقد أعضائه ومنع أهل الذمة من ابتداء أحداث كنيسة في دار الإسلام ولا يمنع من استدلت امتها ولو جعلت لا يتزوج ولا يتطيب أو لا ينظر كما استدلت امرؤا

[illegible]

لم يثبت وان ابتداء حث واضعاف اضعاف ذلك من الاحكام التي يفرق  
 فيها بين الابتداء والام فاحتاج في ابتداءها الى ما لا يحتاج اليه في دوامها و  
 ذلك لقوة الدوام وثبوته واستقرار حكمه وايضا فهو مستصحب الاصل ايضا  
 قال نعم اسهل من الرفع وايضا فاحكام التبع يثبت فيها ما لا يثبت في المتبوع  
 والمستند امتناع الاصل الثابت فلو لم يكن في المسئلة نص لكان القياس يقتضيه  
 صحة ما ورد به النص فكيف وقد توارد عليه النص والقياس فقد تبين انه  
 لم يتعارض في هذه المسئلة عام وخاص ولا نص وقياس بل النص فيهما و  
 القياس متفقان والنص العام لا يتناول مخرج الخاص ولا هو داخل تحت  
 لفظه ولو قد رخص لفظه له فالخاص ببيان لعدم ارادته فلا يجوز تعطيل  
 حكمه وابطاله بل يتعين اعماله واعتباره ولا تضرب احاديث رسول الله  
 صلعم بعضها ببعض وهذه القاعدة اولى من القاعدة التي تتضمن ابطال الحكم  
 السنتين والغاء احد الدينين والله الموفق ثم نقول الصلوة التي ابطالتم  
 فيها الصلوة وهي حالة طلوع الشمس اولى بالصحة من الصلوة التي وافقتم فيها  
 السنة فانه اذا ابتداء العصر قبل الغروب فقد ابتداءها في وقت نهي وهو  
 وقت ناقص بل هو اولى الاوقات بالنقصان كما جعله النبي صلعم وقت صلوة  
 المنافقين حين تصير الشمس بين قرني الشيطان وحينئذ يسجد لها  
 الكفار وانما كان النهي عن الصلوة قبل ذلك الوقت حريما له وسد للذريعة  
 وهذا بخلاف من ابتداء الصلوة قبل طلوع الشمس فان الكفار حينئذ  
 لا يسجدون لها بل ينتظرون بسجودها طلوعها فكيف يقال تبطل صلوة

من ابتدأها في وقت تأمر لا يسجد فيها الكفار للشمس وتصح صلوة من ابتدأها  
 وقت سجود الكفار للشمس سواء وهو الوقت الذي تكون فيه بين قرع الشيطان  
 فإنه حينئذ يقارنها ليقع السجود كما يقارنها وقت الطلوع ليقع السجود فإذا  
 كان ابتداءها وقت مقارنة الشيطان لها غير مانع من الصحة من صحتها فلا بد  
 تكون استدامتها وقت مقارنة الشيطان غير مانع من الصحة من بابل الأولى  
 والأخرى فإن كان في الدنيا قياس صحيح فهدأ من أصح فقد تبين أن الصورة  
 التي خالفتم فيها النص والى بالحجاز قياساً من الصورة التي وافقتموه فيها  
 انتهى وأوحى بطولها لكثرة فوائد هذا المصالح من جمع المسائل والنظائر للتوفيق  
 بين السنين التي يظن قاصر النظر التعارض فيها وهو لا يخالو عن تشييد ذهن  
 وفق بصيرة وبه يتبين موافقة روحها قرآنه من توسيع وقت الصبح والعصر  
 والعشاء وقد أثبت ذلك بالأدلة الصحيحة وإن لا اختلاف بينها والله أعلم  
 قال صاحب الهداية لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس لا عند قيامها في  
 الظهيرة ولا عند غروبها إلا عصر يومه عند الغروب لأن السبب هو الجزء  
 القائم من الوقت لأنه لو تعلق بالكل لوجب الأداء بعده ولو تعلق بالجزء المأخوذ  
 فالمدى في آخر الوقت قاض وإذا كان كذلك فقد أداها كما وجبت بخلاف  
 غيرها من الصلوات لأنها وجبت كاملة فلا تتأدى بالناقص قلنا هذا رأي  
 فاسد بما يقابل النص الصريح وقد قال إمامك أن السلي ولو كان صحيحاً  
 فهو تيرك إذا خالف الحديث فكيف هذا الرأي الفاسد وفساده ظاهر لا يحتاج  
 السبب هو الجزء الأول من الوقت إلا أنه سبب الوجوب لا الوجوب الأداء

فوجب الاداء امتد الى آخر الوقت وحي لا يكون المودى في آخر الوقت قاضيا بل  
مؤديا وقولكم انها اذا وجبت كاملة فكيف تودى ناقصة مد فوع بان من عطفوا<sup>الله</sup>  
ونواله ورحمته وفضاله كما ورد عنه صلعم ان الصلوة في آخر وقتها عطفوا الله  
او نقول ان السبب هو الجواز المقارن والوجوب في الوقت الاخر ناقص في كل  
صلوة ولا نسلم ان الوقت الاخر من الفجر اولى وافضل كيف انه صلعم كما نفي  
عن الصلوة عند غروب الشمس نفي عند طلوعها لثبوت الغروب يدل على  
عموم النقص في كل صلوة الا فيما ذكر النص فيه واستحب الشارح فيه  
التأخير وليت شعري كيف تركت الرأى الصحيح الموافق لكتاب الله المقتضى  
لجواز النكاح بما هو مال قليل لا كان او كثير الحديث موصيخا ومتكسر ضعيف  
ذكر فيه تغذي بالمرس بعشر دراهم وخالفتم الحديث الصحيح الواردة في  
عدم تعيين المال كقوله القس لو خاتمة من سحيد وتترك في مسألة البلب  
الا حديث الصحيح برأى فاسد وهذا من اعجاب الجهابذ مثل اولى الحج والالباء  
<sup>اول</sup> وقت المغرب اذا غربت الشمس اخر وقتها ما لم يغيب الشفق الاخر وذلك  
لقوله في حديث جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم حين وجبت الشمس لحديث سلمة بن الأكوع  
ان رسول الله صلعم كان يصلي المغرب اذا غربت الشمس وتوالت بالحج اذ يقال  
في الملتقى رواية الجماعة الا للنسائي وكون اول وقت المغرب بالمغرب مجمع عليه  
وانما اختلفت في العلامة التي يعرف بها الغروب فقيل بسقوط قرص الشمس  
بكمال وهذا التام يتم في الصحراء وما في العمارة فلا وقيل بارتفاع الكوكب الى الليل  
وهو قول القاسمية والامامية واحتجوا بقوله حتى يطالع الشاهد الشاهد بالخ

أخرجه مسلم والنسائي من حديث أبي بصرة وقيل بل الظاهر واليه ذهب  
 زيد بن علي وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن عيسى وعبد الله بن عيسى والمام  
 يحيى حديث إذا قبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد افطر الصائم  
 متفق عليه ولما في حديث جبريل فصل في حين وجبت الشمس افطر الصائم  
 ويؤيده حديث أحمد والطبراني بلفظ لا تزال امتي على الفطرة ما صلوا  
 المغرب قبل طلوع النجم وحديث أبي أيوب مرفوعاً بأدس وابصلوة المغرب  
 قبل طلوع النجم وحديث النسب ورافع بن خديج قال كنا نصلي مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم فيرى أحداً ما وقع نبله ويتعجب بما ذكرناه أن دخل وقت المغرب  
 إنما هو بالغروب فقط وأما قوله حتى يطلم الشاهد فقد قبل أنه ليس  
 من بعض الرواة وهو لا يدل على تأقيت وغايته أن يكون علامة من  
 اشتبه عليه معرفة الوقت لغيره وهو هل يعمل بأدس أو بالمعرفة  
 لمن تعذر أو عسر عليه معرفة غروب الشمس الحق بانه إذا كان مؤيداً  
 ساعات مضبوطة فتفتني بالعمية جازله العمل بداهة ستون  
 في هذا الزمان من أقوى الإشارات لمعرفة الوقت في هذا الزمان  
 بعضنا بعضاً وعن حنيفة بن عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة  
 بخير من صلاة يؤخرها عن غروب الشمس حتى تشتبه بالظلمة  
 وأبو داود والترمذي والبيهقي والشافعي والمام يحيى والمام يحيى  
 وكراهة الصلاة إلى اشتداد النجوم وقد عكسها المصنف في نسخة  
 فجعلت الصلاة إلى اشتداد النجوم مستحباً والله أعلم

أما الأحاديث الواردة في تأخير المغرب إلى قرب سقوط الشفق فكانت  
 لبيان الجواز أو تحديد أوقات الصلوة وما ذكرنا من الأحاديث هي أخبار عن  
 عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التي واظب عليها فالسنة هي الاعتماد  
 عليها إلا لعذر كحضور الطعام ونحوه لما في الصحيحين عن النبي أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال إذا قدم العشاء فأبدؤا به قبل صلوة المغرب ولا تعجلوا  
 عن عشاءكم وفيها عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 إذا أقيمت الصلوة وحضر العشاء فأبدؤا بالعشاء وفيها عن ابن عمر  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلوة فأبدؤوا  
 بالعشاء ولا تعجل حتى تفرغ منه وفي الصحيحين أن ابن عمر رضي الله عنهما  
 الطعام وتقام الصلوة فلا يأتها حتى يفرغ وإنه يسمع قراءة الإمام  
 وعند مسلم لا صلوة بحضرة الطعام قال أصحابنا ذلك عام في كل  
 الصلوة يقدم الطعام على الصلوة ولم يأت من خالفنا بحجة وظاهر  
 الأحاديث أنه يقدم ذلك مطلقاً سواء كان محتاجاً إليه أم لا وخفيف  
 أو ثقیلاً وكثيرة وإن لم ينجش فساد الطعام وفاق للظاهرية وأحمد وأصحابه  
 ومن الصحابة أبو بكر وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب عن الثوري فقال  
 يجب تقديم الطعام كذا في النبل قال وجزموا بطلان الصلوة إذا  
 قدمته ونحوه لا يفتنوا بالوجوب ولا بطلان الصلوة بل المختار ما ذهب  
 إليه الجمهور من حمل ذلك على الكراهة وظاهر الأحاديث أيضاً أنه يقدم  
 الطعام وإن خشي خروجه الوقت وشوا المختار عندنا قولنا صلوا في الحديث

ولا تجل حتى تفرغ منه حجة على من قال انه يقتصر على تناول لقيمات  
يكسر بها سورة الجوع واما كون اخروقت المغرب ذهاب الشفق الاحمر  
فلحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه وذو كوفيه موافقت الصلوة وفيه ووقت  
صلوة المغرب ما لم يسقط ثور الشفق الحديث وثور الشفق ثورانه  
وانتشاره ومعظمه وفي القاموس انه حمرة الشفق الناتجة فيه  
وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال الشفق الحمرة فاذا غاب الشفق وجبت  
الصلوة وفي النيل قال الدارقطني في الضرائب هو غريب وكل روايته  
ثقات وقد رواه ابن حساكر والبيهقي وصحح وقفه وقد ذكره السالك في  
المدخل وجعله مثالا لما رفعه المخرجون من الموقوفات وقد استخرج ابن  
خزيمة في صحيحه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه وقت صلوة المغرب الى ان يذهب  
حمرة الشفق قال ابن خزيمة ان صححت هذه اللفظة اغنت عن جميع الروايات  
لكن تفرغ بها محمد بن يزيد قال الحافظ محمد بن يزيد صدوق قال لم ينقل من  
هذا الحديث عن عمر بن الخطاب و ابن عباس وعبد الله بن الصامت ولا عن  
اوس وابي هريرة ولا يجمع فيه شيء والحديث يدل ان على صحة قول من قال  
ان الشفق الحمرة وهم ابن عمر وابن عباس وابو هريرة وعبادة بن الصحابه  
والقاسم والهادي والمؤيد بالله وابوطالب وزيد بن عبيد والناصر من  
اهل البيت والشافعي وابن ابي ليلى والثوري وكذا ابو يوسف ومحمد بن  
الاحناف ورواية عن ابي حنيفة رحمه الخليل والقراء من ائمة اللغة قال  
في القاموس الشفق الحمرة ولم يذكر الا بيضا قال ابو حنيفة في الرواية الاخرى



والاوزاعي والمزني وبه قال الباقر بل هو الابيض ولم يأتوا بحجة واستدل  
صاحب الهداية بما لا يعرف في شيء من كتب الحديث فقال لقوله صلح  
وأخروقت المغرب اذا السود الافق وقال اما من احمد بن حنبل <sup>٧</sup> الا حمر  
في الصحاري والابيض في البنيان وهذا قول لا دليل عليه قال ومن  
حجج الاولين ما روي عنه صلح انه صلى العشاء لسقوط القمر لثلاثة أشهر  
اخبر احمد ابوداود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلي  
قبل غيبوبة الشفق وقال ابن سيد الناس في شرح الترمذي وقد علم  
كل من له علم بالمطالع والمغرب ان البياض لا يغيب الا عند ثلث الليل  
الاول وهو الذي حد عليه السلام خروج أكثر الوقت به فصح يقيننا ان  
وقتها داخل قبل ثلث الليل الاول يقين فقد ثبت بالنص انه داخل  
قبل مغيب الشفق الذي هو البياض فتبين بذلك يقيناً ان الوقت دخل

بن هاب الشفق الذي هو الحمرة واذا غاب الشفق دخل وقت العشاء  
وامتد الى الفجر والاختيار الى نصف الليل اما كون دخول وقت صلوة  
العشاء بمغيب الشفق فلقوله صلح في حديث جابريل فصل العشاء حين  
غاب الشفق ولما في حديث ابى موسى في الذي سئل عن مواقيت الصلوة  
وفيه فاقام العشاء حين غاب الشفق الحديث وهو صحيح في مسلم وغيره  
واما كون الاختيار الى نصف الليل فلحديث ابى هريرة رضي قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان انشق على امي لا مبرتهم ان يؤخروا  
العشاء الى ثلث الليل او نصفه رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه

وأما كون وقتها يمتد إلى الفجر فلحديث عائشة قالت اعتمر رسول الله صلى  
 ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى نام أهل المسجد ثم خرج فصلّى فقال  
 أنه لو قتها لولا أن اشتق على امتي رواة مسلم والنسائي وهو صريح في أنه  
 ما خرج صلعم إلا بعد أن ذهب عامة الليل أي أكثره ومجمله ومعظمه وأنه  
 لم يشرع في الصلوة إلا بعد ذلك ولا يخفى على منصف صفة صلوة صلعم  
 وتطويله فيها والذي يظهر أنه لا يفرغ منها إلا وقد بقي من الليل قل القليل  
 وقوله صلعم أنه لو قتها لولا أن اشتق على امتي يستفاد منه أن ما كان يفعله  
 من صلواتها عند غيبوبة الشفق أو ثلث الليل إنما هو رعاية وشفقة  
 بهم لئلا يشق عليهم وإذا أحب صلوة الليل ما بعد نصفه وأفضل صلوة  
 المفروضة وإذا لم يحرم أن التقدير بالثلث والنصف توقيت وتحديد للصلوة  
 العشاء فتبين استدامة وقتها ما لم يدخل وقت الصلوة التي بعدها وهي  
 صلوة الفجر بيان ذلك أن ما يؤهم التوقيت وتحديد هو صلواته صلعم  
 نصف الليل أو ثلثه لا غير وقد ثبت بهذا الحديث أنه صلعم صلى بعد  
 أن ذهب عامة الليل وعامته ما زاد على نصفه فتعين أن المراد بقوله  
 صلعم صلواتها فيما بين أن يخيب الشفق إلى ثلث الليل وكذا من قوله صلعم  
 في حديث جبرئيل ثم جاءه العشاء حين ذهب نصف الليل أو قال ثلث  
 الليل فصل العشاء أنه بيان لتحديد الوقت الذي لا تكون عليهم مشقة  
 بالتحديد عليه على أن حديث جبريل هو كما تراه ليس فيه أنه صلى  
 العشاء ثلث الليل أو نصفه بل فيه بيان محبي جبريل على نصف الليل

أصبحت فإذا كان اذان الاول بليل والثاني حين يقال أصبحت أصبحت وليس  
 بين الاذنين اذان ينزل هذا ويرقى هذا فلا يجزئ الاسفار على ما حمل عليه  
 قولهم أصبحت من باب اولى وايضا قد تقرر عند الاحناف وغيرهم انه لا يفصل  
 بين الاذان والاقامة بمدة طويلة وانما يفصل بما يكفي لا تمام ركعتين او بما يكفي  
 لا كل طعاه العشاء وهذا الاخير لا يتصور في صلاة الفجر و  
 في الصحيح انه صلعم بعلم ركعتين خفيفتين بين النداء والاقامة من صلاة  
 الصبح وهذا الفصل والمقدار من الصلاة يكفي للاسفار بمعناه عند  
 الاحناف فتعين ان المراد بالاسفار وقولهم أصبحت أصبحت أصبحت تحقق لطول  
 الفجر وتنبيه وسمعت من شيخنا المحدث عبد الحق النيوتنوي ان المراد تطويل  
 القراءة الى ان يسفر بالبحر وهذا امتنعين للجمع بين الاحاديث كحديث ابن مسعود  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة بغسل ثم صلى مرة اخرى فاسفر بها  
 ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى ان يسفر رواه ابناؤا  
 ورجالهم رجال الصحيح ومن الحال ان يحرض امته على ما هو الافضل و  
 الاعظم لا جوثير يدبر على المفضول الناقص المجرولوسلمنا المعاصر ضمة  
 وان الاسفار بمعناه ما يذكر الاحناف لما كانت المعاصر ضمة بين هذا الحديث  
 ودليلهم موجبا لا سقاط المتعاصرين على وفق اصولهم وتبقى احاديث  
 الاذان وانه حين يبدوا اول الفجر حيث لم يكن بينه وبين الاقامة الا ما قد  
 عرفت وحد يث عائشة وفيه ان النساء ينقلن الى بيوتهن متلفعات  
 بمروطهن لا يبرفن من الغسل قال في المنتقى رواه الجماعة وحديث

على ثلث راتو خرو حديث الوقت الاول من الصلوة رضوا الله بلام معارض  
 وفيها حكاية صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم المواظبة عليه بأفوجب  
 المصير اليها وعن انس عن زيد بن ثابت قال تسكونا مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في الصلوة قلت كم كان مقدرا ما بينهما قال قد رخصين آية  
 متفق عليه وذهب الى ما رجحناه العترة ومالك والشافعي واحمد  
 واسحق وابونؤير والوزاعي وداؤد بن علي وابو جعفر الطبري هو المروي  
 عن عمرو عثمان وابن الزبير والنس وابي موسى وابي هريرة وحكي الحارثي  
 هذا عن بقية الخلفاء الاربعة وابن مسعود وابي مسعود الانصاري و  
 اهل الحجاز كذا في النيل وكتب عمر الى عامله ان صل الصبح والنجوم  
 بأدوية مشنكة وليت شعري هل يترك المؤمن المتبع للسنة ما واظب  
 عليه النبي وخلفاء الراشدين واهل بيته الطاهرون راجل أبي حنيفة  
 سبحانه هذا خطأ عظيم أما صلوة الظهر فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في اول وقتها الا في أيام الصيف وفي حديث جابر بن سمرة قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الظهر اذا حضرت الشمس وقد روي انهم كانوا يضعون  
 ثيابهم تحت جباههم من شدة الرمضاء وهذه كانت عادته صلعم  
 ويؤيد ذلك الاحاديث الواردة في افضلية اول الوقت والى ذلك ذهب  
 الجمهور اما أيام شدة الحر فيسن فيها الابراد لقوله اذا اشتد الحر فأبردوا  
 بالصلوة فان شدة الحر من قيم جهنم قال في المنتقى رواه الجماعة والمراد  
 بالابراد شيء من التاخير ما لم يخرج وقتها السابق ذكره وقد حده بعضهم

بقدر حصول ظل المسجد ان يمكن الساعي المشى فيه ولا فرق عندنا بين  
 قرب المسجد وبعده ولا بين من يصلى في جماعة او منفرد الان هذه الرخصة  
 في ايام شدّة الحر مطلقة والله يجب ان توقي رخصته وسمعت عن بعض  
 الافاضل يفسر حديث الابراد بان المراد منه الابراد بالصلوة فكما ان الماء  
 يطغى ويبرد نارا الدنيا كذلك ناسهم تطغىها وتبردها الصلوة وأما صلوة  
 العصر فلها وقت فضيلة واختيار ما لم تصغر الشمس ثم ما بعد ذلك فوقت  
 كراهة او حرمة على خلاف بين العلماء فوقت الفضيلة اوله وقول بعض  
 الاحناف ان تأخير العصر افضل من تعجيلها لا دليل عليه والاستدلال  
 بحديث استيخار اليهود والنصارى والمؤمنين لا يتحرران المذكور في رواية  
 صحيحة قال اهل الكتابين ولا شك في كون مجموع وقتيهما طويلا بالنسبة الى  
 وقت المؤمنين وفي رواية ان هذه المقالة صدرت من اليهود ولا ينبغي كون  
 وقتهم اطول ولنا ما تقدم من الاحاديث في فضيلة اول الوقت وما روى عن  
 النبي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية  
 فيذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة قال في المنتقى رواه  
 الجماعة الا الترمذي والبخاري وبعض العوالي من المدينة على اربعة  
 اميال او نحوه وعنه ايضا قال صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من بنى سلمة فقال يا رسول الله انا نريد ان نخوض ورائنا وانما نحب  
 ان نخضها قال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا البحر ولم تقو ففخرت  
 ثم قطعت ثم طهر منها فخرنا قبل ان تغيب الشمس رواه مسلم

وقالت الاحناف توخر العصر ما لم تغرب الشمس في الصيف والشتاء و  
 مخالفوا الاحاديث المتقدمه واضعافها بشبهة ان في تاخيرها تكثير  
 للنوافل لكرامتها بعدة اما صلوة المغرب فيستحب تعجيلها بالاتفاق و  
 قد تقدم لا تزال امتي بخير الحديث وقد روى ان كثيرا من الصحابة كانوا  
 يصلون قبلها ركعتين خفيفتين وكانوا ينصرفون منها واحد هم يري  
 مواقع نبيله وقد تقدم واما صلوة العشاء فالى ما قبل ثلث الليل ونصفه  
 وذلك موقوف على حصول المشقة وعدمها والحكميد ور مع العلة  
 المنصوصة فلو كان اهل قرية محترفين في اشغال شاقة وكان ياذيهم  
 التأخير الى ثلث الليل فالمستحب في حقهم صلواتها بعد غيبوبة الشفق  
 الا سحر والله اعلم والتعليل بان التأخير لقطع السمر غير صحيح وان كان السمر  
 بعد ما كروها للصحة الاحاديث في منعه لكنه لم يرد انه حلة للتأخير بل  
 المنصوص ان علة ذلك هو ما تقدم من المشقة ويستحب في النوم ان يالف  
 صلوة الليل آخر الليل فان لم يثق بالانتباه او توقل النوم ان شاء واذا  
 كان غيم فيستحب ان لا يعجل على الصلوة حتى يتيقن دخول الوقت  
 او يترحم الظن بدخوله ويجتهد بالامارات ومنها تقدمه بقراءة  
 وايراد ومن اقونها الساعات الموجودة بأيدي الناس واذا تحقق  
 الوقت فلا يؤخر وقال الاحناف يستحب التأخير في الفجر والظهر و  
 المغرب والتعجيل في العصر والعشاء وفي كتبهم يجعل ما فيه عين  
 يوم غين وعن ابي حنيفة رح التأخير في الكل ولم يرد لهم دليل على ذلك

ومحصل ما ورد من الاخبار في تعيين الاوقات التي تكرر فيها الصلوة انها  
 خمسة عند طلوع الشمس وعند غروبها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة  
 العصر وعند الاستواء وترجع بالتحقيق الى ثلاثة عند الاستواء ومن بعد  
 صلوة الصبح الى ان ترتفع فيدخل فيه الصلوة عند طلوع الشمس وكذا  
 من بعد صلوة العصر الى ان تغرب الشمس فيدخل فيه الصلوة عند  
 غروبها وقد اختلف اهل العلم في ذلك فذهب طائفة من السلف الى  
 الرباحة مطلقا وان احاديث النبي منسوخة قال الحافظ وبه قال  
 داود وغيرة من اهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وهو من ذهب الهادي  
 والقاسم ويقابل هذا المذهب ما حكى عن جماعة منهم ابو بكر وكعب بن  
 عجرة فان مذهبهم المنع مطلقا حتى من صلوة الفرض وحكى البيهقي  
 عن جماعة من السلف انه قالوا ان النبي عن الصلوة بعد صلوة الصبح  
 وبعد صلوة العصر انما هو اعلام بانه لا يتطوع بعدها ولم يقصد الوقت  
 بالنبي كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب اما مذهب الاحناف فانهم  
 قالوا ويكره ان يتنقل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب  
 الشمس وقالوا لا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوائت ويسجد  
 للتلاوة ويصلي على الجنائزة ومحصل مذهب الاحناف جواز فعل كل  
 صلوة واجبة في هذين الوقتين وما تسبب في ايجابه على نفسه كالمنذرة  
 ونحوها ففي جواز فعلها خلاف بينهم والمعتد عدم الجواز واما النقل المطلق  
 فقد اتفقوا على منعه واما حين الغروب والطلوع والاستواء فقد منعوا فيه

كل صلاة العصر يومه حين الغروب انتهى وقد تقدم رد الامام ابن القيم  
 عليهم في التفرقة بين عصر يومه وصبح يومه وذهب الامام الشوكاني والسيدي  
 من اصحابنا في الدرر الاول وشرحه للثاني باطلاق الكراهة وهذه عبارته  
 واوقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر  
 حتى تغرب وقرر ذلك الشارح وذهب الشافعي والمؤيد بالله وابن القيم  
 من اصحابنا ونقله عن شيخه الامام ابن تيمية رحمه الله انه يجوز من الصلوة في هذه  
 الاوقات ما له سبب متقدم او مقارن ما لم يتحين للصلوة فيها قلت وهذا  
 المذهب هو المختار عندنا من وجوه احدى ان الصلوة بعد العصر وبعد  
 الصبح قبل ان تشرق الشمس في الغروب والطلوع انما هي عنها سدا للزينة  
 وليس هو مقصودا بالنهاي كما قصد به وقت طلوع الشمس وغروبها وقد ارب  
 من صلى بعد صلاة العصر ثم قال اخاف ان ياتي بعد كبر قوم يصليون  
 ما بين العصر الى المغرب حتى يمر ابا الساعة التي نهي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان يصلى فيها ثم يقولوا قد راينا فلانا وفلانا يصليون بعد العصر  
 وقد روى عن غيره نحوه وفي معناه ذلك ما رواه ابو داود والنسائي بإسناد  
 صحيح او حسن عن علي بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر  
 الا ان تكون الشمس نقية وفي رواية مرتفعة ويدل على جواز فعل المفاتنة  
 صلواته صلعم لركعتي الظهر بعد العصر ودعوى الامام الشوكاني اختصاص  
 ذلك به صلعم غير مسلم والخاص به صلعم انما هو المداومة وما يدل على جواز  
 ما سبها مقارن حديث الرجلين الذين امرهما رسول الله صلعم بأعادة



صلوة الصبح والاعتدال اسر باحتمال ان تكون الثانية هي الفرض مردود لانها  
 لو لم يأتيا مسجدا صلعم ولم يصلها لكفتها صلواتهما الاولى اتفاقا فلا معنى  
 لكون الثانية هي الفرض وما يجلي ذلك باخص معانيه قوله من تام  
 عن حظه من الليل او عن شئ منه فقرأه بين صلوة الفجر و صلوة الظهر  
 كتب له كما نقرأه من الليل قال في المنتقى رواه الجماعة الا البخاري ولا شك  
 ان ما بين هاتين الصلواتين يشمل وقت النحر واحاديث الباب في النحر  
 قد تقدمت وما ذكرناه فمخصص لها اعني احاديث النحر عامة وقد خلاها  
 التخصيص بما ذكرناه فيتعين عندنا تخصيصها ايضا باحاديث قضاء الفوات  
 ومجديث ان ثلثا لا توخر وعد منها صلوة الجنائز اذ حضرت الحديث ومجديث  
 صلوة الكسوف واحاديث صلوة الاستخارة واحاديث تحية المسجد ثم  
 نقول فاما ان تخص هذه الاحاديث عمومات النحر في هذا الباب او  
 تتعارض والقول بالتعارض هو الغاء لما ذكرناه لاحاديث الباب لان  
 مقتضى احاديث الباب هو عدم الصلوة ومقتضى ما ذكرناه هو فعل  
 الصلوة واذا ثبت عنه صلعم او عن قرينة فعل الصلوة في اوقات النحر  
 فقد ثبت التخصيص لاسيما واكثر ما نقل انه فعله او امر بفعله فيها ما  
 تقدم هو عند الشارح اقل عناية وثوابا من قضاء الفوات و صلوة  
 الجنائز كما ذكرناه الخ ونقول ايضا احاديث النحر قد جاءت على ثلاث  
 مراتب كما ذكرناها مرتبة فمنها ما النهى فيه من بعد صلوة العصر و  
 بعد صلوة الصبح ومنها ما النهى فيه وقت الغروب و وقت الطلوع ومنها ما فيه

ايضاح وبيان كما روي من طريق عمر بن عائشة وابن عمر مرفوعاً وموقوفاً لا تقتروا  
وفي بعضها لا تتحينوا في المناقب يرقب الشمس حتى اذا اصارت بين قرني  
الشیطان في صلوة العصر وقد روي ان الصبح اثقل الصلوة على المتأخرين  
اي فهم يؤخرونها كصلوة العصر فيما ذكرنا تخصيص احاديث الباب لا لاهل  
معنى قوله لا تقروا ولا تتحينوا كل صلوة ساق الى فعلها سبب قرعة الشارح  
لها فلا بد من فعلها عند حصول السبب والا لعد تأمرها حينئذ مخالفاً  
للشارح وهو اذا فعلها لا قبل دخول وقتها او وجود سببها لم يكن الا اتياً  
للمأمور بفعله حين وقته غير متحين للصلوة في اوقات النهي فاما مقصد  
التسبب للصلوة في هذه الاوقات فلا شك انه واقع في المنهي عنه والحق  
انه انما لا تتعقد صلواته والعلّة في ذلك منصوبة عنه صلح وتكون صلوة  
النفل المطلق لان فعله لا يكون التّحينا وما يؤيد ما ذكرنا قوله عمر بن ابي  
من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر من ادرك من  
الصبح ركعة قبل ان تغلم الشمس فقد ادرك الصبح ووجهه انه اجتمع  
وقتان وقت النهي عن الصلوة واخروقت العصر والصبح والنبأ اعتباره  
وقتا للصلوة دون كونه وقتاً للمنع عنها فعلم انه لا يعتبر كونه وقت كراهة  
فيما اذا اجتمع الوقتان بالنسبة الى صلوة لها وقت وسبب مقرب شرعاً قد  
يقال ان ذلك خاص بموردنا لانقول ان امكن الابرار ادهاناً فانه لا يرد على  
قوله من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة لانه يعمر كل  
صلوة لها سبب ووقت يمكن ادراكها فيه او ادراك ركعة منها في ايها اذا كان

صلعم قد جود قصداً ما فات من راتب نفل الليل المطلق في هذه الاوقات  
فجواز اداء ذات الوقت في وقتها اذا صادفت وقت الكراهة من باب في السجدة  
واللزوم مخالفة امره صلعم بترك ما امر بفعله وايضاً امتثال الامر اقوى  
من حلة النهي الذي هي مقارئة عبادة الكفار في وقت واحد وايضاً في الفعل  
هنا من الاحتياط ما ليس في الترك ولذا قال بعض الصحابة لما قيل له في  
الركعتين بعد العصر ان الله يعذب على فعل عبادته وانما يعذب على تركها  
او كما قال هذا ساقنا اليه الدليل لا تحيد الى مذهب من الله العناية والتوفيق  
وقال الاحناف زيادة على ما يكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من  
راكعتي الفجر وبعد الغروب قبل الفرض وحال الخطبة يوم الجمعة وليس  
ما ذكروه صحيحاً على اطلاقه وسيأتي ما فيه من التفصيل كل في محله و  
هل يكره النفل المطلق في هذه الاوقات في بقاع الحرم المكي في المسجد وغيره  
ما يحرم صيده فنذهب الجمهور الى المنع وذهب الشافعي ومن وافقه الى  
الجواز واستدل الشافعي بحديث جابر ان النبي صلعم قال يا بني عباد  
لا تمنعوا احد اطاف بهذا البيت وصلاة ساعة من ليل او نهار قال في المنتقى  
رواه الجماعة البخاري وهذه غفلة من مجد الدين رحمه فان الامام مسلم  
لم يروه ايضاً وفي النيل اخوجه ايضاً ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني  
وصححه الترمذي ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن جابر قال الحافظ  
وهو معلول فان المحفوظ عن جابر لا عن جابر وجه الدلالة ان رسول الله  
صلعم نهي ان يمنع مرير الطواف والصلوة في جميع الاوقات بشمول اوقات

الكراهة ونقول احاديث النهي عن الصلوة في اوقات الكراهة عامة في كل مكان  
 وهذا الحديث اعني حديث جبير بن مطعم خاص بالبيت فيبني الخاص  
 على العام ويندفع قول الامام الشوكاني وليس احد العمومين او بالاختصاص  
 من الامر لما عرفت ان هذا مقيد بالمكان وذلك عام في كل مكان فالتقيد  
 بالمكان وعدمه مؤثر في العموم والخصوص لان المكان من ضروريات  
 الفعل كما ان الزمان من ضرورياته ومن مؤيداته ما ذكرته حديث ابن  
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد المطلب او يا بني عبد مناف لا تمنعوا  
 احدا يطوف بالبيت يصلي فانه لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع ولا بعد العصر  
 حتى تغرب الشمس الا عند هذا البيت يطوفون ويصلون رواه الدارقطني  
 والطبراني وابو نعيم في تأريخ اصحابه والخطيب في تلخيصه ويؤيد ايضا  
 حديث ابى ذر عند الشافعي بالفظ لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس  
 ولا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الامم وكروا الاستثناء ثلثا ورواه  
 ايضا احمد وابن عدي وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف لكن تابعه  
 ابراهيم بن طهمان وهو ايضا من رواية مجاهد عن ابى ذر وقد قال ابو حاتم  
 وابن عبد البر والبيهقي والمنذرى انه لم يسمع منه ورواه ابن خزيمة في صحيحه  
 وقال انا شك في سماع مجاهد من ابى ذر قلت وهذا لا يدل على ان هذا  
 الحديث ساقط موقوف والمشاك لا يصلح قد حاقطعيا وغايته ان يكون مرسل  
 وقد اختلفوا في المرسل والاحتجاج به وقد مناهوا هو العلة في هذه المسئلة  
 والله اعلم اما وقت الزوال يوم الجمعة فقد جوز الصلوة فيه الشيخان ابن تيمية

مع قوله الزوال  
 المراد به وقت  
 الاستواء

وابن القيم وهو الذي نعتمه وشخارته قال في زاد المعاد لا يكره فعل الصلوة فيه (اي في يوم الجمعة) وقت الزوال عند الشافعي ومن وافقه قال هو اختيار شيخنا ابن تيمية ولم يكن اعتماداً على حديث لث عن عمار عن ابي الخليل عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله انه كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان تكلمت في يوم الجمعة وانما كان اعتماداً على ان من جاء الى الجمعة يستحب له ان يصلي حتى يخرج الامام وفي الحديث الصحيح لا يغتسل رجل يوم الجمعة فيتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهن او يمس من طيب بيته ثم يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينهت اذا تكلم الامام الا خضر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى ثم اذ انما يرى فذنبه الى الصلوة ما كتب له ولم يمنعه عنها الا وقت خروج الامام ولهذا اقال غير واحد من السلف منهم عمر بن الخطاب وتبعه عليه الامام احمد بن حنبل ان خروج الامام بمنع الصلوة فجعلوا المانع من الصلوة خروج الامام لا انتصاف النهار وايضاً فان الناس يكونون في المسجد تحت السقوف ولا يشعرون بوقت الزوال والرجل يكون متنشئاً غلباً لصلوة لا يدري بوقت الزوال ولا يمكنه الخروج وتخطي رقاب الناس حتى ينظر الى الشمس فيخرج ولا ينزع له ذلك وحديث ابي قتادة هذا قال ابو داود وهو مرسل لان ابا الخليل لم يسم من ابي قتادة والمرسل اذا اتصل به عمل وعصية قياس او قول صحابي وكان مرسله معروفاً باختبار الشيخين من جهة الرواية عن الضعفاء والمترولين ونحو ذلك ما يفتي به في بعض الاماكن

شواهد اخر منها ما ذكره الشافعي في كتابه فقال عن اسحق بن عبد الله  
 عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه عليه وسلم في الصلوة  
 نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة هكذا رواه في اختلاف  
 الحديث ورواه في كتاب الجمعة حدثنا ابراهيم بن محمد عن اسحق ورواه  
 ابو خالد الاسمر عن شيخ من اهل المدينة يقال له عبد الله بن سعيد  
 المقبري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواه البيهقي في المعرفة  
 من حديث عطاء بن عجلان عن ابي بصرة عن ابي سعيد وابي هريرة  
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة ولكن اسأله  
 فيه من لا يحتج به قال البيهقي ولكن اذا انضمت هذه الاحاديث الى حديث  
 ابي قتادة احدثت بعض القوة قال الشافعي من شأن الناس التقدير  
 الى الجمعة والصلوة الى خروج الامام قال البيهقي والذي اشار اليه الشافعي  
 موجود في الاحاديث الصحيحة وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم رغب في التسكير  
 الى الجمعة وفي الصلوة الى خروج الامام من غير استثناء وذلك موافق  
 لهذه الاحاديث التي ابيحت فيها الصلوة نصف النهار يوم الجمعة وروينا  
 الرخصة في ذلك عن طاووس والحسن ومكحول انتهى واورده بطوله لان  
 في المسئلة اختلافًا بين اصحابنا والمحقق ما عرفت والله اعلم **فائدة**  
 لا ينبغي على ذي بصيرة ان توزع الاعمال على الاوقات المناسبة لها هو شأن  
 ذوى الالباب وانه يحول للاسنان على اتمام اعماله والنجاح فيها واحوط  
 شئ عن الغفلة والسهل فتعين الاوقات للاعمال هو عادة ذوى العقول والكمال

وخلقهم وقد منا ان الزمان والمكان من ضروريات الفعل وقد منا  
 ان العقول قلزم وجوب شكر المحسن وعبادته وان العبد لو امضى جميع  
 مدة حياته في سجدة لما وافى بما وجب عليه عقلا ولما كافا الله في احسانه  
 عليه وبيناهنا ان تعيين الاوقات للاعمال اعون للاتباع بها والمحافظة  
 عليها ولما كان وجوب عبادة الله جل وعز هي بالمرتبة التي عرفت وجبت  
 في اوقات معينة لتخف وتسهل على المكلفين واختير لها احسن الاوقات  
 والاما كبروا فقها للمصلحة والحكمة ومن اعظم ذلك العهوات الخمس في  
 خمسة اوقات غالبا اذ يليق بالعبد امضاءها بعبادة ولا ينها اول من  
 خيرها بان لا تمر الا بعبادة فاولها الظهر حين نزول الشمس عن كبد السماء  
 وذلك حين ما يسكن الغضب المتعلق بالسجرات تكفر وذلك مما ينبغي فيه  
 الاستغفار والتوبة والدعاء الذي لا يوجد اكمله على انتم وجوهكم كما انه لم  
 بصفتها المعروفة وايضا هذا الوقت هو وقت راحة لاكثر الناس وهو ايضا  
 وقت فراغهم من الاعمال الدنيوية وقد يكون في تلك الاعمال ما يوجب  
 الاستغفار والتوبة وحينئذ تكون الصلوة مكفرة لذلك قد اشتهر ان  
 الصلوة المصلحة والحكمة والعدل والعدل في هذا الوقت ولما كان  
 قائمة الظهيرة شاقا عليهم بسبب قرب فراغهم من اعمالهم الدنيوية  
 وهو وقت شدة الحر وقت الغضب الذي تستجفيه به تكفركم الا انتم  
 الانبياء في الموقف لم يجسر منهم احد على القيام للشفاعة الا سيدنا  
 ونبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وما كان قيامه صلعم الالمعاني

وخصوصيات لا حاجة بنا هنا الى ذكرها فكان تأخيرها الى وقت الزوال  
 عدل ووافق ثم امهلهم ريثما يتأهبون للخروج والانتشار في اعمالهم  
 ايضا فناسب ان لا يخرجوا اليها الا وقلوبهم قريبة عهد بنكر الله فاجب  
 صلوة العصر اذ ذلك وفيه مصلحة اخرى ان وقت العصر وقت المشاغل  
 من التجارات في الاسواق وغيرها من المعاملات وهو مقتض للغفلة  
 التامة والذهول الكامل عن ذكر الله فناسب ان تصلى فيه العباد  
 تذكري الله نعم وترغيب الشيطان فاما اهل الكد والتعب والاعمال الشاقة  
 كالاجراء ومن ضاهاهم ممن ينشرون في اعمالهم بعد الظهر فصلوة العصر  
 تروية لهم ولتسكين لحرارة قلوبهم وكلال اعضائهم وانابة واستغفار  
 عما عسى ان يكونوا اقترفوه في انشاء عملهم وهم قد وقع لهم التسهيل لهم  
 اصالة ولغيرهم تبعالهم فامتد الوقت الى الغروب حتى قال بعض  
 العلماء ان حديث جمعه صلى الله عليه وسلم بلا خوف ولا سفر ولا مطر على  
 ظاهرة لئلا يجوزهم امته وهو في حق هؤلاء من باب اولي سيما اذا روتها  
 الامامية عن العترة الطاهرة بالتواتر وايضا وقت العصر قد اتفق اهل  
 الملل على انه وقت عبادة فمنهم من اختار اوله ومنهم من اختار اخره  
 حتى ان المشركين لا يخلون عنه عن عبادة اصنامهم وكذا المجوس يقومون  
 تجاه الشمس في هذا الوقت ويعبدون يزدان ويثنون على الشمس فكون  
 وقتا لعبادة الله تعالى وكراهة تأخير صلوة العصر الى وقت الغروب  
 انما هو لمن ليس بمعذور والفرق بين النبي عن مقارنة عباد الشمس



في وقت عبادتهم وعدم النسي عن مقارفة من يعبد الاصنام ونحوها  
 في وقت عبادتهم بصلوة ان عباد الشمس يسجدون لها بلا قيد مكان  
 وعباد الاصنام تخفي عبادتهم وتختصر في مواضعها فيكون العابد لله  
 كالمكثر لسواد اولئك عند غير العالم بالحقيقة بخلاف عباد الاصنام  
 فانفراقا وايضا الشمس حارية اما حقيقة او مريئة الجوى على تقدير  
 حركة الارض فمعيار اوقات العبادات الشرعية في الحقيقة وسواء  
 في ذلك العبادات الليلية او النهارية فلما كانت الاوقات عبادة عن جريها  
 او عن ريتها كأنها تجرى ناسب مخالفة من يعبدها ليظهر لكل ذي بصيرة  
 انها ليس لها من الامر في التوقيت وغيره شيء ولا في العبادة لها شيء وانما  
 حركاتها امارة وعلامة لعبادة غيرها وما ذكرناه في التعليل فوق صلوة  
 المغرب اولى به واما صلوة العشاء فما اوفق وقتها للصلوة والعبادة لان  
 بعدها الموت الاصغر وهو النوم الذي به يفقد المحساس الظاهري فكانت  
 الصلوة قبله من اعظم المنبهات للتوبة والتأهب للموت الحقيقية والروح  
 في النوم قد تستعد لملاقاة الارواح الصالحة الزكية وقد يغيب عن عليها  
 من حضرة القدس ما هي له مستعدة وهذا الاستعداد لا يكون البتة  
 لمن اعرض عن خالق الروح فلا بد من العبادة وهي صلوة العشاء و  
 تعليل وقت الصبح للعبادة اظهر مما تقدم اما عند الخمس في السلوات  
 فهو يقوم مقام الخمسين كما يظهر من حديث المعراج وقيل ان في جسر  
 "الناس الخمسون مفصلا فوجب الشكر كل يوم خمسين مرة وقيل فيه

ثلاثة أعضاء رئيسية الدماغ والقلب والكبد فيجب الشكر على صحتها كل يوم  
 ثلاث مرات ومن حيث ان وقت الظهر والعصر كذلك وقت المغرب والعشاء  
 مشترك فهذه الخمس في حكم ثلاث صلوات في ثلاثة اوقات واليه الائمة  
 في قوله تم فسيح بهم ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل  
 فسبحه وادباً بالسجود واما عدد الركعات ففرض في اول الامر ركعتان  
 اعني ادنى مراتب الشفع لكل صلوة غير المغرب ثم زيد في صلوة الحضر  
 اقرت صلوة السفر على حالها وزيدت ركعة في المغرب لجعلها وتراود  
 الثلاثة ادنى مراتب الترتيب الشفع ووجهه ان سائر الصلوات شفع و  
 معبودنا لما كان واحداً وترافجت الصلوة الواحدة وتراو بالباقية تركت  
 شفعاً وزيدت ركعتان في الظهر والعصر والعشاء لكون اوقاتها وسيعة و  
 لانها ساعات الاشتغال بالمشاغل الدنيوية التي تجلب الغفلة واوقات  
 النوم فتناسب في تلك الاوقات ان يزداد في عبادة الله هذا اما الحمد لله سبحانه  
 وقد ذكرناه باختصار لان غرضنا في هذا الكتاب انما هو التنبيه على المصالح  
 العقلية بالايجاز والمعارف لو وسع نظرة وفكرة لوجد اضعاف ما ذكرنا  
 واضعاف اضعافه وتيقن ان الشريعة المحمدية هي الفلسفة الكبرى  
 والحكمة العظيمة ومن لم يجعل الله نورا فماله من نور **باب الاذان**  
 الاذان لغة الاعلام قال الله نعم واذان من الله ورسوله واشتقاقه من  
 الاذن بفتحين وهو الاستماع وشرعا الاعلام بوقت الصلوة بالفاظ  
 مخصوصة والاصل فيه وفي الاقامة تقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم

بألوحى لرؤيا عبد الله بن زيد المشهورة المسبوقه باجتماعهم للتشاور  
 فيما يجمع الناس للصلوة وقد اختلف في اى وقت كان شرع الاذان فقيل  
 ان الاذان شرع بمكة قبل الهجرة واستدل له بما لا يصح وقيل ليلة الاسراء  
 وهو ضعيف ولا يصح ايضا وقد اطال بذكر هذه الاقوال الحافظ في الفتح  
 وذكر ادلتها وهاها والحق ان الاذان المعروف الآن لم يشرع الا بعد رؤيا  
 عبد الله بن زيد ليلة التشاور وما روى عن عبد الله بن عمر في الصحيح  
 وغيره كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلوة  
 ليس ينادى لها فتكلموا يوما في ذلك وقال بعضهم اتخذنا مناقوسا  
 مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم بل بوقا مثل فرقان اليهود فقال عمر ولا  
 تبعثون رجلا ينادى بالصلوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فناد  
 بالصلوة فليس هو عندنا محمول على هذا النداء والاذان المعروف انما هو  
 ان يقول الصلوة جامعة قال الحافظ اخرج ابن سعد في الطبقات عن ابي اسيل  
 سعيد بن المسيب وحدث ابن عمر ظاهر يدل على ان هذا النداء كان قبل  
 رؤيا عبد الله بن زيد وقد رأى ذلك عمر ايضا قيل ويضعة عشر صبا بيا  
 ر في الفتح قال القرطبي وغيره الاذان على ثلاثة الفاظه مشتمل على مسائل  
 العباد ذكر وجهه وهو اعلام بدخول الوقت والدعاء الى الجماعة واظهار  
 التحية والادب واختير لقول دون الفعل لمسهولته وتيسره لكل احد  
 في زمان ومكان وحدث عن ناقوس النصارى وبوق اليهود ونحوها  
 لما في من المنفعة والكلفة وقد تتعدى على بعض الناس في بعض الاوقات

والأماكن ولا نهالاتنا سب ما هو المقصود من العبادات بل هي بالله هو  
 اللغو واللعب أشبه وقد قال تعوماً كان صلواتهم عند البيت إلا مكاء و  
 تصديّة وذلك ذم لما كانوا يفعلون واختلف في الاذان والاقامة أيهما  
 أفضل قال الحافظ ثالث الأقوال أن من علم من نفسه القيام بحقوق الأمانة  
 فهي أفضل والاقامة في كلام الشافعي ما يوحى إليه واختلف أيضاً  
 في الجمع بينهما فقليل يكره وقيل خلاف الأول وقبل يستحب وسيأتي لذلك  
 مزيد بيان أن شاء الله تعالى والاقامة مشروعة أنما تقدم وما يأتي في  
 الاقامة مصدر إقام وشروع الذكر الذي لا يقيم إلى الصلوة قال الله تعالى وإذا  
 ناديتهم إلى الصلوة اتخذوها هزوا ولعباً ذلك بأنهم قوم لا يعقلون وقال  
 إذا نودي للصلوة من يوم الجمعة الذية وعن أبي الدرداء رضي قال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من ثلاثة إلا يدعون ذنون ولا تقام فيهم الصلوة إلا  
 استحوذ عليهم الشيطان رواه أحمد والنسائي وابن ميمون والحاكم وقال صحيح  
 الإسناد وعند أبي داود ما من ثلاثة في قرية أو بدو ولا تقام فيهم الصلوة إلا  
 استحوذ عليهم الشيطان تخليك بالجماعة فأنما يأكل الذئب القاصية وقد  
 اختلف في وجوب الاذان والاقامة وعد به ومنشأ الاختلاف أن مبدأ  
 الاذان لما كان عن مشاورة أوقعها النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه حتى استقر  
 بربوب بعضهم فأقره كان ذلك بالمد وبات أشبه كذا في الفقه وأيضاً هو  
 اعلام بدخول الوقت وأصل مشروعيته لأن من كان بعيداً منفرداً  
 وقد عرف الوقت بنفسه فلا معنى للإعلام في حقه وأيضاً شروعه للجماعة

وقد اختلف في وجوبها ولو سلم وجوبها فلا يسلم ان اقامتها مقصور عليه  
 وايضا قد سئل صلح من الواجبات اليومية وغيرها ولم يكن كرا الاذان  
 فيها ولم يشر اليه صلحهم لاسيما وقد صح عنه صلحهم انه تولى الاذان واكتفى  
 بالاقامة يوم المزدلفة وقيل غير ذلك وبه قال الجمهور قالوا وقد اختلفت  
 الرواية في صفة الاذان والمعهود ان الواجب لا يكون الا على صفة واحدة  
 اذ ليس هو من الواجب على البدل ولا من المحير وقالوا قد شرع فعله قبل  
 الوقت كاذان بلال قبل الفجر ولو يقل بوجوبه احد وقال طائفة من العلماء  
 بوجوبه وانه يسقط وجوبه عن الكل بفعل البعض قال في النيل وهو  
 من هب العاترة وعطاء واسم بن حنبل ومالك والاضحى ومجاهد  
 الوزاعي وداود وحكى الماوردي عنهم تفصيلا في ذلك فحكى عن مجاهد  
 ان الاذان والاقامة واجبان معا لا ينوب احدهما عن الاخر فان تركهما  
 واحدهما فسدت صلاته وقال الوزاعي يعيد ان كان وقت الصلوة باقيا  
 والا لم يعد وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها لعذر  
 جزاءه ولغير عذر قضى ورؤى عن ابى طالب ان الاذان واجب كالاقامة  
 وعن الشافعية قول بوجوبها وقول في الجمعة خاصة وعن مالك واصحابه  
 انها سنة مؤكدة واجبة على الكفاية وقال آخرون الاذان فرض على الكفاية  
 وقد عرفت ما اسدل به القائلون بعدم الوجوب واستدل الموجبون  
 بما تقدم من حديث ابى الدرداء وثوقا لواترله الاذان والاقامة دل على  
 على انه نوع من استحواذ الشيطان فيجب تجنبيه واجيب بان ذلك لا يدل

على الوجوب فان الشيطان كما يضلل عن العبادات الواجبة يضلل عن  
المستحبة ويقال انما قال صلعم استحوذ عليهم الشيطان لان تشاغلهم  
في تراء هذه الشعائر الظاهر هو مؤذن وعلامة لتركهم الجماعة وعدم مبالاة  
بالصلوة عند دخول وقتها الى غير ذلك وبالحجة فقد علم ان الشيطان عدو  
الانسان يكره له كل خير فيثبته عن كل ما يوجبه ولو كان سنة فابعد  
الحديث على الوجوب بوجه الخصوصي واستدلوا بقوله في حديث مالك  
بن الحويرث فليؤذن لكم احدكم وفي لفظ للبخاري فاذا نثر اقيما واجيب  
بان ناسا كنيزين سألوا رسول الله صلعم عن الصلوة والواجبات و  
لم يقل لهم ان الاذان واجب واستدلوا ايضا بحديث انس المتفق عليه  
بلفظ امر بل وان يشقم الاذان ويوتر الإقامة واجيب بان ذلك كان بعد  
المشاورة وقبل ان يعلم ان الله هل يقربه ام لا وهذا وحده يكفي في الصرف  
عن الوجوب وايضا ايتا سر الإقامة ورد في بعض الاحاديث وورد في بعضها  
خير ذلك والقاتلون باليها لا يمكنهم الاستدلال على تعيين ايتا الإقامة  
وانه المتعين للوجوب والا للزم رد الاحاديث المؤذنة بشفعها وللزم حمل  
الامر بصيغة واحدة على الوجوب في شئ وعلى الندب في شئ آخر وهو مرجوح  
عند علماء الاصول اما قوله صلعم في رؤيا عبد الله بن زيد انها لرؤيا حق  
ان شاء الله ثم امر بالتأذين فنقول هذا لا يدل على الوجوب لما عرفت من  
الجواب عن حديث انس وايضا قوله في هذا الحديث ان شاء الله دليل على  
عدم الوجوب اذ التعليق ينافي ما يقتضيه الوجوب من الجور فيه فان قلب

ذليل عليهم لا لهم وكن لك كونه صلعم ينظر اذ اغترافان سميع اذ انكف والا  
اغترافانه لا يدل على الوجوب اذ لو سميع تأمينا في الصلوة ونحوه لكف عن الغارة  
عليهم ايضا وهل لو كان كذلك يدل ذلك على وجوب التامين في الصلوة  
وكن لك لو سميع القنوت في صلوة الفجر والاستغفار بعد الصلوة وانما فعله  
صلعم هذا من باب التاني التبصر لئلا تنقم اغترافه على قوم مسلمين واما  
الملازمة من الهجرة الى الموت فيقال قد لازم صلعم على كثير من الآداب و  
المستحبات بالاتفاق فلو كانت الملازمة تدل على الوجوب لما كانت تلك  
مستحبات وايضا هذا غير مسلم على اطلاقه فقد ثبت انه ترك ذلك يوم  
المزدلفة وقد تردد في حكم الاذان من اصحابنا الامام محمد بن اسمعيل في الصحيح  
والحق ان ذلك سنة مؤكدة فيما نعتقد حتى ياتي ما يدل على الوجوب والله  
اعلم نعم هو من شعائر الدين فلو تركه اهل بلد قوتوا وهذا على القول  
بالوجوب اظهر للمكتوبات الخمس اي دون المندورة و صلوة الجنائزة و  
العيد والنوافل وان شرعت لها الجماعة فلا يند بان بل يكره ان لعدم  
برر دهما فيها وانما الوارد فيها ان يقال فيها الصلوة جامعة وسياتي ماله تعلق بهذا ان  
شاء الله نعم قد ليس الاذان لغير الصلوة كما في اذن المولود وعند  
تغول الغيلان ونحو ذلك واما الاذان لدفع الوباء والطاعون كما اعتاده  
الجهلاء فلا اصل له في الشرع وسياتي كل في محله اما كونهما مشتر وعين  
للمكتوبات فلما تقدم ولم يأت في الامر في ذلك اظهر من ان يذكروا وقد تواتر  
النقل ووقع الاجتماع غلا وعلا مشتر عينا لذلك ومن اذن او اقام على صفة

واردة كفاها واجزاءه الاذان قد ثبت بأحاديث كثيرة صحيحة وفي بعضها  
 اختلاف بزيادة ونقص وبذلك نشأ الاختلاف بين العلماء فمنهم من اخذ  
 بكيفية دون كيفية ومنهم من اباح الكل وجعله من المخير وان كان بعضه  
 اولى من بعض عند تساوى المصلحة زمانا ومكانا وبالنسبة الى اهل المكان  
 اما اذا اختلفت فلا يشترط في ان المفضل قد يكون بها افضل ويبقى الاخر  
 مباحا وفي القم قال ابن عبد البر ذهب احمد واسحق ودأود وابن جرير الى  
 ان ذلك من الاختلاف المباح وفي الحجة عندى انها كاحرف القرآن كلها شاف  
 كاف قال شيخ الاسلام ابن تيمية في بعض رسائله وليس لاحد ان يتخذ قول  
 بعض العلماء شعرا ليرى بوجوب اتباعه ويهمل عن غيره مما جاءت به السنة  
 بل كل ما جاءت به السنة فهو واسع مثل الاذان والاقامة فقد ثبت في  
 الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بلالا ان يشفع الاذان و  
 يوتر الاقامة وثبت عنه في الصحيح انه علم ابا محزورة الاقامة شفعاً شفعاً  
 كالاذان فمن شفع الاقامة فقد احسن ومن افرد بها فقد احسن ومن  
 اوجب هذا دون هذا فهو مخطئ ضال ومن عأدى من يفعل هذا دون  
 هذا المجرد ذلك فهو مخطئ ضال وبلاد الشرق من حين تسليط الله التتو عليها  
 كثرت الفرق والفان بينهم في المذاهب وغيرها حتى نجد المنتسب الى الشافعي  
 يتعصب لمذهبه على مذهب ابي حنيفة حتى يخرج عن الدين والمنتسب  
 الى ابي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج من  
 الدين والمنتسب الى احمد يتعصب لمذهبه على مذهب هذا او هذا وفي المغرب



تجبد المنتسب الى مالك يتعصب لمذهبه على هذا وهذا وحرب  
الاحناف والشوافع في نيسابور مشهور قتل فيه الوف وكذا حروب  
اهل السنة والامامية وحروب الاحناف مع اهل الحديث الى الان جارية  
انا لله وانا اليه راجعون واعداء الدين من الجانب الاخر فحون مستبشرين  
باختلاف اهل الاسلام فيما بينهم وقتل بعضهم بعضا والعجب ان هؤلاء  
السفهاء يهاجمون النصحاء على اخوانهم المسلمين ويسيدونهم ويؤادون  
من حاد الله ورسوله ولا يتفكرون في ثمره هذا الشقاق يحاربون ابي حنيفة  
والشافعي ويخاضمون لاجل عمر على مع ان اسم محمد صلى الله عليه وسلم  
كاد ان يغني ويتعدى اى شئ يضر نالو لم يبق اسم ابي حنيفة والشافعي واسم  
السيد المرتضى واليا فنى ينبغي لنا ان تبلغ جهدنا لابقاء اسم محمد صلى الله  
عليه وسلم ونشر بيعته الحق الباهرة ولو باى شعب من شعابها وتفهم  
الاحناف والشوافع والحنابلة واهل الحديث والامامية كلهم اخواننا  
مسلمين ونماضد هم على اعداء الدين فكل ذلك من التقرب والاختلاف  
الذى فحى الله ورسوله صلعم عنه وكل هؤلاء المتعصبين بآل باطل  
المتبعين الظن وما تهوى الانفس المتبعين لاهواءهم واباءهم بغير  
هدى من الله مستحقون للذم والعقاب وهذا باب لا تحتل هذه الفتيا  
لبسطه فان الاعتصام بالجماعة والاتلاف من اصول الدين والفرع  
المتنازع فيه من فروع الحقيقة فكيف يقدر في الاصل بخفض النوع  
وجهور المقلدين لا يعرفون من الكتاب والسنة الا ما شاء الله بل ينسكون

بأحاديث ضعيفة أو آراء فاسدة أو حكايات عن بعض العلماء والزهاد  
 والدرأوشة والشيوخ قد تكون صدقا وأكثرها كذب وافتراء ومغالطة و  
 إذا كانت صدقا فليس صاحبها بمعصوم إذن تمسكهم تمسك بنقل منقطع  
 غير مصدق عن قائل غير معصوم فهل يفيد هذا التمسك عند من له  
 ادنى فهم وكيف يرد به النقل المتصل المصدق عن القائل المعصوم وهو  
 ما نقله الأثبات الثقات من أهل العلم ودونوه في الكتب الصحاح على النبي  
 صلى الله عليه وسلم فإن الناقلين لذلك مصدقون باتفاق أئمة الدين  
 والمنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوان هو الأوصى يوحى وذرا وجب عليه  
 على جميع الخلق اتباعه وطاعته وقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا  
 فيما تنهى بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقال تعالى  
 فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم  
 والله تعالى يوفقنا وسائر إخواننا المؤمنين لما يحب ويكرهنا من القول  
 العمل والهدى والنية والله أعلم والأولى أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة

الالفاظ الإقامة والتكبير أولها وآخرها **فيسبحون** مثني والالتكبير إله فاسمها  
 وكلمة التوحيد أخروا واحدة **لحمدين** عبد الله بن زيد وذكر فيه سر ربه  
 الذي أمر بالعمل به **اسم الله على الله عليه وسلم** وذكر فيه سر ربه  
 بالوحى وفيه نقول **الله أكبر** **الله أكبر** **الله أكبر** **الله أكبر** **الله أكبر**  
 وفيه ثم نقول **الله أكبر** **الله أكبر** **الله أكبر** **الله أكبر** **الله أكبر**  
 انتهى إن محمد

قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله وهذا الحديث قد اخرج  
 كثير من الأئمة والحفاظ بطرق صحاح وحسان وهو صحيح فيما ذكرناه وهذا ما قام  
 مالك وابو يوسف الى تشنية التكبير واستدلوا بما وقع في بعض روايات  
 هذا الحديث من التشنية ومحمد بن ابي حنيفة في رواية مسلم وسيأتي و  
 محمد بن ابراهيم لا ان يشتم الاذان ويوتر الاقامة ولنا ان الزيادة من الثقة  
 مقبولة ولا نسلم المعاصرة وقال يربيع التكبير من ايها الشافعي وابو حنيفة  
 واسمى وجهه من العلماء ويدل على اينما الاقامة في حديث النسب قال امر بلا  
 ان يشتم الاذان ويوتر الاقامة الاقامة متفق عليه وقد استشكل علم  
 استثناء التكبير في الاقامة فانه ينهي كما قد مرناه والجواب ان نسبة  
 الى الاذان فانه في الاذان اربع وبغزل النسخ عن هذا التوجيه فان تشنية  
 التكبير فيها قد ثبتت بالرواية الصحيحة فري زيادة مقبولة قال في النيل  
 وقد اختلف الناس في ذلك فذهب الشافعي واحمد وجهه من العلماء الى ان  
 الفاظ الاقامة احدى عشرة كلمة كلها مفردة الا التكبير في اولها وآخرها و  
 لفظ قد قامت الصلوة فانها شئ متني ودليلهم ما ذكرناه وحديث ابن  
 عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين و  
 الاقامة مرة مرة غير انه يقول قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الحديث  
 وقد اختلف فيه وبعضهم صححه قال الخطابي مذهب جمهور العلماء والله  
 مجرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر المغرب الى اقصى  
 بلاد الاسلام ان الاقامة فرادى قال ايضا مذهب كافة العلماء انه يكرر

قوله قد قامت الصلوة الا ما لكافان المشهور عنده انه لا يكررها وذهب  
 الشافعي في قد يرفع يديه الى ذلك قال النووي ولنا قول شاذ انه يقول في  
 في التكبير الاول الله اكبر مرة وثلاثين مرة ويقول قد قامت الصلوة مرة  
 قال ابن سيد الناس وقد ذهب الى القول بان الإقامة إحدى عشر كلمة  
 عمر بن الخطاب وابنه وانس واكسمن البصري والزهرى والاوزاعي واحمد  
 واسحق وابو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي ومن قال  
 بافراد الإقامة سعيد بن المسيب ومرة ثمانية الزبير وابن سيرين وعمر بن  
 عبد العزيز قال البغوي وهو قول اكثر العلماء وذهب الحنفية والهادوية  
 والثوري وابن المباركة واهل الكوفة الى ان الفاظ الإقامة مثل الاذان  
 عند همهم زيادة ثمانية قامت الصلوة من ذين واستدلوا بما في رواية عبد الله  
 بن زيد عبد الترمذي وابي داود يلفظ كان اذان رسول الله صلى الله عليه وسلم شفعا  
 شفعا في الاذان والإقامة وآجبهه عن ذلك بأية منقطع كما قال الترمذي  
 وذكر اختلاف اهل الحديث بما يروونه ويحذرونه من الانقطاع ويتقوى بالشيخ  
 بعض القوة واستدلوا بما روي عن عذرة بن ربيعة بن سويد بن غفلة  
 ان بلالا كان يثنى الاذان والإقامة وادعى انهما فيهما انقطاع وقد اجاب عنه  
 الحافظ بأن في رواية العياشي سمعت بلالا وفيه ما فيه واستدلوا بحديث  
 ابي مخنف ومرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسمع عشرة كلمة والإقامة سبع  
 عشرة كلمة وقال الترمذي عبد الله بن مسعود قال في السبل اذا عرفت  
 هذا التبيين فاعلم ان تثنية الإقامة خمسة للحاجة اليها كما في ما سلفناه

واحاديث افراد الاقامة وان كانت اصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين  
لكن احاديث التثنية مشتملة على الزيادة فالمصير اليها لازم لا سيما مع تلخيص  
تاسريخ بعضها انتهى ملخصا مع بعض تصرف واقول قد منان الاتيان  
بها على اى كيفية واحدة يكفى ويجزى وانما اختلفنا ان الاولى ما ذكرناه لرحمان  
الاحاديث وكثرتها ولان عليه عمل اكثر سلف الامة ولان بلاه لم يزل مودنا  
ولم ينقل انه لقن غيره ما كان يفعل سابقا وقد قد منان الاختلاف في المسئلة  
هذه وهو انشبه بشئ بالاختلاف في قراءة القرآن فلامعنى للقول بالنسخ ولا  
تقدم النسخ ولا تأخيره واذا كان كل من ذلك كاف شاف فالاولوية كما ذكرناه  
لا ينبغي ان ينادى بانيه من ادع ذلك ان من حاول القول بالنسخ لا يتم له  
مادة او اذا كان مراد النبي صلى الله عليه وسلم او هذا كما ان ذلك مرادة صلعم في  
قراءة القرآن عليه سبعة احرف فلا شك ان ما بيناه واضح ومخرجوه اكثر وعمل  
به اكثر المسلمين فالأخذ به احوط لا طمينا القلوب بأقوى الحبرين دون  
اضعفهم فان قيل ان تثنية الاقامة زيادة من ثقة يجب قبولها قلنا افرق  
بين قبولها وبين تقديمها على ما هو اصح منها يوضح ذلك ان بلاه هو المؤذن  
انما اتى لرسول الله صلعم وقد امره بايتاسر الاقامة ولم يرد انه منعه عن  
ذلك فابو محمد دسرة علم رسول الله صلعم الاذان والاقامة شفعاً شفعاً  
وهو ليس بمؤذن لرسول الله صلعم راتب مثل بلال وانما كان يؤذن له  
بأنه واذا كان هذا ايقيركن او هذا ايقيركن او كان احدهما اكثر اذا ناله  
واقامة لرسول الله صلعم ونقل اقامة احدهما اصح من نقل اقامة الاخر

فلا شك ان اولهما احصهما والله اعلم وانما يلزم الاخذ بالزيادة اذ الفقت  
 الاقامة من مجموع الاقامتين اما اذا اخذ كل منهما كاملا على حد فلا معنى  
 للاخذ بالزيادة الا القول بجوازها واذا صححت اقامة اخرى احص منها استدلالا  
 وكان العمل بهما في زمنه صلعم جاريا ولكن العمل باحدها اكثر من الاخرى  
 كان العمل بكل منهما جائزا والاولوية تابعة لما عرفت والله اعلم وليستحب  
 الترجيع فيه وهو ذكر الشهادتين مرتين سرا بحيث سمعه من يقر به عرفا  
 قبل الجهر بهما ليتدبرهما ويخلص فيهما اذ هما المقصودتان المنجيتان وليتذكر  
 خفاؤها اول الاسلام ثم ظهورهما الذي انعم الله به على الامة انعاما لا غاية  
 وراعاة سمي بذلك لانه مرجع للرفع بعد تركه او للشهادتين بعد ذكرهما و  
 قالت الاحناف يعدم استحبابه قال بعضهم لنا انه لا ترجيع في المشاهير كان  
 ما رواه ابو محمد وروى تعليما فظنه ترجيعا اى ظنه المستدل او ابو محمد وروى  
 كل محتمل فليتأمل ولنا في ثبوت ذلك ما صح واستغاض عن ابي محمد وروى  
 ان رسول الله صلعم علمه هذا الاذان وفيه اشهد ان لا اله الا الله اشهد  
 ان لا اله الا الله اشهد ان محمد رسول الله اشهد ان محمد رسول الله  
 ثم يعود فيقول الحديث وقوله كان تعليما فظنه ترجيعا يقال عليه ان كونه  
 ترجيعا اقطع في الدلالة نعم ان امكن ان يقال ان ابا محمد وروى لا يحسن النطق  
 بالشهادتين بعد ذكرهما مرتين فكررهما رسول الله صلعم له اربع مرات  
 ليعلمه ما كان لا يقدر على منطقه والتلفظ به بعد التكرار فظنه ابو محمد وروى  
 ترجيعا ساخا ان يقال انه كان تعليما لا ترجيعا ثابتا في كل مرة من الاذان

وهذا الامكان في غاية البعد فانه لا ينبغي ان يظن مسامحة هذا الظن  
القديم يا بني محمد ورقة صاحب رسول الله صلعم ومؤذنه العربي القم لان  
ذلك يودي الى القدر في دينه وسميه بالعمى والجملة فان من لا يحسن النطق  
بالشهادتين بعد التكرار لا يتعلمه اياها اربع او خمس مرات كيف  
تصح سابقته للاسلام قبل التعليم وهل يعقل ان العربي القم البلدي  
الشريف بل من عرف شيئاً من لسان العرب يحتاج في النطق بما هو كالشهادتين  
الى تكرار التعليم اربع او خمس مرات على انه لو كان التكرير تعليمياً فينبغي  
التكرير في الحيلتين بالطريق الاول اذ من لا يحسن النطق بالشهادتين  
مع تلفظهما مرتين لا يقدر على الحيلتين ايضاً الا بعد اربع او خمس مرات  
وهكذا في سائر كلمات الاذان سيما كلمة الشهادة الاخرى كيف يقدر على النطق  
بها في مرة واحدة وظاهر انه لا يقول به عاقل فمن له ادنى فهم يتيقن ان  
هذا التكرار كان ترجيحاً لا تعليمياً وايضاً لو كانت للتعليم لكرر كل شهادة اربع  
او خمس مرات وهذا طريق التعليم للرجل الجاهل السخيف الحفظ النسي  
ان تكرر له جملة واحدة لا محتمل ان فيما منشأ هذا الاحتمال الا التعصب و  
التصلب وهو يعم ويصم وما يؤيد ما قلناه ويورد ما قالوه ما روي عن ايضاً  
ان النبي صلعم عليه الاذان تسع عشرة كلمة قال في المنتقى من اهل الخمسة وقال  
الترمذي حديث حسن صحيح وهذا ابعين ان الذي فهم انه ترجيحاً هو  
ابو محمد ورقة وقله تسع عشرة كلمة لا يحتمل الا اذا كان تلفظ بكل من الشهادتين  
اربع مرات وايضاً ما فعل ذلك كما روي وفيه في صحيح النبي صلعم وروى عنه

صلعم ومن اصحابه ومسمعهم فهل نقل ولو حرف واحد ان احدا نكر  
عليه ويقال للاحناف ان ما روي في شفع الاقامة كلها لا يسلم من مقال  
مع ذلك لم يبق لكم الا الاستدلال بما روي فيها عن ابي محن ورفقة فاذا جوزتم  
عليه سوء الفهم في الترجيع فانه يمكن لخصمكم ان يحل ما روي عنه فيها من  
التكثير على التعليم بل قوله اولى من قولكم لان الاصل اقامة بلال باصر  
النبي صلعم حيث امر بلالا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة فبهذه التوجيه  
يطابق ما رواه ابو محن ورفقة بما رواه بلال ومن حمل التكثير فيها على التعليم  
لا يلزمه ما لزموكم من القدح في الصحابي العربي القم بان يقال كان مرعاة  
النبي صلعم في كلامه وتعليمه ان يرد الكلمة على السامع ليعلمها عنه ثابتة  
فهو لما كرر الفاظ الاقامة كلها كان جريا على عادته المألوفة تعليما اذ الاصل  
معلوم في الاقامة انها توتر وليس كذلك في الاذان كانه لم يكررها الا  
الشهادتين فكان خلاف عادته فكان التكثير فيه مقصودا ونحن لانقول  
بان شفع الاقامة غير مشترع وانما بينا ضعف ما قلناه وما حملوا الحديث  
عليه ثم تناقض كلامهم وسخافة ما به استدلالهم والتعريب في اذان الفجر  
لما روي عن ابي محن ورفقة ايضا قال قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان فيعلمه  
وقال فان كان صلوة الصبح قلت اللهم صلوة تجاير عن النوم الله ليرتد خير من  
النوم الله اكبر الله اكبر الا الله سواه احمد وابوداود وابن حبان  
والنسائي وصححه ابن خزيمة ورواه النسائي من وجه آخر وصححه ايضا ابن  
خزيمة ورواه بقى بن مخلد كن في النبيل وفيه وروي التتويب ايضا ما روي في



والبيهقي بأسناد حسن عن ابن عمر <sup>رضي</sup> بلفظ كان الاذان بعد جى على الفلام  
الصلوة خير من النوم مرتين قال البيهقي وهذا اسناد صحيح وروى ابن  
خزيمة والدارقطني والبيهقي عن انس انه قال من السنة اذا قال المؤذن  
في الفجر جى على الفلام قال الصلوة خير من النوم قال ابن سيد الناس  
البيهقي وهو اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم  
النخعي عند البيهقي وقد ذهب الى القول بشريعة التشويب عمر بن الخطاب  
وابن عباس والنس والحسن البصري وابن سيرين والزهري ومالك والثوري و  
اسهل الحق وابوثور ودارقطني واصحاب الشافعي وهو روى الشافعي في القدم  
ومكرهه عند في الجديد وهو مروي عن ابى حنيفة واختلفوا في محله  
فالمسألة برأيه في صلوة الصبح فقط انتهى ومن استحب في غير الصبح فليأت  
بجدة ومن اكروهه لقافا لمعاديث ترد عليه لثبوت ذلك في اذان الصبح كما  
قد سنا وما يذكرون جى على خير العمل لم يثبت مرفوعا والمنقول في كتب

السنن <sup>بغير</sup> فليس فيه هذا اللفظ والله اعلم والترتيل فيه وادراجها  
اي اذني والنزول في نادية الفاظ الاذان والاسراع في الإقامة لانه للغائبين  
رجى للمحاضرين ومن ثم استحب ان يكون الاذان في مكان عال بخلاف الإقامة  
وان يكون الاذان بصوت ارفع منه في الإقامة وقد ورد في ذلك حديث  
يختلف فيه رواه الترمذي وضعفه الحاكم ومال الى تصحيحه عن جابر رضي  
الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبطل اذا اذنت فترسل واذا اقممت فاصح  
الحديث ذكره في المشكوة واخرج الدارقطني عن عمر مثله موقوفا وعن علي رضي

قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن تقرأ الأذان وتقرأ الإقامة أخرجه  
 الدارقطني وأخبر الطبراني من وجه آخر عن علي بن أبي طالب قال كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يأمركم بذكر الله عز وجل وعلى ذلك اتفق العلماء ولم يغير فيه خلافاً وعليه  
 عمل الأمة خلفاء عن سلف وبذلك ينبغي ضعف ما قد مناه من الأحاديث  
 ويرفع صوته به كحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤذن يغفر له  
 مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس قال في المنتقى رواية الخمسة  
 إلا الترمذي وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير  
 الخدري قال له اني اراد ان تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غنمك وباديتك  
 فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس  
 ولا شيء الا يشهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم رواه أحمد والبخاري والنسائي وابن ماجه قلت وهذه فضيلة عظيمة  
 يشهد بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرفع صوته ما استطاع وهل من كان في  
 بيته من بين نسائه وأولاده يرفع صوته بالنداء امر لا يرفع له إلا في  
 الصلاة من لا يسمع له بالدخول في بيته على حريمه لا تدخل في ذلك إلا  
 وقد رأيت في ذلك جواباً إذا رأى الكافر أن يأتى شيخنا ابن القيم وشيخه  
 شيخ الإسلام أنه لا يرفع صوته لئلا يوذى ويوذى ويعزر بغيره لأن  
 في النداء أي الأذان طلب حضور من اراد الصلاة لها فإذا كان لا يذعن  
 لأحد في الدخول للصلاة فلا ينبغي أن يرفع به صوته والحالة هذه وليس  
 في ذلك مخالفة للحديث لا اختلاف الموردين إذ حديث أبي سعيد شيم من

هو بآدية ولا يتصور فيه ان يمنع من ياتيه لمشاركتة في الجماعة بخلاف  
الاول فان قوله يخالف ضميرة وارادته وفي الحديث دليل على ان المنفرد  
يؤذن وايضاً اهل يرفع صوته بالاذان في مسجد وقعت فيه جماعة والحق  
انه لا يرفع اذله ينقل في ذلك اثر وقد كان كثير من الصحابة فاتتهم الجماعة  
وبعضهم جاء الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا يؤدون الصلوة ولم ينقل  
ان احداً منهم اذن بل قد نقل انهم لم ياذنوا وصلوا من غير اذان و  
اقامة وذلك عند الطبراني واحمد وعبد الرزاق وهي وان كانت ضعاف  
الا انها مطابقة للاصل اذ الاذان معلل بامور كالاعلام بدخول الوقت  
ولان اشرع فيه رفع الصوت اذ قد مر ما يرفع صوته يزيد في الاعلام والنداء<sup>عط</sup>  
للصلوة واظهار شعائر الاسلام وليجتمع الناس للجماعة فاذا كان قد اذن  
في مسجد فلا معنى للاذان فيه برفع الصوت بل ينبغي ان يكره في ذلك  
لئلا يشكك على الناس ولئلا تقع الجهالة والنساء في المغالطة وتظن  
بجميع وقت صلوة اخرى ولا ان ذلك زيادة في المشروع وما كان عليه السلف  
بلا دليل ولو اكتفى باذان الحى او المحلة واقام فقط فهو حسن لما عرفت  
وذكر صاحب الهداية في ذلك اثر اذان الحى يكفي لكن لم يوجد في كتب  
الحديث انما روى الطبراني ان ابن مسعود وعلقمة والا سود وصلوا بغير  
اذان ولا اقامة ورواه ابو حنيفة زاد فيه عن ابن مسعود اقامة المص  
تكفيتم وان يؤذن قائماً مستقبلاً ويجعل اصبعيه في اذنيه ويلوى  
عنقه عند الجهالة ولا يستدبر اماً كونه يؤذن قائماً فلا نه الما ثور

سلفاً وخلفاً وكخبير الصيحين قمر بلال فنادوا ولم ينقل ان احد اذن قاعدا  
وكن لك استقبال القبلة هو عمل المسلمين قاطبة خلفاً عن سلف الى  
يومنا هذا وقد روى من طريق عبد الرحمن بن ابى ليلى جاء عبد الله بن  
زيد فقال يا رسول الله اتى رأيت رجلاً نزل من السماء فقام على  
جل م حايط فاستقبل القبلة فذكر الحديث وهو عند ابى داود من رواية  
عبد الرحمن بن معاذ واخوه ابن عدى والحاكم من طريق عبد الرحمن بن  
سعد القرظي حدثني ابى عن ابيه ان بلاه كان اذا كبر بالاذان استقبال القبلة  
كن في نصب الراية وما رواه الطبراني وابو الشيخ ان بلاه كان يترك الاستقبال  
في بعض غير الجيعة بن قمر مخالفة لما نزل وعمل لامة ضعيفاً مخالفة لعملي لامة فظاهرهما  
مخالفة لما نزل فانه نقل في الصحاح انه يلوى عنقه او يخوف في الجيعة بن  
فقط لم ينقل انه يلوى راسه في غيرها ولا معنى للانحراف انه اذا كان مستقبل  
القبلة باذانه نعم لا بأس باذان المسافر راكباً او ماشياً اذا اقتضى الحال ذلك  
والله اعلم اما كونه يجعل اصبعيه في اذنيه الى اخره فالحديث اى حقيقته رضى  
وفيه فاذا نزل فاجعلت اتبع فاه ههنا وههنا يقول يميناً وشمالاً سحرى على  
الصلوة سحرى على الفلاح الحديث متفق عليه ولا بى داود من رأيت بلاه اخبر  
الى الاربعة فاذا نزل فلما بلغ سحرى على الصلوة سحرى على الفلاح لوى عنقه يميناً و  
شمالاً ولم يستدرف في رواية رأيت بلاه يؤذن ويدرس اتبع فاه ههنا وههنا  
واصبعاه في اذنيه الحديث وفي النيل بعد كلام ورواه ابن خزيمة بلفظ رأيت  
بلاه يؤذن يتبع بفيه يميل راسه يميناً وشمالاً من طريق اخرى بزيادة

ووضع الاصبعين في الاذنين وكذا ارأه ابو عوانة في صحيحه وابو نعيم في  
 مستخرجيه بزيادة رأى ابو حنيفة بلا يؤذن ويدور واصبعاه في اذنيه كما  
 ارأه البزار وقال البيهقي الاستدارة لم ترد من طرق صحيحة ثم قال بعد  
 كلام طويل وقال الحافظ ويمكن الجمع اى على تسليم صحة احاديث الاستدارة  
 الضعيفة بان من اثبت الاستدارة عنى بها استدارة الرأس ومن نفاها  
 عنى استدارة الجسد كله وفى شريح العمدة لابن دقيق العيد وذكر كلاماً  
 طويلاً على حد بشار بن حييفة المتفق عليه قوله فجعلت انتبعم فاه ههنا و  
 ههنا يريد يميناً وشمالاً فيه دليل على استدارة المؤذن للسماء عند الدعاء  
 الى الصلوة وهو وقت التلفظ بالكلمات واختلافوا في موضعين احدهما  
 انه هل تكون قد ما قارتين مستقبلتي القبلة ولا يلتفت الى الوجه دون  
 بدنه اوليستدركه الثانى هل يستدبر مرتين احدهما عند قول حى على الصلوة  
 حى على الصلوة والاخر عند قول حى على الفلاح حى على الفلاح اويلتفت يميناً ويقول حى على  
 الصلوة مرة ثم يلتفت شمالاً فيقول حى على الصلوة اخرى يلتفت يميناً ويقول حى على الفلاح  
 ثم يلتفت شمالاً فيقول حى على الفلاح اخرى نقل وهذان لاصحاب الشافعى  
 وقد يبرح الثانى بانه يكون لكل جهة نصيب من الصلوة والفلاح وهو  
 اختيار القفال والاقرب عندى الى لفظ الحديث هو الاول انترى قلت  
 وظاهر سياق الحديث يدل على ان المؤذن ليستقبل القبلة باذنه لان  
 التفاتة يميناً وشمالاً يدل على انه متوجه الى وجهة ما وانه محاذ على ان  
 الوجهة لم يلتفت عنها حتى بوجهه الا لضرورة الداء وهو الحجلتان ليس

للمسلم وجهه غير الكعبة فظهر ان المؤذن يتوجه في اذانه الى القبلة والله  
 اعلم وفيه دليل على انه يؤذن قائماً والالتفات عليه الاستدراك بما سواه  
 قد مية ويشترط فيها الترتيب ولا يضر كلام وسكوت وضحك ليسياً اما الترتيب  
 فلا تبايع لان التقدير والتأخير فيها قلب المستشرق وهو مخالف لامرء ارشادة  
 وكل ما كان كذلك فليس من امره اى هو رد فالاذان المنكس ليس من  
 امره وهو رد اى هو رد وغير معتد به وقد اختلف في الكلام الا جنى و  
 الضحك اليسيرين وقد جزم بجوازه من اصحابنا صاحب الصحيح وغيره  
 قال في الصحيح باب الكلام في الاذان وتكلم سليمان بن صرد في اذانه وقال  
 الحسن لا بأس ان يضحك وهو يؤذن او يقيمه وذكر عن ابن عباس امر  
 المؤذن اذا بلغ حى على الصلوة ان ينادى الصلوة في الرجال وكان يوم  
 رزخ فنظر القوم بعضهم الى بعض فقال فعل ذلك من هو غير منى انها  
 عزمة قال الحافظ وحكى ابن المنذر الجواز مطلقاً عن عروة وعطاء و  
 الحسن وقتادة وبه قال احمد وعن النخعي وابن سيرين والاذن اعمى الكراهة  
 وعن الثوري المنع وعن ابى حنيفة وصاحبيه انه خلاف الاولى وعليه  
 يدل كلام مالك والشافعي قلت وفي المنهاج من كتب الشافعية ويشترط  
 ترتيب الاذان وموالاته وفي قول لا يضر كلام وسكوت طويلان اما اليسير  
 فلا يضر ويكره وهل يستأنف فيه خلاف بينهم ثم قال في الفتح عن اسحق  
 ابن راهويه يكره الاذان كان فيما يتعلق بالصلوة اى كما روى عن ابن عباس رضي  
 واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس ونازع في ذلك الد اودى

فقال لا تنجي فيه على جواز الكلام في الاذان بل القول المذكور مشروع من  
جملة الاذان في ذلك المحل قلت وهو قولي وقد يجاب عنه بان نقول قوله  
الصلوة في الرحال ليس من الفاظ الاذان المشروعة ولم ترد في الاذان  
الذي لقنه صلعم لمؤذنيه وايضا لو كان من جملة الاذان المشروعة لما جاز  
ابداله بما هو مرادف له ومؤد لمعناه ولم يقل به احد بل لو قال المؤذن  
يا عبدا لله وخصبة لكم صلوة الجماعة اليوم لجاز ذلك اتفاقا يدل على ذلك  
انه قد روي الاصل في الرحال كمن ارى مرفوعا وفيه زيادة على قول  
ابن عباس الصلوة في الرحال وروي انه قال في بعض الاحيان ومبعد  
فلا حرج وقد صح ذلك وهن ايدل على ان هذه اللفظة ليست من الاذان  
المشروعة لفظه بل هي كلام اجنبي اتى به للحاجة اليه اى ولو كانت من  
الفاظه المشروعة لم يجوز العدول عنها الى لفظ غيرها وان ادى معناها  
وهن ايود ما قال الداودي ويدل على ان الاذان لا يشترط فيه ترك  
الكلام الاجنبي عنه كالصلوة وما ذكره البخاري في يدل عليه لا محالة

ونشرط المؤذن الاسلام والتمييز والذكورة ويكره للمحدث والجنب و  
القامة مثله بلا غلط وذلك للتباعد ولان صوت المرأة عورة ويخشى  
منه الفتنة وذلك عكس ما هو المراد من مشروعية الاذان ولانه ليس فيه  
رفع الصوت ولا نه تولية وقد قال صلعم لن يعلم قوم ولوا امرهم امرأة  
الحديث ولا نه شهادة بدخول الوقت وهي نصف شاهد ولا نه يحتاج  
الى اجتهاد بمعرفة علامات دخول الوقت واكثر النساء ليس كن الذين

ناقصات عقل ودين والحكم بياط بالاعلم قلن الامتنع اذان النساء لجماعة  
 الرجال ومثلها الخنثى المشكل ولو اذنت امرأة للنساء او خنثى لهن فلا  
 ينبغي المنع بل الجواز هو الراسخ وكذلك اقامة المرأة في جماعة النساء حين  
 يصلين وحدثهن ظاهرها الجواز قلت فيه اثر عائشة رضي الله عنها كانت تؤذن  
 وتقير وتؤم النساء فتقوم وسطهن اخبرني الحاكم في المستدرک وسكت  
 عنه أما منع اذانهن للرجال فلان النبي صلى الله عليه وسلم جعل لامرأة ورقة مؤذناً  
 وامرأته ان تؤم اهل بيته كما سيبيجي في بحث الامامة فلم يجز لها الا اذان ولو  
 لاهل بيته لوجود الذكور فيه وروى ابن عدي في الكامل والاصبهما في  
 في كتاب الاذان عن اسماء بنت ابي بكر مرفوعاً ليس على النساء اذان ولا  
 اقامة ولا جمعة ولا اغتسال ولا يقدر مهن امرأة ولكن تقوم وسطهن  
 في سنة حاكم بن عبد الله الايلي منزولاً وانكر ابن الجوزي في التحقيق  
 هذا الحديث وقال حكى اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على  
 النساء اذان ولا اقامة وهذا لا يعرف مرفوعاً إنما هو شيء يروى عن الحسن  
 البصري وابراهيم النخعي انتهى ويجوز اذان الدعوى والصبى المميز والمحبوب  
 والعندين والمحدث اما الكافر وغير المميز فلا لعدم تأهلها للعبادة وعدم  
 الاعتماد على خبرها واذا اراد الامام نصب مؤذن فيلزم ان يختار مكلفاً  
 ذا امانة ومعرفة بالوقت او مرصداً لا علامه به لان ذلك ولاية فيشتت  
 ان يكون من اهلها اما كراهته للمحدث فلان النبي صلى الله عليه وسلم  
 طهارة قال اذان من باب اولى واحرى وليس ان يكون صبياً حسب الصواب



اما كونه صبيته فللخبر الصحيح انه صلعم قال لرائي الاذان في النوم القه  
على بلال فانه اندى صوتا منك اى بعد مدى صوت وقيل احسن  
لان ذلك ابلغ في الاعلام وابتعث للاجابة وامر غيب للخصومة العدل  
يقبل خبره ولا يتردد فيه ويؤمن نظره الى العورات لاسيما اذا كان يؤذن

على محل من تنفع كالمنازل ونحوها وشرط الاذان ايضا دخول الوقت

واوله افضل الا في الفجر فيشرعه اذ انان واحد قبل الفجر والاخر بعد  
اما كونه بعد دخول الوقت فلما تقدم من الاحاديث الدالة على ان تشاور  
النبي صلعم مع اصحابه في امر اعلام الناس بوقت الصلوة يدل على ان التشريعية  
انما هي لدخول الوقت والاعلام به وذلك يدل على انه لا يصح ولا يجوز قبله  
وقد حكى الاجماع على ذلك ولا نه يؤدي الى الالباس والتجهيل وقيل انه  
اذا امن اللبس لم يجرم لانه ذكر اما كونه في اول الوقت افضل فالحديث سمة  
قال كان بلال يؤذنا في اوقات الشمس لا يجرم ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلعم  
فاذا خرج اقام حين يراه اراه احمد مسلم وابوداود والنسائي قال في النيل  
قوله لا يجرم اى لا يترك شيئا من الفاظه الحديث فيه المحافظة على الاذان  
عند دخول وقت الظهر ودون تقديره ولا تاخير وهكذا ساعة الصلوات الا الفجر  
لما سياتي انتهى وفيه فوائد اخرى ليس هذا محل بيانها اما كون الفجر يشترط  
اذنان فالحديث ابن مسعود ان النبي صلعم قال لا يمنعن احدكم اذان بلال  
من سحرة فانه يؤذن او قال نيا دى بليل ليبرجم قائمكم ويوقظ قائمكم قال  
في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي قوله ليرجم معناه يرد القائم اى المتعبد

الى راحته ليقوم الى صلوة الصبح نشيطا او يتسحر ان كان له حاجة الى  
 الصيام ويوقظ النائم ليتأهب للصلوة بالغسل والوضوء او يتجهل وعن  
 سمرق بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغزركم من سحورك اذان  
 بلال ولا بياض الاثاق المستطيل هكذا احتج يستطير هكذا يعنى معارضها  
 رواه مسلم واسحق الترمذى ولفظها لا يمنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر  
 المستطيل ولكن الفجر المستطير في الاثاق وعن عائشة وابن عمر ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم متفق  
 عليه ولا حرج البخارى فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ولمسلم ولم يكن  
 بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا وقد روى ان ابن ام مكتوم يؤذن بليل  
 فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال وقد ذكر ذلك الحافظ في الفقه وذكر ان حديث  
 ابن عمر المذكور قد روى بطرق صحيحة عن عبد الله بن دينار رواه عنه  
 شعبة واختلف عليه فيه ثم ذكر ايضا ان له طرقا اخرى صحيحة عن غير  
 عبد الله بن دينار قال وقد جمع ابن خزيمة والضبي بين الحديثين  
 بما احاصله انه يحتمل ان يكون الاذان كان نوبابا بين بلال وابن ام مكتوم  
 فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس ان اذان الاول منهما لا يحرم على الصائم  
 شيئا ولا يدل على دخول الوقت بخلاف الثاني وجزم ابن حبان لذلك و  
 لم يبيده احتمالا وانكر عليه الضبياء وغيرها انتهى ملخصا وقيل غير ذلك و  
 اطال في ذلك الحافظ في الفقه ان شئت فارجع اليه والا قرب ما ذكرناه  
 وفيه واعترض ابن التيمي (اي على البخارى) حيث قال قبل يروا حديث

ابن عمر باب الاذان بعد الفجر فقال هذا الحديث لا يدل على الترجمة لجعله  
 غاية الاكل ابتداء اذان ابن ام مكتوم قد دل على ان اذانه كان يقع قبل  
 الفجر بقليل انتهى يعني هو مخالف لقوله باب الاذان بعد الفجر واجاب عنه  
 الحافظ بان ابن ام مكتوم يؤذن مع طلوع اول جزء من الفجر وليس  
 يستبعد من مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم المريد بالملأ نكته فلا يشاركه فيه من يمكن  
 بتلك الصفة والجواب وان كان ان شاء الله هو الصواب الا ان اعتراض  
 ابن التيمي ليس في محله وغير وارد على ترجمة الصحيح اذ قوله في الحديث  
 ان بلاه لا ينادى بليل يقتضى ان نداء ابن ام مكتوم لا يكون بليل وهذا  
 من دقة فهم الامام البخارى فاعتراض ابن التيمي لا يتوجه على الترجمة  
 وانما هو في الحقيقة استشكل لما دل عليه الحديث محصله انه اذا كان  
 غاية الاكل ابتداء اذان ام مكتوم وهو لا يؤذن بليل كما يفهم من الحديث  
 فكيف يصح صوم من ترك الاكل حين ابتداء اذانه فلما استبعد ذلك لانه  
 غير جائز اكل من اراد الصوم بعد الفجر قال ان اذان ابن ام مكتوم  
 يقع قبل الفجر بقليل ولا يخفى عليك ان ما فهم ابن التيمي منقوض برواية  
 اخرى ان ابن ام مكتوم كان رجلا اعمى لا ينادى حتى يقال له اصبحت  
 اصبحت وبه يبطل ما اجاب به الحافظ والجواب الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اباح لعامة الناس والنساء اللاتي لا يعرفن الفجر الاكل الى اذان ابن  
 ام مكتوم لان تبين الفجر جعل غاية للاكل لا طلوع الفجر وكان ابن ام مكتوم  
 يؤذن حين طلوع الفجر قبل تنبيه وظهوره لعامة الناس والنساء

ولا مشاحة فيه قلت وما ذكرناه يدل على جواز الاذان قبل الفجر خاصة  
 وهو من هب الجمهور وقال الشافعي واحمد واصحابهما انه يكتفى بالصلاة  
 والحق انه لا يكتفى به بل لا بد من اذان اخر بعد طلوع الفجر وقال ابو حنيفة  
 ومحمد وابو ثور لا يجوز قبل الفجر لانه تجهيل لاعلام الوقت واستدل  
 بعض الاحناف بما روى عنه صلعم انه قال لم يزل لا تؤذن حتى يستبين  
 لك الفجر هكذا ومدايد عرضنا قال في نصب الراية اخرجه ابوداود من  
 طريق شداد عن بلال وفيه انقطاع وفي النيل واستدلوا ايضا بما اخرجه  
 ابوداود من حديث ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلعم  
 ان يرجع فينادي الا ان العبد قد نام قالوا فوجب تاويل احاديث الباب  
 بما قال بعض الحنفية ان النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وانما كان  
 تنكيها كما يقيم لبعض الناس اليوم واجيب عن الاحتجاج بالحديثين  
 المذكورين بان الاول منه لا يمتنع للمعاصرة ما في الصحيحين من لاسيما  
 مع اشعار الحديث بالاعتقاد واما الثاني فلا حجة فيه لانه قد صرح بوقفه  
 كابو الائمة كاسم والبخاري والذهلي وابو داود وابو حاتم والدارقطني و  
 الاثرم والترمذي وجزموا بان سداد الخطأ في رفعه وان الصواب وقفه  
 واما التاويل المذكور فقال الحافظ في الفقه انه مردود لان الذي يصنع  
 الناس اليوم (من الترجيم والتنكيه والراي في الحرمين الشريفين) محدث  
 قطعاً وقد تظاهرت الاحاديث على التعبير بلفظ الاذان قطعاً فحمله على  
 معناه الشرعي مقدم ولان الاذان الاول لو كان بالفاظ مخصوصة

لما التبس على السامعين انتهى قلت وذكر في نصب الراية لحديث  
 بلال الثاني شواهد لا تخلو من طعن ومقال بحيث لا تصلح لمعارضة  
 ما قد مناه ثم قال وروى الطبراني من حديث أبي هريرة يجهى بن عباد  
 ابن شيبان عن جده شيبان قال سمعت نثرت المسجد فاستندت  
 الى حجرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال ايحيى قلت نعم قال هلم الى الغل اءقلت اني  
 اريد الصيام قال وانا اريد الصيام ولكن مؤذنتا هذاني بصيرة سواد  
 وانه يؤذن قبل طلوع الفجر ثم خرج الى المسجد فحرم الطعام وكان لا يؤذن  
 حتى يصبح اسناده صحيح ونحن نجيب عن ذلك بانه وان كان صحيحاً من حيث  
 الاسناد ولكنه لا يلزم منه كون الماتن صحيحاً فهو ليس باصح وادحج ما روى  
 في الصحيحين وايضاً اذا لم يكن تاسيراً لهذا وهذا فلا يصح اطلاق النسبة  
 لا يضرب كلام النبي صلى الله عليه وسلم بعضها ببعض اذا امكن الجمع وهو ممكن ههنا  
 بان نقول اذا كان الثاني والاول نوياً بين بلال وابن ام مكتوم كما عرفت  
 مما قد منا فيجتمعا ان تكون هذه الواقعة جوت حين كان بلال مأموراً على  
 الاذان الثاني وكان اخطأ في بعض الاحيان للسبب الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم  
 وما يظن انه اصرح من ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذا سكنت المؤذن بالاذان الاول من الفجر قام فركعتين خفيفتين  
 قال الحافظ واسناده جيد وضعفه الامام احمد قلت وهو لا يباح رضى ما في  
 الصحيحين مع ضعفه لاحتمال ان تكون الركعتين في هذا الحديث بخصوصه  
 غير ركعتي الفجر وهذا متعين في الجمع واصرح من ذلك كله ما روى الاسود

عن عائشة قالت ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر اخبره ابو الشيخ  
 باسناد صحيح قلت وماء في الصحيحين ارجح ما روى في هذا الباب وهو نصر  
 في المسئلة ولا يمكن تاويله الا بطرحه واهماله مع العلم بصحته عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهذا لا يجتزئ عليه مسلم فما بالك بالائمة رحمه الله  
 ولعل لابي حنيفة عذر في ذلك على انه يمكن الجمع ايضا بان يقال  
 كما قال الحافظ في الفقه انه في اول الامر لم يكن له صلح الا مؤذنا واحدا  
 فان بدلا كان في اول ما شرع الاذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع  
 الفجر كان في الفقه وفيه وعلى ذلك نحل رواية عروة عن امرأة من بنى النجار  
 قالت كان بلال يجلس على بيتي وهو على بيت في المدينة فاذا راي الفجر  
 تطأ ثم اذن اخوجه اجودا ود واستنبهه حسن ثم اردف بابن امر مكتوم  
 كان يؤذن بليل واستمر بلال على حالته الاولى ثم في اخوال امر اخر ابن  
 امر مكتوم لضعفه ووكل به من يراعى له الفجر واستقر ان بلال بليل وذكر  
 سبب ذلك فان شئت فارجم اليه والغرض هنا ان الجمع وقد عرفت  
 فالمصير اليه معين على ان احاديث الصحيحين متبينة وحديث عائشة  
 هذا اناف وقد تقر ان المثبت مقدم على النافي لان عند زيادة علم  
 فعل كل تقدير ولا وجه للقول بعدم مستزعين اذ ان قيل طرأ مع الفجر  
 ليرجم قائمهم ويوقظ قائمهم وما ذكره من التجهيل فهو مدغم كان للناس  
 اذا علموا يا اذانين وغاية كل منهما غيرة الاحرار لم يبق التجهيل قد اختلف  
 في وقت الاذان الاول وفي النبيل قد روي ما ينسب بتعيين ذلك الوقت الذي

كان بلال يؤذن فيه وهو امرأة النساء والطحاوي من حديث عائشة  
 انه لم يكن بين اذان بلال وابن امر مكتوم الا ان يرقى هذا ويؤذن هذا وكانا  
 يؤذنان في بيت مرتفع كما اخرج ابو داود قلت ويمكن انها قالت في الحديث  
 الذي رواه الاسود عنها وقد قد مناه انفا من قولها ما كان المؤذن يؤذن  
 حتى يطلع الفجر فهو ما فهمت من سرعة طلوع هذا واذا به بعد نزول الاول  
 بلا فصل كثير فظنت ان كلا منهما انما وقع بعد طلوع الفجر وبهذه المعنى تقدم  
 يزول الاشتكال والمقصد هنا ان وقت الاذان الاول قد دل الحديث على انه  
 قرب الفجر الصادق وقبلة وغايته ان يتقدم على الفجر بمدة قليلة تكفي للاستعداد  
 للصلاة ونحوها كما دل على تعليل مشروع عيته في حديث ابن مسعود المتقدم  
 حيث قال ينادي بليل لي رجع قائمكم ويوقظنا ثم كبر اى لصلاة الصبح واذا  
 كان شرع لذلك فلا يتجاوز به عنه والالزام الا ببيان بالمشروع في غير ما شرع له  
 وذلك ظاهر بعون الله وتأنيده وهل يشترع اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد  
 الحديث يدل على جواز ذلك واما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها و  
 قد اختلف في ذلك العلماء لكن خير الامور السالفات على الهدى و  
 الاختصار على ما اكتفى به المصطفى السلام عليه وعلى عباده الذين  
 اصطفوا والاحاديث المتقدمة تدل بالنص على جواز كون المؤذن اعمى  
 اذا وجد من يعلمه بدخول الوقت وهو يدل على جواز الاخذ بقول الغير  
 في دخول الوقت ولو تخاصموا على اذان قدم انداهم صوتا وان استوا  
 اقرع بينهم اى اذا لم يوجد شئ من وجوه الاولوية بان يستوا في معرفة



الوقت وحسن الصوت ومدة ونحو ذلك من شرائط المؤذن وكما ان اقرع  
 بينهم قال صاحب الصحيح فيه ويذكر ان قوما اختلفوا في الاذان فاقرع  
 بينهم سعد وذكر بسنده الى ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان ليستموا  
 الحديث ويؤذن للفائزته ويقبضوا ان كان عليه فوائت اذن لا ولي فقط و  
 اقام لها ولكل صلاة بعد ها الحديث ابى قتادة في قصة نومهم عن صلاة  
 الفجر قال ثم اذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم رواه احمد مسلم  
 والحديث صرح في مسئلتنا هذه وفيه فوائد سياقي بيانها في قضاء  
 الفوائت وفي حديث عمران بن حصين قال سربنا مع النبي صلى الله عليه وفيه  
 ثم امر بلال فاذن ثم صلى الركعتين قبل الفجر ثم اقام فصلينا الحديث رواه  
 احمد في مسنده وابن خزيمة وابن حبان وابن ابى شيبة والطبراني وعن  
 ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه  
 يوم الخندق عن اربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلال  
 فاذن ثم اقام فصل الظهر ثم اقام فصل العصر ثم اقام فصل المغرب ثم اقام  
 فصل العشاء رواه احمد والنسائي والترمذي وقال ليس باسناد باس  
 الا ان اباعبيدة لم يسمع من عبد الله وفي الباب عن ابى سعيد الخدري  
 عند احمد والنسائي ورواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي باسناد صحيح  
 جليل وفي كل ما قد منا صراحة باستحباب الاذان والاقامة في الصلاة



المقتضية والى ذلك ذهب الهادى والقاسم والناصر ابو حنيفة واسم  
 ابن حنبل وابو ثور قال مالك والاوزاعى وهو قول للشافعى له قول رجحه  
 احبابة باستحباب ذلك واحتج المانعون بانه لم ينقل فى قضائه الاربع  
 واجيب عنه بانه قد نقل كما قد منا ذكره قال النووى فى شرح مسالم واما ترك  
 الاذان فى حديث ابى هريرة وغيره فجوابه من وجهين احدهما لا يلزم ترك  
 ذكره انه لم يؤذن فعله لئلا يتركوا العلم به ولم يعلم به وغيره لم يعلمه  
 وعلم به وركاه كما ذكرناه والثانى فعله ترك الاذان فى هذه المرة لبيان جواز  
 تركه كذا فى النبل ونقلت منه مع تصرف وبعض زيادات ومن سمع  
 الاذان او اقامته قال مثل ما يقول فى الكل وان شاء ان يقول عند  
 السجعتين لا حول ولا قوة الا بالله وعند لفظ الاقامة اقامها الله وادلهما  
 وعند قوله الصلوة خير من النوم صدقت وبسرت واما قولهم عند ذلك  
 صدق رسول الله فلم يثبت فالكل خير سواء دل على الاول حديث  
 ابى ان النبى صلعم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وفى  
 المنتقى رواه الجماعة وظاهر قوله اذا سمعتم اختصاص الاحباب به من سمع حتى  
 لو راي المؤذن على المنارة مثلاً فى الوقت وعلم انه يؤذن لكن لم يسمع اذانه  
 ليعيد او صمما ونقل سمع لا تشرع له المتابعة كذا فى النبل نقل عن النووى  
 ويبدل على الصورة الثانية من صور الاحباب حديث عمر بن الخطاب قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال  
 احدكم الله اكبر الله اكبر فتم قال اشهد ان لا اله الا الله قال شهد ان لا اله الا الله

ثم قال شهد ان محمداً رسول الله قال شهد ان محمداً رسول الله ثم قال  
سبح على الصلوة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال سبي على الفلام قال  
لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال  
لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة فراه مسلماً وابوداود ورعى البخاري نحوه  
من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلعم يقول وعن شهر  
ابن حوشب عن ابي امامة او عن بعض اصحاب النبي صلعم ان بلالا  
اخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلعم اقامها الله  
وادامها وقال في سائر الاقامة نحوه من حديث عمر في سائر الاذان سواه  
ابوداود كن في المنتقى قال في النيل في انشاء الكلام على حديث ابي سعيد  
المتقن والحديثين على انه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع الفاظ الاذان الجعلتين  
وغيرها وقد ذهب جمهور الى تخصيص الجعلتين وغيرهما وقد ذهب جمهور الى تخصيص  
الجعلتين بغيره فقالوا يقول مثل ما يقول فيما عدل الجعلتين واما في الجعلتين  
فيقول لا حول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر يحتل ان يكون ذلك من  
الاختلاف فيقول تارة كذا وتارة كذا او يحتل ان السامع يجمع بين الجعلتين  
والحوالة وهو وجه عند الحنابلة والظاهر من قوله في الحديث فقولوا بالتعب  
بالقول وعدم كفاية امرار الجاوبة على القلب والظاهر من قوله مثل ما يقول  
عدم اشتراط المسألة من جميع الوجوه وظاهر الحديث اجابة المؤذن في  
جميع الحالات من غير فرق بين المصل وغيره وقيل يؤخر المصل الاجابة تحت  
يفرغ وقيل يجيب الا في الجعلتين قال الكافض والمشهور في المذهب كراهة

الاجابة في الصلوة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماعة والخلاء قليل و  
القول بکراهة الاجابة في الصلوة يحتاج الى دليل ولا دليل ولا يخفى ان حديث  
ان في الصلوة لشغل دليل على الكراهة ويؤيد امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابة  
السلام فيها وهو اهم من اجابة المؤذن ويعارضه ان هذا الشغل من جنس  
شغل الصلوة فلا يتعلق به الحديث وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان في  
الصلوة والقياس على رده السلام لا يصح اذ السلام وردة يتعلّقان بالمعاشرة  
مع الناس والمختار ان اجابة المؤذن سنة لوجود الصارف عن الوجوب  
ولانه صلى الله عليه وسلم انما رغب في الثواب على ذلك ولم يتوعد على الترك ولا اصل  
الاذان سنة فيكون رده سنة ايضا ويقال على الوجه الاخير ان رده السنة  
لا يلزم ان يكون سنة فان السلام سنة وردة واجب ولا يستحب تقبيل

الاذن بيمين ووضعهما على العينين عند قوله اشهد ان محمدا رسول الله  
كما اعتاده الجهلاء في عصرنا اذ لم يصح في ذلك حديث والحجب انهم يلوون  
على من لم يفعل ذلك ويتركون ما هو السنة من اجابة المؤذن انما نقل الصحيح  
عن بعض الصالحاء هذا التقبيل وذكر ان من فعله لم ير مد عيناه والله اعلم

وعند الفراغ منه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة  
والصلوة القائمة ان محمد ان الوسيلة والفضيلة وابعته مقاهم محمود الذي  
وعده او يقول اللهم رب هذه الدعوة الصادقة المستجاب لها دعوة الحق  
وكلمة التقوى احبنا عليها وابعثنا عليها واجعلنا من خيار اهلها احياء و  
اموات هكذا ورد في الرأيات الصحيحة اما جملة ان لا تختلف الميعاد

في الدعاء الاولى بعد قوله وعدته فلم يصح وذلك لما روى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلوة صلى الله عليه بها عشر انظر سلوا الله والوسيلة فانها منزلة في الجنة لا ينبغي الا لعبد من عباد الله وارجوان اكون انا هو من سأل الله الى الوسيلة حلت له شفاعتي وفي المنتقى رحمه الجماعة الا البخاري وابن ماجه وما ذكرنا من الدعاء الاول رحمه الجماعة الا مسلمان وقوله الذي وعدته اي في قوله نعم عسى ان يبعثك ربك مقام محمود اقال بعض العلماء وهو هنا اتفاقا مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء يحمده فيه الاولون

والاخرى انتهى ويجتهد في الدعاء بين الاذان والاقامة لا ياتم وقطعية راسم الحديث النس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة رحمه احمد وابوداود والترمذي وفي النيل اخرج ايضا النسائي وابن خزيمة وابن حبان والضيافي المختارة وحسنه الترمذي ورواه سليمان التيمي عن النس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نوى بالاذان فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء وروى يزيد الرقاشي عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تنفتح ابواب السماء وعند الاقامة لا ترد دعوة وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي رحمه مالك عن ابن ابي حازم عن سهل بن سعد قال ساعتان تنفتح لهما ابواب السماء وقل اعترده عليه دعوته عند حضور النداء للصلوة والصف في سبيل الله روى موقوفا ومرفوعا ثم الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الاذان والاقامة

وهو مقيد بما لم يكن فيه اثر او طبيعة رحم كما في الاحاديث الصحيحة وقد مر  
تعيين ادعية تقال حال الاذان وبعده وهو وبعد بين الاذان والاقامة  
منها ما سلف ومنها ما اخرج به مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي في حسنه  
وصححه البيهقي من حديث سعد بن ابى وقاص مرفوعا بلفظ من قال  
حين يسمع المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا  
عبد الله ورسوله رضيت بالله رباً ونبيها رسولا وبالإسلام ديناً غفر له ذنبه  
ومنها ما اخرج به ابوداود والترمذي من حديث امرئ القيس قال سمعت رسول الله  
صلعم ان يقول عند اذان المغرب اللهم ان هذا القبال ليلىك واديارها رأت  
واصوات دعائك فاعف عني وقد عين صلعم فاندحوبه لما قال للدعاء بين  
الاذان والاقامة لا يرد قاله انما نقول يا رسول الله قال سلوا الله العفو  
والعافية في الدنيا والاخرة قال شيخنا ابن القيم رحمه الله هو حديث صحيح وفي المقام  
ادعية غير هذه انتهى بتصرف ويفصل بين الاذان والاقامة بخمسة او  
صلوة الحديث عبد الرحمن بن ابى ليلى قال حدثنا اصحابنا ان رسول الله  
صلعم قال لقد اعجبني ان تكون صلوة المسلمين او المؤمنين واحداً وذكر  
الحديث وفيه فجاء رجل من الانصار فقال يا رسول الله انى رجعت لما رأيت  
من اهتمامك رأيت رجلاً كان عليه ثوبان اخضرين فقام على المسجد فاذن  
ثم قعد قعدة ثم قام فقال مثلها الا انه يقول قد قامت الصلوة وذكر الحديث  
رواه ابوداود وذكر لها في النبيل لحرقا كثيرة صحيح بعضها ابن حزم وابن دقيق  
العبد وفي الصحيح عن عبد الله بن مغفل المزني ان رسول الله صلعم

قال بين كل اذانين صلوة ثلثا من شاء اى قالها ثلثا والمراد بين كل اذان  
 واقامة لان الصلوة بين الاذانين يشتمل المفروضة ولا يمكن فيه التخيير  
 وقد توارى شرحه على ان هذا من باب التغليب كقولهم القمر <sup>بالشمس</sup> والقمر  
 والشمس يحتل ان يكون اطلق على الاقامة الاذان لانها اعلام بحضور فعل  
 الصلوة كما ان الاذان اعلام بدخول وقت الصلوة كذا فى الفتح وفى الصحيح  
 ايضا عن انس بن مالك قال كان المؤذن اذا اذن قام ناس من اصحاب  
 النبي صلعم يتدرون السوارى حتى يخرج النبي صلعم وهم كذلك يصلون  
 الركعتين قبل المغرب ولم يكن بينهما شئ وقال عثمان بن عثالة وابوداود  
 عن شعبة لم يكن بينهما الا قليل وقوله لم يكن بينهما شئ التثنية فيه للتعظيم  
 اى لم يكن بينهما شئ كثير وبهذا يندفع قول من زعم ان الرواية المعلقة <sup>معها</sup> رخصة  
 للرواية الموصولة بل هى مبدئية لها ونفى الكثير يقتضى اثبات القليل  
 وذلك يدل على ان بين الاذان والاقامة فصل مجلدة او صلوة فى اى  
 وقت صلوة كانت وكذا بعد اذان المغرب قبل صلواته والى ذلك ذهب  
 الامام احمد واسحق واصحاب الحديث كذا فى الفتح وذكر من منع منها قبل  
 صلوة المغرب ورد ما استدلوا به ثم قال واما قول ابى بكر بن العربى اختلف  
 فيها الصحابة ولم يفعلها احد يعد هم فمردود بقول محمد بن نصر المروزي  
 وقد روينا عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم كانوا يصلون الركعتين  
 قبل المغرب ثم اخبر ذلك باسناد متعدة واطال فى ذلك رحمه الله وانت  
 ترى ان ذلك منقول صحيح من فعل اصحاب النبي صلعم بما رأى من ذلك يدل

على الاستحباب ومن ادعى النسبة فلم يأت بحجة تصح له ذلك والمثبت مقدم  
على المناقش لان عنده زيادة علم وخالف الاحتاف حديثي الباب في الصلوة  
قبل صلوة المغرب وقلدوا امامهم ايا حذيفة ر في الصلوة والجلسة نقل  
عنه انه لا يجلس ولا يصلي سنة بين اذان المغرب واقامته ولم امر لهم  
دليلا وقد عرفت السنة في ذلك والعجب من اهل عصرنا الذين يدعون  
انهم من اهل الحديث ثم يقتدون بسبيل الاحتاف في هذه المسئلة و  
يتزكون طريق الصحابة والتابعين وفقهم الله لما هو صواب ومن اذن فهو  
يقيم او من اختاره الامام والافرق وذلك لحديث زياد بن الحارث الصدق  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اخا صداة اذن قال فاذنت  
وذلك حين اضاء الفجر قال فلما توضع امر رسول الله صلى الله عليه وسلم قام الى الصلوة  
فاذا دبل ان يقيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اخو صداة فان من اذن  
فهو يقيم قال في المنتقى من اة الخمسة الا النساء ولفظه لاحد هذا الحديث  
في اسناد عبد الرحمن بن زياد بن النعمان الا فريقي قال الترمذي انما نعرفه  
من حديث الا فريقي وهو ضعيف عند اهل الحديث ضعفه يحيى بن  
سعيد القطان وغيره وقال احمد لا اكتب حديث الا فريقي قال ورايت  
محمد بن اسمعيل يقوى امره ويقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا  
عند اكثر اهل العلم ان من اذن فهو يقيم انتهى قال الحارثي في كتابه النسخة  
والمسوخة وانفق اهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره ان ذلك جائز  
واختلفوا في الاولوية فقال اكثر الفرق والامر متسع ومن رأى ذلك فليكن



واكثر اهل الحجاز وابو حنيفة واكثر اهل الكوفة وابو ثور قال بعض العلماء  
 من اذن فهو يقيم قال الشافعي واذا اذن الرجل حببت ان يتولى الإقامة  
 واحتج القائلون بعدم الفرق بالحديث الذي والاخذ بحديث الصدائغ  
 اولى لان حديث عبد الله بن زيد الاثني كان اول ما شرع الاذان في السنة  
 الاولى وحديث الصدائغ المأثر بعدة بلائيل فاذا اذن واحد فقط فهو الذي  
 يقيم واذا اذن اكثر من واحد مرتباً او دفعة فالأمر الى الامام فيما يختار وكذا  
 لو اذن واحد فقط ورأى الامام مصلحة في ان يقيم غيره تعين اذا كان الامام  
 هو الامير او راتب والا فمن اذن والاخير اذا ترتبوا والقرعة اذا اذنوا دفعة  
 وتشاحوا والسنة ان لا يقيم في المسجد الواحد الا واحد ويدل على ان  
 الامام يختار من شاء للمصلحة حديث عبد الله بن زيد انه ارى اذنان  
 قال فجئت الى النبي صلى الله عليه وسلم فاحبرته فقال القه على بلال فلقيته فاذن  
 فاراد ان يقيم فقلت يا رسول الله انا رأيت فاريد ان اقيم قال فاقم انت  
 فاقام هو واذن بلال روى احمد وابوداود وفي اسناده محمد بن عمرو الواقفي  
 الانصاري البصري وهو ضعيف قال ابن عبد البر اسناده احسن من حديث  
 الاثني وقد روي له شواهد وهي ضعيفة ايضاً وأشار في النيل ربهذا  
 الحديث منسوخ مما تقدم اعني حديث من اذن فهو يقيم ورأينا ان طريق  
 الجمع اولى من العدول الى القول بالنسبة وما ذكرناه من ان ذلك يعود الى  
 اختيار الامام بالمصلحة وهو الذي يدل عليه حديث عبد الله بن زيد و  
 لا يلزم ابطال النص اعني قوله من اذن فهو يقيم لان نقول ان من اذن فهو حق



بالاقامة بالنسبة الى مقير آخر واما اذ راى الامام تقدم غيره لها المصلحة فله  
 ذلك كما دل عليه حديث عبد الله بن زيد اما القول بان ذلك خاص  
 بعبد الله بن زيد وان الحكمة فى التخصيص تلك المزية التى لا يشاركه فيها  
 غيره اعنى الرويا فالحاق غيره به مع الفارق لا يجوز كذا فى النيل لمخصما  
 واقول لا نسلم عدم مشاركته فى الرويا اذ نقل ان غيره رأى مثله تلك الليلة  
 وانما هو اول واسبق من اخبر به النبى صلعم ولوسلنا ذلك فلم يستمر وتقدم  
 له تلك الاولوية فى اقامة كل صلوة فاذن علم ان ذلك مفوض اليه صلعم  
 وقد رأى صلعم جبر خاطره اولى حيث ظن ان له الحق فى اقامة لا جبر  
 الرويا فكان مثل هذه المصلحة وما قاربها اذا وجدت كان للمماز يتنازع  
 من قامت به للاقامة وهذا بين وهو اولى من القول بالشم وأما الاستمرار  
 حيث لا يختار الامام او لم يكن هناك امام راتب وقد اذ نواذعة وتشاخوا  
 فلم تقدم فى الاذان من انهم عند التنازع ليستهمون فالحقنا الامامة به  
 لانها فرع عنه حيث ان من اذن فهو يقيم اى فكل واحد من المتنازعين  
 انما يقول انا اذنت فالاقامة حق لى والقرعة تبين ان اذان هذا هو المعتبر  
 فيستحق ان يتقدم للاقامة والقرعة وان كانت فى شان الامامة لكنها فى  
 الحقيقة قرعة فى بيان ان من هو اذنه معتبر حق تترتب عليه الاقامة واجزاء  
 يكون هذا هو الحق فى هذه المسئلة والله اعلم ولا يقيم الا بما مر الا امام  
 نطقا او عرفا وذلك مستفاد من حمل المسلمين فى زمانه صلعم وبعده الى  
 يومنا هذا وقد عرفت ما تقدم قوله صلعم لعبد الله بن زيد اقم ذلك نص

في ان الاقامة انما تقام بامر ولو كان امره عرفا كان عرفا وانما اذا دخل المسجد  
 يريد ان تقام الصلوة او اذا نزل عن المنبر ويدل على ذلك حديث جابر  
 ابن سمرة قال كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولا يقوموا الا اذا ارأوا الامام وان كان حاضرا فحتى يفرغ منها وما ذكرناه في الصورة  
 الاولى هو اختيار البخاري من اصحابنا وهو الحق قال في عجميه باب متى  
 يقوم الناس اذا ارأوا الامام عند الاقامة فالترجمة مشتبهة على استغفارهم  
 وجوابه وخوله اذا ارأوا الخبر بجواب الاستغفار وقد فهم الحافظ وغيره ان هذا  
 هو الاخرى بحال الامام من جزمه في المسائل التي يصح فيها التحريم بشرط  
 وقد استدلل على ذلك بما رواه عن ابى قتادة عن ابيه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلوة فلا تقوموا حتى ترونى انتهى اى  
 خرجت قال الحافظ وصرح به عبد الرزاق وغيره عن محمد بن يحيى اخيه  
 مسلم ولا بن حبان من طريق عبد الرزاق وحده عن محمد بن يحيى اخيه  
 وفيه مع ذلك حذف تقديره فقوموا وقال مالك في الموطأ لم اسمع في قيام  
 الناس حين تقام يحذرون الا انى ارى ذلك على طاعة الناس فان منهم  
 الثقيل والخفيف كذا في الفقه قد يقال ان ظاهر هذا الحديث وحديث  
 ابى هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في الصبح يخالف حديث جابر بن سمرة الذي تقدم  
 لا نقول الاستدلال على الجواز وان بلاه كان يرى النبي صلى الله عليه وسلم  
 في الزمان به بصره امرى وعمره انهم كانوا يرونه بمصر منهم من

ان يخرج رسول الله صلعم فيجبل على بيان الجواز ويقرب ان يكون فعلهم  
 هذا سبباً للنهي في حديث ابى قتادة الذي نتكلم فيه وعلى كل حال فحديث  
 ابى قتادة هو المقدم في هذا الباب لانه قول وتلك حكايات عن فعلهم و  
 القول مقدم على الفعل وفيه النهى عن القيام قيل ان يرويه بعد اقامة  
 قلت وقوله اذا اقيمت الصلوة يدل على ان وقت قيامهم حينئذ وازلت  
 خصه بالنهي عن القيام وقال في الفتحة ذهب الاكثرون الى انه اذا كان الثمنا  
 معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الاقامة وعن انس انه كان يقوم اذا  
 قال المؤذن قد قامت الصلوة رآه ابن المنذر وغيره وكذا امرأه سعيد بن  
 منصور من طريق ابى اسحق عن اصحاب عبد الله وعن سعيد بن المسيب  
 قال اذا قال المؤذن الله اكبر وجب القيام واذا قال سحى على الصلوة عدلت  
 الصفوف واذا قال لا اله الا الله كبر الامام وعن ابى حنيفة يقومون اذا  
 قال سحى على الغلام فاذا قال قد قامت الصلوة كبر الامام وحديث اليب  
 حجة عليهم ويروى قول ابى حنيفة ما روى مرفوعاً انه اذا قيل قامت الصلوة  
 قال صلعم اقامها الله وادامها كما امر ولا يعجلوا وليأتوا اليها بسكينة ووقار  
 لحديث ابى هريرة عن النبي صلعم قال اذا سمعتم اقامة فامسوا الى  
 الصلوة وعليكم بالسكينة والوقار ولا تشرعوا فيما ادر كنتم فصلوا وما فانكم  
 فامسوا رآه البخارى وفي هذا الحديث فوائد سيكون لنا انما نبحث بها في ادواب  
 الصلوة ان شاء الله ولا يضر فصل الحاجة بين اقامة والتحييم وان طال  
 الحديث انس قال اقيمت الصلوة والنبي صلعم ينابحى رجلا في جانب المسجد

فما قام الى الصلوة حتى نام القوم وهو نص في جواز الفصل بين الإقامة والاحرام اذا كان الحاجة اما اذا كان لغير حاجة فمكروه وفيه رد على من اطلق من الحنفية ان المؤذن اذا قال قد قامت الصلوة وجب على الامم التكبير وفيه عن ابي هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقدم وهو جنب فقال على مكانكم فرجعوا فغسل ثم خرج وراسه يقطر ماء فصلى بهم وقوله وهو جنب لعله اعلمهم او عرفوا بالقرآن حيث عَادَوا غُتْسَلْ وخبر والماء يقطر من راسه واذا كان

مطرا وبرد شديد او مريح عاصف او نحوها قال المؤذن اصلوا في الرحال وفي الصحيح عن نافع قال اذن ابن عمر في ليلة باردة بضجنان ثم قال صلوا في رحالكم واخبرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر مؤذنا يؤذن ثم يقول على اثره اصلوا في الرحال في الليلة الباردة او المطيرة في السفر قوله كان يامر مؤذنا في رواية مسلم كان يامر المؤذن وقوله ثم يقول على اثره صحيح في ان القول المذكور كان يعد فراغ الاذان وفي حديث ابن عباس وخطبته في يوم رزغ فلما بلغ المؤذن حي على الصلوة فامر ان ينادى الصلوة في الرحال فتطرق القوم بعضهم الى بعض فقال فعل هذا من هو خير مني وانها عزمة وقوله من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغ المؤذن حي على الصلوة فامر اي اراد ان يقولها فامر اي امره ان يقول الصلوة في الرحال بدلا عن الحيعلتين ويتبعني ان يقال الامر ان جائز ان كما نص عليه الشافعي لكن بعده احسن ليتم نظم الاذان كذا في القم مخلصا من بابين ويمكن

ان يعترض على حديث ابن عمر هذا بان الجمع بين الحيعلتين فيه و  
 قوله صلوا في الرجال تناقض واجاب عن ذلك الحافظ في الفتح بان يكون  
 معنى الصلوة في الرجال رخصة لمن اراد ان يترخص ومعنى هلموا الى الصلوة  
 يعني الحيعلتين ندب لمن اراد ان ليستكمل الفضيلة ويتحمل المشقة و  
 استشهد لذلك بحديث جابر عند مسلم قال خرجنا مع رسول الله صلى  
 في سفر فمطروا فقال ليصل من شاء منكم في رحله وعند الشافعية  
 ان المرحرحر في الليل فقط وليس كذلك ولعل متمسكهم ظاهر هذا  
 الحديث لكن قد عرفت من حديث ابن عباس ان ذلك في يوم رزخ  
 وفي السنن من طريق ابن اسحق عن نافع في هذا الحديث ايضا في الليلة  
 المطيرة والغداة القرية وفيها باسناد صحيح من حديث ابى الميمون عن ابيه  
 مطروا يوما فرخص لهم كذا في الفتح ببعض زيادة وقال لم ادرى شئ من  
 الاحاديث التي تخص بعذر المرحرحر في النهار صريح الفياس يقتضي  
 نفيها قد نقله ابن الرفعة وجهها وقوله في سفر ظاهرة اختصاص ذلك  
 بالسفر رواية مالك عن نافع الزبية في ابواب الصلوة ان شاء الله مطلقا  
 ربه اخذ الجمهور لكن قاعدة حمل المطابق على المقيد يقتضي ان يختص ذلك  
 بالمسافر مطلقا ويلحق به من تلحق بذلك مشقة في الحضر دون ما تلحق  
 ولا يشترط اجرة على الاذان لحديث عثمان بن ابي العاص قال اخروا عهد  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اثنين مؤذنا لا يأخذ على اذانه اجرا قال في المنتقى رواه  
 الخمسة قال في النيل صحيح الحاكم وقال ابن المنذر ثبت ان رسول الله صلى

قال لعثمان بن ابي العاص واتخذ مؤذنا يأخذ على اذانه اجرا وقال رجل  
 لا ابن عمر في احب الي الله فقال له ابن عمر في لا بغض من في الله ففأجاب الله  
 احب الي الله وتبغضني في الله قال نعم انك تسأل على اذانك اجرا وروى  
 عن ابن مسعود انه قال اربع لا يؤخذ عليهن اجرا الا اذان وقرأة القرآن  
 والمقاسم والقضاء وروى ابن ابي شيبة عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن  
 على اذانه جعلا ويقول ان اعطيت بغيا مسئلة فلا بأس وقد مضى على تحريم  
 الاجرة شرط على الاذان والاقامة الهادي والقاسم والناصر ابو حنيفة وغيرهم  
 وقال مالك لا بأس بأخذ الاجر على ذلك وقال الاوزاعي يجاعل عليه و  
 لا يؤاجر وقال الشافعي في الام احب ان يكون المؤذنون متطوعين قال  
 وليس للامام ان يرزقهم وهو يحيد من يؤذن متطوعا من له امانة  
 الا ان يرزقهم من ماله قال لا احسب احد ابيلد كثير الا اهل يعوزه ان يحيد  
 مؤذنا امينا يؤذن متطوعا فان لم يحيد فلا بأس ان يرزق مؤذنا ولا يرزق  
 الا من خمس الخمس الفضل وقال ابن العربي القبيح جواز اخذ الاجرة  
 على الاذن والصلوة والقضاء وجهه في رد المحتار الذي يبينه فان تخلفه في اخذ  
 اجرة على هذا اكله وفي كل واحد من هذه ما يكتسب النائب اجرة كما يكتسب المنيب  
 والاصل في ذلك قوله صلح ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤذنيهما في الصدقة  
 انتهى فقاس المؤذن على العاقل وهو قايئ في مسأله ان يمتد في وقتها  
 ابن عمر التي مرت لم يجالها احد من الصحابة كما امرهم بذلك ابيهم رضي الله  
 ابن حسان ترجحة على الرخصة في ذلك واخبرهم عن ابن عمر رضي الله عنهما

فالق على رسول الله صلى الله عليه وآله الاذان فاذنت ثم اعطاني حين قضيت التاذين  
 صرة فيها شئ من فضة واخرجه ايضاً النسائي وقال اليعمرى ولا دليل فيه  
 لويحيى الاول ان قصة ابى محمد ورة اول ما اسلم لانه اعطاه حين علمه  
 الاذان وذلك قبل اسلام عثمان بن ابى العاص فحدث عثمان متاخر  
 الثانى انها واقعة حال يتطرق اليها الاحتمال واقترب الاحتمالون فيها ان يكون  
 من باب التاليف لحد اذنه عهداً بالاسلام كما اعطى حينئذ غيره من  
 المولفة قلوبهم ووقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال سلبها الاستدلال  
 لما يبق فيها من الجمال انتهى وانت خير بان هذا الحديث لا يرد على مرقا  
 ان الاجرة انما تحوم اذا كانت مشروطة لا اذا اعطيها بغير مسئلة والجمع بين  
 الحديثين بمثل هذا احسن انتهى ما فى النيل وانت ترى ان حالة المسلمين  
 غير حالتهم فى زمانه صلى الله عليه وآله بل وغير حالهم فى زمان هؤلاء العلماء الذين  
 تلونا عليك اقوالهم ففى عصرنا حال اهل الدين والقائمين ببعض اعماله  
 ما يرنأ لها اذ هم فى حالة من البوس والفقر تستوجب ان يرجمهم العلوف فضلعت  
 الصديق وان حالة الناس الاقتصادية والعمرانية اليوم مبانة الى التهم  
 فى الزمان السالف فان من يكدي ويسع فى التكسب على نفسه وعياله فى هذا  
 الزمان لا يكاد يسمعه بالتفرغ لتأدية الواجبات العينية فما بالك اذا اراد  
 صرف بعض معتد به من اوقاته للاذان والاقامة ونحوها من الافتاء  
 والقضاء فان لا يسمعه احد من يستخذه من باب اولى واخرى وانك  
 الاستخداً ام فلا شك انه يلجأ الى التكفف والمساءلة وقد قل لمن تصدقون



فهو لا شك يهلك جوعاً وقد تقدم ان من اصول الشريعة التفرقة بين حال  
العسر اليسر والضرورة احكام تخصها فحال المؤذن ونحوه في زماننا هذا حال  
ضرورة غالباً فلا شك لدى في جواز اخذ الاجرة ان اعطى بلا شرط واجزم  
انه لا يعطى الا بشرط فالذي يظهر لي انه يجوز له ان يشترط ذلك وعارضاً  
عارضاً ثم دأى ثم على المسلمين ان يروا المتدينين منهم يتكفون المسألة ولا يغنواهم  
بما يسد حاجتهم على اني لا اسلم للمأعنين مطلقاً ولا اظهر ان يحل قوله  
صلعم اتخذ مؤذناً لا يأخذ على اذانه اجوا على الا فضل والاولى وهذا  
احسن الجمع بينه وبين اعطاء صلعم الصرة لابي محمد فانه فان اعطاءه  
يقتضي النذب الى الاعطاء بالصراحة وعلى ان المؤذن يجوز له ان يشترط  
مثل هذا العطاء المباح اذ لو لم يكن مباحاً لما فتم بآبه صلعم واما فتياً  
ابن عمر فليست بحجة اذ لم يصح انه وقع الاجماع عليها مع ان الاحتجاج به  
مختلف فيه وقد عرفت اختلاف العلماء في المسألة فالحق جواز اخذ  
واشتراطه لا سيما في هذا الزمان اما لو كان على المسجد وقاق للقائمين  
بشؤنه فلا خلاف في ان اولاهم واحقرهم به المؤذنون ثم الائمة والكناسون  
بعد ما هو ضروري شرعاً من عمارته لا الزخرفة والفروش والقناديل سائر  
اسباب الزينة مما لا يحتاج اليها فان بقي من اوقافه بعد مؤون ونفقات  
القائمين فيه فيصرف في عمارته الغير الضرورية ولا يتيأوز بها احد يكره  
الشرع والله اعلم **باب شروط الصلوة التي تتقدمها والشروط بسكون الرائ**  
هو لغة تعليق امر مستقبل بمنزلة او الزام الشيء والتزامه وبفتحها العلامة



واصطلاحاً ما يلزم من عدمه عدم المشروط له ولا يلزم من وجوده وجوده ولا يلزم من وجوده عدمه لذاته والمآل ما يلزم من وجوده عدمه  
ومضد المآل السبب والعللة التامة وهو ما يلزم من وجوده وجود المسبب وتعريف  
الشروط لا يخرج عن ايراد لانه لا يمنع دخول الركن الذي يسميه بعضهم الفرض  
ويفرق بينه وبين الواجب نعم قد يظهر بعض فرق بين الواجب والفرض  
في ايدواب الحج لان بعضهم يجعل الواجب هناك ما يجبر بالعدم ومحصل  
البحث في مثل هذه الفروق مبني على الاصطلاح ولا مشاحة فيها والبحث  
بالفحص هو ما يرتب من الاحكام على ذلك ككون الشيء يفسد بترك الفرض  
او الشرط ولا يفسد بترك الواجب وان افترق تركه وسياتي بالبحث عن كل

شيء من ذلك في محله ان شاء الله تعالى يجب على المصل ان يقدم الطهارة  
من الاحداث والافحاس والكلام في هذا المقام من المزالق التي ذلت  
فيما اوقد ام وقد اختلف اهل الحديث كغيرهم من سائر العلماء  
فمن قائل بان ذلك شرط واجب لا تصح الصلوة بدونه ومنهم من قال  
ان ذلك واجب ياتى من تركه لكن تصح صلواته اى لا تلزمه الاعادة وقيل  
غير ذلك وذهب الى القول بشرطية ذلك وما ياتي في الصلوة من احوالنا  
التي هي ان وهو ظاهر كلامنا في صحيحه وهو من ذهب الى ان القادر  
في الفجاسة الغير المعفوع عنها وهو المعتدل من من ذهب الشافعي الى ان ما احل  
لكن عندنا ان من ابتلى بفجاسة يعلمها غير معفوع عنها ولم يجد ما يلزم بها  
يه صلبه بالضرورة واعاد بعد ازالتها وذهب بعض اهلنا الى ان الشافعي

والسيد ومن قال بقولهما الى ان ذلك واجب لا يؤثر عدم صحة الصلوة  
واعلم ان ذلك الاختلاف انما هو في الطهارة عن النجاسة اما طهارة  
الاحداث فمما اصر فيه الخلاف وحيث ان المقام مظنة الاشتباه على الناظر  
فلا يرى بأساً بنقل حجج الفريقين ليظهر الصواب وان ادعى الى شيء من  
الاسهاب قال في النيل وهل طهارة ثوب المصلى شرط لصحة الصلوة  
ام لا فذهب الاكثر الى انها شرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد  
ابن جبير وهو مروي عن مالك انها ليست بواجبة ونقل صاحب النهاية  
عن مالك قولين احدهما ازالة النجاسة سنة وليست بفرض وثانيهما انها  
فرض مع الذكر ساقةطة مع النسيان وقد يرقى الشافعي ان ازالة النجاسة  
غير شرط احيى الجمهور بحجج منها قوله نعم وثيابك فطهر قال في البحر والمراد للصلوة  
للاجماع على ان لا وجوب في غيرها ولا يخفك ان غاية ما يستفاد من الآية  
الوجوب عند من جعل الامر حقيقة فيه والوجوب لا يستلزم الشرطية  
لان كون الشيء شرطاً حاكماً شرعياً وضعي لا يثبت الا بتصريح الشارع بما يشترط  
او بتعليق الفعل به ياداة الشرط او بنفي الفعل بدونه نقيضاً متوجها الى  
الصحة لا الى الكمال او بنفي الثمرة ولا يثبت بمجود الامر به وذكر ادلة او ردّها  
القائلون بالشرطية واجاب عنها بانها لا تصلح للدلالة على الشرطية وقال  
ومنها احاديث الامر بغسل النجاسة كحديث تعذيب من لم يستنزه ما لبس  
وحديث الامر بغسل المذي وغيرها وقد تقدمت في هذا الكتاب ويجاب  
عنها بانها او امر هي لا تدل على الشرطية التي هي محل النزاع نعم يمكن الاستدلال

بألاوامر المذكورة في هذا الباب على الشرطية ان قلنا ان الامر بالشئ فحى  
 عن ضده وان النهى يدل على الفساد وفي كلا المسئلتين خلاف مشهور  
 في الاصول لو ان ههنا مانعا من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم  
 اعادته صلح للصلاة التي خلع فيها تعليله لان بناءه على ما فعل من الصلاة  
 قبل الخلع مشعر بان الطهارة غير شرط وكذلك عدم نقل اعادته للصلاة  
 التي صلاها في الكساء الذي فيه لمعة من دم نثر قال اذا نثر ذلك فاستقناه  
 من الادلة وما فيها فاعلم انها لا تنقصر عن افادة وجوب تطهير الثياب فمن صلح  
 وعلى ثوبه نجاسة كان قاسرا كالواجب واما ان صلواته باطلة كما هو شأن  
 فقد ان شرط الصحة فلا لما عرفت قال السيد من اصحابنا في شرح الدرر  
 ذهب جمع الى ان ذلك شرط لصحة الصلاة وذهب اخرون الى انه سنة والحق  
 الوجوب فمن صلح لم يلبس النجاسة حامدا فقد اخل بواجب وصلوة صحيحة  
 والشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشرط كما قرره اهل الاصول لا يصلح  
 للدلالة عليه الا ما كان يفيد ذلك مثل نفى القبول او نحو الصلاة لمن صلى  
 بنوب متنجس او مكان متنجس او النهى عن الصلاة في المكان المتنجس لدلالة  
 النهى على الفساد واما مجرد الامر فلا يصلح لاثبات الشرط اللهم الا على قول من  
 قال ان الامر بالشئ فحى عن ضده فليكن مدرك على ذكر فانك ان تفطنت  
 له رأيت العجيب في كتب الفقهاء فانهم كثيرا ما يجعلون الشئ شرطا ولا يستفاد  
 من دليله غير الوجوب وكثيرا ما يجعلون الشئ واجبا ودليله يدل على الشرطية  
 بالسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الاصولية والذ هول عنها

والحاصل ان ما دل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة وهو تأثير  
بطلان المشروط وما دل على الوجوب لا يدل على الشرطية لان غاية الواجب  
ان تاركه يذم واما انه يستلزم بطلان الشيء الذي ذلك الواجب جزء من  
اجزاءه او عارض من عوارضه فلا من حكم على الشيء بالوجوب وجعل  
عدمه موجبا للبطلان او حكم على الشيء بالشرطية ولم يجعل عدمه موجبا  
للبطلان فقد غفل عن هذين المفهومين انتهى واقول قد عرفت كونه طهارة  
الانجاس شرط او فرضا للصلاة وفيها معنى ان الصلاة لا تكون عجزة شرعا  
بدونه للتقادم غير المعدور وهو مذهب الجمهور والمتقدمين من اصحابنا  
اهل الحديث وهو الذي نختاره وندين الله به وما قال الشوكاني وتبعه  
السيد فالحجوب عنه من وجوه احدها ان نقول قد تواترت الدلالة على  
ايجاب الطهارة وافترضا للصلاة وبذلك صرح الكتاب كما عرفت وقد عرفت  
في الجزء الثاني من هذا الكتاب ان لا فرق عندنا بين الواجب والفرض و  
من فرق فلم يأت بحجة نيرة وكما ان الشرط ينتفى بانتفاء المشروط كذلك  
الواجب المراد بالفرض لا تكون العبادة شرعية الا به ولو لم يكن كذلك لما  
كان لا فترضا في العبادة معنى لان ما كان فرضا للعبادة وفيها فهو اما ان يكون  
جزء منها او صفة لها او مؤديها حال تاديتها مقصود اللشارع فلا تكون شرعية  
الا به اما قوله لو ان ههنا ما دعا يمنع من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم  
اذا قل صلح للصلاة التي خلم فيها نعليه لان بناء على ما فعله من الصلاة  
قبل الخلم مشعر بان الطهارة غير شرط وكذلك عدم نقل عافته للصلاة التي

صلاها في الكساء الذي فيه لمعة من دم لا نأقوله اما لمعة الدم فقد عرفت  
ما تقدم في ابواب الطهارة ان الاختيار القول بنجاسة الدم غير دم الحيض  
واما بناؤه في الصلوة المذكورة على ما قبل الخلع فغير وارد لان عدم العلم  
بها عذر والشروط والفروض للعبادة منها ما تسقط للعذر المقبول شرعا  
ومنها ما لا تسقط مثال الاول التسمية في الوضوء فانها تسقط بالنسيان  
مع ورود لفظ دال على الشرطية وهو قوله عملا وضوء لمن لم يذكر الله عليه  
اما القادر المستطيع الذي لم يقم به عذر مقبول فلا تجزئ عبادته  
الابتشطها وواجباتها اعني فرضها الا ما نصب له الشاؤم بدلا لبعض  
الواجبات في الحجر وسياق انشاء الله الكلام عليها هناك مستوفى الثاني  
ان الامر ان كان حقيقة للوجوب فنحن لا نسلم انه لا يستلزم الشرطية وذلك  
بان نقول اذا كان معناه الشرط انه ما يلزم من عدمه عدم الشرط فالواجب  
والفرض هو كذلك والتعريف غير مانع ولا يبقى علينا الا ان نقول الواجب  
للعبادة فيها قسمان منها ما هو قبلها وفيها ومنها ما هو واجب فيها وكلاهما  
من ذلك يلزم من عدمه عدم العبادة لكن ما وجب لها قبلها وفيها قد اطلق  
عليه بعض الناس انه شرط والثاني اطلقوا عليه انه فرض والمناقشات  
في المعاني لا في اللفاظ اما قولها لا يفيد الشرطية الا ما قرره اهل الاصول  
مثل نفى القبول او نحو الصلوة او النهي عن الصلوة في المكان المتنجس له  
اخوة فالجواب في ذلك ان الحصر غير مسلم قال شيخنا وشيخ الاسلام ابن تيمية  
في رسالته في العقود المحترمة بعد ان ذكر ان الحوام لا يكون صحيحا وان ذلك

من ذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين وجهودهم  
 ثم قال وكثير من المتكلمين من المعتزلة والاشعرية يخالفون في هذا لما ظن  
 ان بعض ما فهم عنه ليس بفاسد كالطلاق المحرم والصلوة في الدار  
 المغصوبة ونحو ذلك قالوا لو كان النهي موجبا للفساد لزم انتقاض هذه  
 الحالة فدل على ان الفساد حصل بسبب آخر غير مطلق النهي وهو ذلاء  
 لم يكونوا من أئمة الفقه العارفين بتفصيل أدلة الشرع فقبل لهم بما  
 شئ يعرف ان العبادة فاسدة والعقد فاسد قالوا بان يقول الشارع هذا صحيح  
 وهذا فاسد وأما هذا فشرطه في صحته كذا أو كذا فإذا وجدنا ما نمت انتفت  
 الصحة وهو ذلاء وأما أنهم لا يتكلمون في الأدلة الشرعية الواقعة وهي الأدلة  
 التي جعلها الله ورسوله صلعم أدلة على الأحكام الشرعية بل يتكلمون في  
 أمور يقدرونها في أذهانهم إذا وقعت هل يستدل بها أم لا يستدل و  
 الكلام في ذلك لا فائدة فيه ولهذا لا يمكنهم ان ينتفعوا بما يقدرونه  
 من أصول الفقه في الاستدلال بأدلة المفصلة على الأحكام فأنهم لم يعرفوا  
 نفس أدلة الشرع الواقعة بل قدرروا الأشياء قد لا تقم وأشياء ظنوا أنها من  
 جنس كلام الشارع وهذا من هذا الباب فالشارع لم يدل الناس قط  
 على هذه الألفاظ التي ذكروها ولا يوجد في كلامه شروط البيع أو النكاح كذا  
 وكذا أو لا هذه العبادة أو العقد صحيح أو ليس بصحيح ونحو ذلك مما جعلوه  
 دليلا على الصحة والفساد بل هذه كلها عبادات أحد ثما من أحد ثما  
 من أهل الرأي والكلام وإنما الشارع يدل الناس بالأمم والنهي والتحليل

والتخويم ويقولونه في عقود هذا لا يصح فيقال الصلاح مضاد للفساد فاذا  
 قال لا يصح علم انه فاسد انتهى ما اردته فاذا عرفت ذلك تبين لك ان  
 ما ذكر من اهل الاصول من حصر الشرطية فيما ذكره غير صحيح عند اصحابنا  
 اهل الحديث وانما الصحة والفساد عند هم مؤسسة على ذلك وعلى  
 الامر النهي والتحليل والتخويم فكل عبادة او معاملة محسنة فهي فاسدة  
 والدخل في العبادة او المعاملة بهيأة محسنة عبادته ومعاملته فاسدة  
 فان الحرام خبيث وفاسد والله لا يحب الفساد الثالث ان نقول لو سلمنا  
 حصر الشرطية فيما ذكر عن بعض الاصوليين فلا نسلم انه لم يرد عنه صلح  
 ما يدل على اشتراط طهارة ثوب المصلي على الطريقة التي ذكرها ونقول ايضا  
 ان ما ذكره الشوكاني ورجحه ما يدل على الوجوب قد يقال ليس هو دليل الشرطية  
 عند من يوافق على دليل الشرطية وانما دليلهم هو ما ذكره البخاري نوجه  
 باب من قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة بغير طهور قال في الفقه اخرجه  
 مسلم وغيره من حديث ابن عمر ابوداود وغيره من طريق ابى اليهم بن اسامة  
 عن ابيه وله طرق كثيرة فهذا حديث صحيح صحيح في عدم قبول الصلاة بغير  
 طهور وقد اخرجه ابوداود عن احمد بن حنبل عن عبد الرزاق بلفظ لا يقبل الله  
 وحقيقة القبول ثمره وقوم الطاعة عجوزة مرفوعة لما في الذمة ولما كان الالتيان  
 بشرطها مظنة الاجزاء الذي القبول ثمرته صم ان يقال هذه صلاة عجوزة  
 لما كملت شرطها ولا يتحقق ان الصلاة غير مقبولة الا بتخلف شرط او ركن  
 اى فرض من فرضها فاذا تعين ان عدم قبولها لاجل امر معين فلا محالة



ان ذلك الشئ اريد وان يكون اما شرطاً او فرضاً جزءاً من تلك العبادة  
 فلا يتقبل ولا تصح الرواية وعن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح  
 الصلوة الطهور الحديث صحيحه الحاكم وغيره واعلم بعضهم والمنشيت مقدم  
 عليه واذا كان الطهور بالضم هو الفعل اي المصدر والطهارة هي النظافة و  
 التنزه عن الاقدار او صفة حكيمية تثبت لموصوفها جواز الصلوة بها وفيها  
 اولها فهذا الاخير ثمرة ونتيجة للطهور الذي هو الفعل فهذا هو المراد بالطهور  
 ههنا وهو ما يعبر طهارة الاحداث والنجاس وكان الشوكاني لم يلتفت الى هذا  
 او حمل الطهور على الطهارة من الاحداث فقط وتبعه السيد لكن انقول ان  
 حمل العام على بعض معانيه دون البعض الاخر لا يصح ان يدل على  
 التخصيص فان قيل ان الطهور بالفتح الماء الذي يتطهر به وهو ما نقله  
 اهل الحديث في هذا قلنا ان المنقول بالفتح وبالضم كلاهما وبالضم معناه الطهور  
 وهو يشمل الطهارة عن النجاس والاحداث كليهما وقال البعض ان الطهور  
 بالفتح ايضاً يعني الفعل فتأمل ولو لم يجد ما يزيل به النجاسة او فعلها  
 او تشبهاً او لم يعلم بها او حيلة جازت مملوكة ولم يعد وذلك لما تقدم في المستحاضة  
 والانصاف الذي صلى والدم فيه عند من قال بنجاسة الدم من قال ان الدم  
 غير نجس او دم الحيض فالاهل اظهروا وجواز الصلوة مع نيلهم الثوب او الجسد  
 بالدم ولو لم يتعدوا ذلك ولم ينس وعلم به اما في سائر النجاسات فالحكم كما ذكرنا  
 في المتن اما الناسي ومن لم يعلم فلان القلم قد رفع عن الاول والثاني دل عليه  
 حديث خلع النعلين لما اخبره صلى الله عليه وسلم جبريل ان فيهما خبثاً وهو لم يعد فاصله



قبل الزرع وما قال الاحناف من التفريق بين ما اذا كان ربيع الثوب طاهرا يصل  
 فيه واذا كان اقل من ربعه يتخير بين ان يصله عريان او يصله فيه وهو الافضل  
 وقال محمد يصل فيه على كل حال ولو صل عريان لا تجزئه فقول محمد هو الموافق  
 للدلالة والمؤيد بالقياس وقد تقدم الكلام على النجاسات وكيفية تطهيرها  
 وانه لا فرق بين قليلها وكثيرها الا ما لا يدركها الطرف كما يلصق برجل الذباب  
 الذي يقيم على ثوب قاضى الحاجة ونحوه لانه داخل فيما لا نعلمه بمشاعرنا ولو اشتبه  
 طاهر بمتنجس تحرى واجتهد فان لم يتعين بالتحرى وصل في اى ثوب اجزاءه ولم يعد  
 ولو تنجس بعض الثوب او البدن وجهه محلها غسل الكلى وان علم محلها او ظنه  
 بعلامات غسل ما ظنه فقط خلافا للشافعية ولو اخبره من يقبل خبره بها  
 او محلها اخذ بخبره واذا رأى فراشا او ثوبا او حصيرا او اسرعا يجوز له الصلوة عليه  
 ولا ينبغي السؤال بانه طاهر او نجس ولو وقت نجاسة في بيت او بساط جاز له  
 ان يصل عليه ما لم يعلم انه صلى على موضع النجاسة وحيث لم يجد ما يزيل به  
 النجاسة لا يجب عليه قطع الثوب ليصل في باقيه الا ان كان المقطوع يسيرا  
 لا يضره في قيمته لان الدين ليس خلافا للشافعية ولا بأس ان يصل في ثوب طرفه  
 البعيد الذي لا يتحرك بحركته على نجاسة خلافا للشافعية ايضا لانه صلح قد يصل  
 في كساء عليه وعلى بعض نسائه ولا يضر حمل غيره مستحضر لحمله صلح امامة وغيرها  
 وكن اما يصير الاحتراز عنه كطاب الشارح المتيقن نجاسته ونحو ذلك خلافا  
 لتدقيقات بعض الفقهاء وقد ذكروا اشياء وحكموا بنجاستها بغير دليل وكذلك  
 اطوائى المعفونات عنها بلا دليل وكذلك الفروق بين القليل والكثير وفيما اذا تكثرت

وانتشرت بعرق وشحوة واما اصحابنا فقد استراحوا واستغنوا بما دل الدليل عليه فقالوا تغسل كثيرا نجاسة وقليلها اذا استطاع فتذكر ومع هذا طريق اهل الحديث ليس بدرجة عظيمة من الله سبحانه على عباده وقد تقدم في ابواب النجاسة ما فيه الكفاية ومن وقعت عليه جيفة او قذر وهو يصلي ولم يمكن دفعها عنه

الا يستنجس ساوئدا فلماذا لم يفعلوا لتفلس صلوته وان امكنه بدون ذلك لزومه دفعها فور الحديث عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي عند البيت وابوجهل واصحاب له جلوس اذ قال بعضهم لبعض ايكم يجيئ بسلي جزور فلان فيضعه على ظهره اذ اسجد فانبعث اشقى القوم عقيبته بن ابي معيط فجاوبه فظرو حتى اذا اسجد النبي صلى الله عليه وسلم وضعه على ظهره بين يديه وانا انظروا اغنى شيئا لو كانت لي منعة قال فجعلوا يضخكون ويميل بعضهم على بعض ورسول الله صلى الله عليه وسلم ساجدا لا يرفع رأسه حتى جاءته فاطمة فطرحته عن ظهره فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك بقريش ثلث مرات الحديث مرة اخرا البخاري في الصحيح وفي الفقه استدلاله على ان من احدث له في صلوة ما يمتنع اعتقادها ابتداء لا تبطل صلوته ولو تمادى وعلى هذا ينزل كلام المتصنف (يعني البخاري) ولو كانت نجاسة وازالها في الحال ولا ازالها صحت اتفاقا اما ما امكن ازالها حال البدون تلويث موضع من بدنه بسبب ازالة فقد دل عليه حديث ترمذ النعل الذي به خيث وقد تقدم من الاشارة اليه وان يستحرقه اي يجب على المصلح ان لا يدخل في الصلوة الا سراة حورية مهابا استطاع وقد هم الا هم فالاهم فمن استطاعه ولم يفعل لم تهر صلوته

وسائر العورة في الصلوة قد اختلف فيه ذهب الجمهور الى انه شرط من شروط  
 الصلوة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكور والناسي ومنهم من اطلق  
 كونه سنة في الصلوة لا يبطل تركها الصلوة وقال الشوكاني وتبعه السيد  
 لم يرد دليل صحيح على الشرطية قال لان الشرط حكم وضعي شرعي لا يثبت بمجرد  
 الاداء امر نعم يمكن الاستدلال للشرطية بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يقبل الله صلوة حائض الانحمار وبحديث ابى قتادة عند الطبراني بلفظ  
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى توارى زينتها ولا جارية بلغت المحيض  
 حتى تحتمر لكن لا يصفو عن شوب كدر لانه لا يقال نحن تمنع ان نفى القبول  
 يدل على الشرطية لانه قد نفى القبول عن صلوة الزاني ومن في جوف الحجر  
 ومن ياتي عار فامع ثبوت الصحة بالاجماع وثانيا ان غاية ذلك ان السائر  
 شرط لصحة صلوة المرأة وهو اخص من الدعوى والحاق الرجال بالنساء  
 لا يصح فهنا الوجود الفارق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا معني  
 لا يوجد في عورة الرجل وثالثا بحديث سهل بن سعد عند الشيخين و  
 ابى داود والنسائي بلفظ كان الرجال يصلون مع النبي عاقدين ازرهم على اعناقهم  
 كهياة الصبيان ويقال للنساء لا توفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال جلوسا  
 زابوداود من صديق الازر وهذا يدل على عدم وجوب السائر فضلا عن الشرطية  
 وثالثا بحديث عمر بن سلمة وفيه فكنتم اؤمهم وعلى بردة مفتوحة فكنتم اذا  
 سجدت تقلصت عنى وفي رواية خرجت اسقى فقالت امرأة من الحى الانقطعت  
 است قاركم الحديث اخوجه البخارى وابوداود والنسائي فالحق ان سائر العورة

في الصلوة واجب فقط كسائر الحالات لا شرط يقتضيه تركه عدم الصحة انتهى  
 ملخصاً مع بعض زيادات قلت والمعتدل عند عامة اصحابنا اهل الحديث  
 هو ما ذهب اليه الجمهور انه لا تصح ولا تجزى صلوة من قدر على ستر عورتها  
 ولم يسترها ونقول في جواب العلامة الشوكاني اما قوله ويحجب عن هذه الادلة  
 بان غايته افادة الوجوب الخفي جوابه ما ذكرناه انما من مذهب الصحابة والتابعين  
 لهم باحيان من اهل السنة ان مدار فهمهم لشرائع الاسلام واحكامه  
 هو الامر والنهي والتحليل والتخيير واما قوله صلح في احكام الشريعة لا كذا  
 الا بكن الا يقبل الله كذا الا بكن او هذه العبادة او المعاملة لا تصح ولا تجزى  
 الا بكن الى غير ذلك مما قد يقول صلح في بعض الاحيان في بعض الاحكام  
 فهذه العبادات ليست هي الاصول الحدود والشرع بل اصول شرعه صلح  
 هي الامور والنواهي والتحليل والتخيير وبها تعمل الامة وتحكم وتعرف الجائز  
 والفاسد وكل ما امر الله ورسوله صلح فهي واجب وفرض لا يعذر احد  
 بتركه الا بدليل شرعي مع وجود مقتضيه وعللة العذر وما غي الله ورسوله  
 صلح فلا يجوز تعاطيه وهو فاسد وفساد ومن فعله فقد استحق العتاب و  
 العقاب وكل ما اوجبه صلح في هيئة عبادة او معاملة فهو معتبر كالجزء  
 الواجب منها لا تكون جائزة شرعية الا به ما لم يبدل دليل على ان له بدلا وانه  
 مقيد بحال دون حال وزمان دون زمان ومكان دون مكان وما جعل الاصوليين  
 اصولا في هذه المواضع من ان الشرط لا يثبت الا بكن او كذا من عبادات مخصوصة  
 والفرض لا يثبت الا بكن او كذا هي اصطلاحات اصطلاحوها واختراعوا اخترعوا

لم يأتوا على التحصيص ما ذكرناه فيها بدليل عن الشارع عيوض ذلك أنه صلعم  
 إنما يقول هذه العبادات والألفاظ غالباً بعد استمرار عمل الأمة بما شرعها فإذا رأى  
 من أهل بعض الفرائض والواجبات قد يقول لا يكون كذا إلا بكذا وقد يقول  
 عد وأفعل كذا فإنك لم تفعله وهذا إنما يكون ممن لا علم له بامر صلعم تفصيلاً  
 في تلك العبادة أو المعاملة ولهذا لا يكون ذلك غالباً إلا من قريب عهد بالاسلام  
 أو بالبادية أما كبار الصحابة فهم يفهمون أنه صلعم إذا أمرهم بأمر أو نهاهم عن  
 أمر لا تكون العبادة عبادة شرعية إلا بالانتيان بجميع واجباته أما قولهم إن الشرط  
 حكم وضعي فإن أرادوا أنه وضعي بمعنى أن الشيء لا يكون شرطاً إلا بالفاظ مخصوصة  
 كقوله لا يجوز كذا إلا بكذا أو غير ذلك فما ذكرناه فغير مسلّم بل ذلك يثبت بالأمر  
 والنهي ولا فرق معنويًا بينه وبين الواجب والفرض إنما اصطلاحاً على أن نقدّم  
 العبادات واستمر فيها من الواجبات والمفروضات يسمى شرطاً وإسواءة يسمى  
 واجباً وفرضاً ونحن لا نأزعمهم في ذلك إذا قالوا إن الكل لا بد منه في العبادة ولها  
 لا تكون محرّثة إلا به وإن أرادوا بكونه وضعياً شرعياً أن الشارع عرتب عليه  
 صحة العبادة وعلى عدمه فسادها ثبقال وكذلك الواجب والفرض في العبادة  
 لا تكون محرّثة شرعية إلا به وتخصيص ما يسمونه شرطاً بأحكام أكثر من الواجب  
 والفرض لم نزلهم عليه من دليل ونقول أيضاً قد قررنا أن كل عمل شرعي لا يكون  
 شرعياً إلا بالنية واستدلوا على ذلك بقوله صلعم إنما الأعمال بالنيات وطردة  
 في جميع العبادات ثم غفلوا في موضع آخر لم يكن أحط وأخفى من حديث أنما  
 الأعمال بالنيات وهو قوله صلعم من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو مرد متفق عليه

وسلف الامة لم يخفوا عنه بل كان حديث انما الاعمال اصل عظيم من  
 اصول الدين فكذلك هذا الحديث هو اصل عليه مدار عامة الاحكام  
 الدينية وجه الدلالة من هذا الحديث في هذه المسئلة ونحوها ان نقول  
 ان صلوة مكشوف العورة ليس من امره ولا من شرعه بل هي مخالفة لامره و  
 شرعه وكل ما هو كذلك فهو مردود اي غير معتد به شرعا فصلوة مكشوف  
 العورة مع قدرته على ساترها مردودة وغير معتد بها شرعا والنشوكا في كمال  
 في ساتر العورة ما قال كما عرفت وغفل عما قاله في شرح هذا الحديث ولكن  
 ما جعل الله لرجل من قلوبين في جوفه والعصمة لرسول الله صلوات الله عليهم  
 وسلامه واما من سواهم فيجوز عليه ما يجوز على امثاله من البشر سواء كان  
 ابا حنيفة او الشافعي او مالكا ومن قلدهم في كل ما قالوا ولم يعرض ما قالوا على  
 الكتاب والسنة فهو جعلهم انبياءا عاذا بالله من هذا التقليد العمياء الصماء  
 ودونك ما قال النشوكا في الذيل ومن مواطن الاستدلال بهذا الحديث  
 كل فعل او ترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على انه ليس من امر رسول الله  
 صلعم وخالفك في اقتضاء البطلان او الفساد متمسكا بما تقر في اصول من  
 انه لا يقتضي ذلك الا عدم امره بتركه في عدمه كالشرط او وجود امره بتركه  
 وجوده في عدمه كما انه فعليك بمنع التخصيص الذي لا دليل عليه الا مجرد  
 الاصطلاح مسند لهذا المنه بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد  
 من افراد الامور التي ليست من ذلك القبيل قائم عند امر ليس من امره  
 وكل امر ليس من امره فهو مردود وكل امر باطل فهو ابطال فالصلوة مثلا

التي ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله فيها ما يتركه ليست من أمره  
 فتكون باطلا بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الأمر لمفعول والمتروك ما نفعنا  
 بأصطلاح أهل الأصول أو شرطا أو غيرها فليكن هذا أمنا على ذكرنا نفى  
 أما قوله رحمه الله نحن نمنع أن نفى القبول يدل على الشرطية لأنه قد نفى  
 القبول عن صلوة الأبق الخ فنقول إن أخبار النبي صلى الله عليه وآله بالصلاة المذكورة  
 لا يقبلها الله مستند أحد من قبولها إلى أمر معين هو أبلغ في الوجوه من مجرد  
 النهي وأوضح في الدلالة على الفساد منه وإن كان كل من مدلولها فاسدا  
 بطلا لكن هذا الظاهر من ذلك وهل يليق بنا أن نقول هذه الصلاة غير  
 مقبولة عند الله بنص رسول الله صلى الله عليه وآله لكنها صحيحة مقبولة شرعا نعم  
 قد تخفى علينا موانع عن الصحة والقبول كالمناقض يصح لا نعلم نقاؤه وكمن  
 صلي وهو غير ناس أو صلي بنجاسة يعلمها وخفي علينا أحداثه وتنجسه فصلوة  
 هؤلاء غير صحيحة شرعا ولا مقبولة عند الله مع أنها صحيحة في أعيننا لعدم  
 علمنا بموانعها ولو علمنا بذلك حكمنا بفسادها وهل يليق بعقلنا أن يكتفى بما  
 هو غير مقبول ثم نقول أيضا قد يكون أخباره بأن هذه العبادة غير مقبولة  
 بأسباب غير مخصوصة بالصلاة لكونها شرطا وشرضا للصلاة وغيرها وقد  
 يكون الأخبار بعد ما القبول معلقا بحق آدمي أو بحق الله وحق آدمي أو بحق الله  
 فحسب وفي كل الصور هي غير مقبولة ولا يقال إنها صحيحة شرعا بل نقول  
 لا بد من تلافي ما كان فيها من الخلل فإن أمكن تلافيه وجب ولا تكون  
 الصلاة معتد بها إلا بعد التلافي وعلى ذلك فصلاة الأبق وجميع عباداته

ومن في جوفه الخمر ومن اتى الكاهن وصدق به مما يقول غير مقبولة عند الله  
 وفي موقوفة غير صحيحة شرعاً عندنا وليست هي كصلوة من لم يقم به مانع  
 انما عدم القبول والصحة مغيباً بالتوبة ورجوع الذيق كما ورد ذلك في الأحاديث  
 فاذا فعلوا ذلك زال المانع وحكمنا بعمية الصلوة ولا سبيل لنا بمطالبةهم  
 بغير التوبة والرجوع الى السيد لاننا لو قلنا لهم اعيد الصلوة قبل التوبة  
 والرجوع لكان حكم المعادة كحكم الاصل فتعين مطالبتهم بالتوبة ورجوع  
 العبد الى سيده ولما كان الشارح جعل التوبة حداً وغاية للقبول حكماً  
 بالوقوف في الصحة واكتفينا بما اكتفى به وبما ذكرناه يتبين الفرق بين اخبار  
 صلح بعد م قبول صلوة الذيق ونحوه واخباره بعد م قبول صلوة الحائض  
 الانجاس اذ لا معنى لهذا للتوبة فقط مع قدرتها على لبس الخمار والصلوة فيه  
 كما انه لا معنى لتوبة المغتصب الا بعد رد المغضوب فلا سبيل الى قبول صلواتها  
 الا ان تصلح نجاس وتلزمها التوبة لمخالفتها الامر اما قوله كان الرجال يصلون  
 مع النبي صلح عاقلين اذ هم الحديث ثم قوله وهذا يدل على عدم وجوب  
 الستر فضلاً عن الشريطة فجوابه انهم فعلوا ما يستطيعون وما كان الواجب  
 عليهم واما القول للنساء لا ترفعن حتى تستوى الرجال جلوساً فليس فيه  
 صراحة على ان عوراتهم تنكشف عند السجود نعم ذلك في حديث عمر بن  
 سلمة ولكن يقال هذا لا يكشف كان من غير تعمد لكون التوب مفتوقاً وهو  
 كان عاجزاً عن اصلاحه وعن شراء ثوب آخر والمكلف اذا اتى بما في وسعه  
 كفاه واذا وسع الله فوسعوا وايضاً استراة العورة من اسفل لم يقل احد بوجوبه



والله تعالى يقول ما جعل عليكم في الدين من حرج وقد قال صلعم في حديث  
صحيح عنه لما سئل عن ساتر العورة فان استطعت ان لا يراها احد فلا يربها  
ف قيل له فاذا كان احدنا خاليا قال فالله تبارك وتعالى احق ان يستجيب  
وقد ورد النهي عن التعري مطلقا والصلوة اولى به وعن ابي هريرة قال سمى  
رسول الله صلعم ان يجتبي الرجل في الثوب الواحد ليس على فرج منه شيء  
وان يشتمل الصماء بالثوب الواحد ليس على احد شقيه منه يعني شيء  
متفق عليه واذا كان هذا النهي عن اشتمال الصماء لما عسى ان يبد من  
عورته فما بالك بالصلوة عاريا مكشوف العورة وما هي عن بعضه فكله  
اولى بالنهي والنهي يقتضي الفساد والاشتمال الصماء قد جاء مفسرا في الخبر  
فلا حاجة بنا الى ما ذكره اهل اللغة وغاية ما عندهم ان يكون له معنى متعددا  
لكن النهي جاء في معنى مخصوص فتقتصر بالنهي في مورد واحد وما يدل على  
اشتمال الساتر للصلوة ما ذكره الامام البخاري في صحيحه معلقا ان النبي  
صلعم قال لا يطوف بالببيت حريان وفي الفتح اشار بذلك الى حديث  
ابي هريرة في بعث علي في حجة ابي بكر بذلك وقد وصله بعد قليل لكن ليس  
فيه التصريح بالامر وروى احمد باسناد حسن عن حديث ابي بكر نفسه  
ان النبي صلعم بعثه لا يخرج بعد العام مشترك ولا يطوف بالببيت عريا الحديث  
ووجه الاستدلال به للباب ان الطواف اذا منع فيه التعري فالصلوة اولى  
اذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة انتهى الا ترى انه لو قال قائل مع  
هذا الحديث لكنه يصل عند البيت عريان لصدق ان يقال عليه كبوت

كلمة تخرج من افواههم وانما تجيب سائر العورة عند القدرة وان كان خاليا في  
 ظلمة ويلزمه السؤال اذ اعرف ان المسئول يجرد به وكذا قبول الهبة لحديث  
 امر عطية وثية يا رسول الله احدنا ليس لها جلباب قال لتلبسها صاحبتهما  
 من جلبابها وهو في الصحيح فان عجز صلي عاسر يا واخر كوعه وبمجيده ولا إعادة  
 عليه فان وجد فيها استتاره فورا وبني وعورة الرجل ماتحت سترته وفوق  
 ركبته اى نفس السرة ليست عورة لعدم مرد ما يفيد انها عورة بل ورد  
 ما هو صريح في انها ليست من العورة كقوله ماله اذ ازوج احدكم خادمه  
 عبده او احييه فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ودعوى ان ذلك  
 اخص من الدعوى غير مسلمة ولتنقيله صليمة الحسن وقد قيل انه  
 لا يدل على المطلوب لكننا نقول الدليل على مدعى انها من العورة لان  
 الواجب البقاء على الاصل والتمسك بالبراءة حيث لم يوجد ما ينقل عن  
 ذلك واما كون الفخذ عورة وهو ما فوق الركبة فلحديث حماد بن جحش قال  
 مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر ففخذاه مكشوفتان فقال يا معمر  
 غط فخذيك فان الفخذين عورة مرأه احمد والبخاري في تأريخه وفي الصحيح  
 معلقا وعن علي بن ابي رباح فخذاه ولا تنظر الى فخذى ولا ميت مرأه ابوداود  
 وابن ماجه وفي الباب احاديث ارسن امنت فيها الى ان الفخذ عورة وهي امره  
 وقوله وقد عارضتها احاديث من فعله انه كشف في بعض الحالات عن فخذ  
 لكنها لا تقوى على معارضة ما تقدم من امره وقوله وغايتها جواز ايداء قارب  
 الركبة من اسفل الفخذ اذا كان راكبا وتعسر عليه او شق عليه ارسال الثوب

على سائر الفخذ وأما ما روى في غير الركب فقد روى من وجوه أحسنها يقال  
لم يتعين المراد منها الوقوع التردد في رواية مسلم بين الفخذ والساق والساق  
ليس بعورة إجماعاً أما نفس الركبة فقد صح أنه صلعم كشفها مرات ولم يأت  
عنه ما يدل على أنها من العورة التي يجب ساترها إنما ورد من فعله ما يؤمى إلى  
استحباب ساترها وأما السرة فقد روى أن أباه ريرة استدل بجواز تقديلهما من  
الحسن بن علي بتقديله النبي صلعم سرته ولا فطن يأبى هريرة مع جلالة وكمال  
عليه وفقهه أن يستدل بحال الصغير غير المكلف على حال الكبير البالغ بل لعنه  
وهو الأقرب أنه رأى أو سمع أن النبي صلعم قبل أحد أبعد بلوشه في مثل ذلك  
الموضع أو بلغه عن النبي صلعم أن السرة ليست بعورة ولهذا اطلب أن يضعفه  
حيث وضعه رسول الله صلعم ولو كان من الكبير لكانه ليست بعورة لا سيما  
وقد عرفت أنه لم يجه في كون السرة عورة حديث فالأصل البراءة واستدل بعض  
الاحناف على أن السرة ليست عورة وأن الركبة عورة بأحاديث لا تثبت و  
لا تقوم لها حجة عند أهل المعرفة بالحديث منها ما ينكر عنه صلعم أنه قال  
الركبة من العورة جعل هذا الحديث الضعيف أصلاً وذكره ثانياً خضعيفاً  
لا يدل على المراد فأوله ليوافق دلالته دلالة هذا الحديث وذلك غير مسلم  
من وجوه كثيرة بل لا ينبغي الالتفات إلى ما هنأ حاله سيما إذا عارض خالف  
الأحاديث الصحاح من فعله وتقريظه وكذا من قوله وأمره ما هو أصح مما ذكر  
وادل على المراد منه على أن الركبة ليست عورة والمرأة كلها عورة الأوجهها  
وكفيها وقيل عورة الأمة كالرجل يدل على ما اعتمدناه قول النبي صلعم لا يقبل الله

صلوة حائض الوبخار قال في المنتقى رواه الخمسة إلا النسائي وروى بلفظ  
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى تواسى زينتها ولا من جارية بلغت  
 الحيض حتى تنقثر رواه الطبراني في الأوسط والصغير والحائض من بلغت  
 سن الحيض لا من هي ملابسة للحيض فانها ممنوعة من الصلوة كما أوضح  
 ذلك رواية ابن خزيمة في صحيحه بلفظ لا يقبل الله صلوة امرأة قد حاضت  
 الوبخار والخمار بكسر الخاء ما يغط به راس المرأة وهو غاية لتكميل الستار  
 جميع بدنهما سوى الوجه والكفين وفي النيل الحديث المذكور استدلال  
 به على وجوب ستار المرأة لراسها حال الصلوة واستدلال به من سوى  
 بين الحرة والامة في العورة اى في الصلوة لعموم ذكر الحائض فلم يفرق  
 بين الحرة والامة وهو قول اهل الظاهر فترقت العترة والنشافعي وابو حنيفة  
 والجمهور بين عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة  
 كالرجل والحجة لهما رواه ابوداود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو  
 ابن شعيب عن ابيه عن جده في حديث اذا زوج احدكم خادما عبدا  
 او اجيرة فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ورواه البيهقي ايضا وبما  
 رواه ابوداود ايضا بلفظ اذا زوج احدكم عبدا امته فلا ينظر الى عورتها  
 قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما صرح به في الحديث  
 الاول انتهى وما ذكره غير متعين وليس ذلك نصا في الصلوة وقال  
 مالك الامة عورتها كالحرة حاشا شعرها فليس بعورة كذا قيل و  
 المشهور عنده ان عورة الامة كالرجل قال بعض الاحناف وما كان

عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهرها عورة وما سوا ذلك  
 من بدنها ليس بعورة واستدل على ذلك بما يحكى عن عمر الق عدنان  
 الخمار ياد فاسر انت شبيهين بالحوائز ولا تها تخبر الحاجة مولاها في ثياب  
 مهنتها عادة فاعتبر حالها بذوات المحارم في حق جميع الرجال دفعاً  
 للحرج انتهى اما ما ذكره من التعليل فمنقوض عند من يرى انه يجوز  
 لبعض الحوائز الخدام ان يكشفن عن وجوههن للضرورة وايضاً  
 لا نسلم ان جواز الضرورة يجوز في الصلوة اذ يجب ان يحتاط لها ما لا يجب  
 ان يحتاط في غيرها وقول عمر ليس هو انكار اعليها للاختيار في الصلوة  
 فليس هو وارد في محل النزاع بعد لتسليم القول بان قول الصحابي حجة  
 وهم لا يقولون به مطلقاً ومن تأمل عناية الشارع بلبس الثياب حصة  
 على اسبغها والاحتياط في التستر حتى على الرجال كقوله لا يصليان  
 احدهما في الثوب الواحد ليس على عانقيه منه شئ الى غير ذلك من  
 الاحاديث عرف ان الشارع اجل من ان يجوز لامرأة املة او حرة ان تتجوز  
 من الثياب فيما سوى ما بين سرتها وركبتها وتكشف صدرها وتديبها  
 وهل يجوز عقل ذلك بان تدور امرأة بين الرجال على هذه الهيئة  
 فضلاً ان تصل بينهم على تلك الحالة ولا درى هل يجوز لها ان تكشف  
 عن جنبها ومنكبيها او صدرها وتديبها على مذهب الاحناف ان جاز  
 ذلك كان مقتضى ذلك ان لا يلزمها ما يلزم الرجل سترة بنص النبي صلى  
 من قوله لا يصليان احدهما في الثوب الواحد الحديث وقد تقدم وقد اختلف

في مقدس عورة الحكة فقييل جميع بدنهما معد الوجه والكفين وهو  
 من ذهب الشافعي وابي حنيفة واحكاميهما اوقيل غير ذلك اقول سببها  
 الاختلاف في تفسير قوله نعم الا ما ظهر منها والحق ما قد مناة الحد يثام  
 سلمة انها سألت النبي صلعم اتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها ازار  
 قال اذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قد معها راحة ابوداود وعن ابن عمر  
 قال قال رسول الله صلعم من جو ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم  
 القيامة قالت امر سلمة فكيف تصنع النساء بذيولهن قال يرخين شبرا  
 قالت اذن تنكشف اقد امهن قال فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه راحة  
 النساء في الترمذي وصححه ورواه احمد ولقظه ان نساء النبي صلعم  
 سأله عن الذيل فقال اجعلنه شبرا فقلت ان شبرا لا يستتر من عورة  
 فقال اجعلنه ذراعا فان قيل اذا فسرتم الاستثناء في الآية بما سوى  
 ما ذكر في هذه الاحاديث فهو يخالف ما اعتمدتم من التسوية بين الحكة  
 والامامة في الصلوة لان ذلك يخالف ما عليه العمل منذ اول الاسلام حتى  
 الآن من انه لا يعرف ان الاماء يرخين ذيولا لا شبرا ولا ذراعا بل لهر يزل  
 يمشين في حاجاتهن كاستنقات اقد امهن بل ورؤسهن كما صرح ذلك عن  
 عمر قتادة في الجواب وكذلك الحوائض الحد امات والجواب هو ابو ايضنا نقول  
 ليريه ان الاماء كن يصلين على عهد رسول الله صلعم كاستنقات ما سوى  
 ما بين السرة والوكبة فالحق ما ذكرناه ونشرط الساتر منع ادراك لون البشرة  
 اي وان لم يمنع حجمها كالسر او بل فلا يكفي زجاء وماء صاف وثوب رقيق

ولا الظلمة لانها تسمى ساترا عرفا وكذا اصباغ الاجرم له لانه وان منع  
اللون لا يسمى ساترا نعم ان عدم الثياب وطايق على عورتها وصلى استنجبه  
ذلك ولا يجب ويجب من اعلاه وجوانبه لا اسفله كحديث سلمة بن الاكوع  
قال قلت يا رسول الله انى اكون فى الصيد واصلى وليس على الاقميص  
واحد قال فاذر له وان لم تجد الا شئوكه رءاه احد وابوداؤد والنسائي  
والمراد جمع طرفيه لثلاثين وعورتها والقميص لا يستر من اسفل وكذا  
الاذا رفلو صلى على محل عال او سجد مثلا لم تقصر روية عورتها من ذيله  
وههنا حديث آخر وهو فى النساء عن رقم الروس حتى تقوم الرجال  
وهو يدل اقتضاء على عدم وجوب الساتر من الاسفل والا فلا الرجال به  
فلو لم يستر قميصه ولم يثبند وسطه ورؤيت عوته عند ركوعه من اعلى  
سواء هورأها بنفسه او امكن ان يراها غيرة بطلت صلاته الا ان استرها  
حائرا فالكشف الذى لا يبطل الصلوة ولو بان قبض موضع الزرار بیده او  
غطى ذلك الموضع بالحيتة وشوها فان لم يجد ساترا الا لا يستر سوانية تعين لها  
او احد هما فيقدم الثقل لانه يارزى المناظر والقبلة تجاهاه فان كان خنثى  
ساتر قبيله فان وجد ما يستر احدهما فقط ساتر الة ذكر اذا كان يصلى بمحضرة  
امرأة وعكسه بمحضرة رجل ومحضرة خنثى مثله يتخير كما لو كان وحده كل ذلك  
احب اليه ان يقع له ادبا وتهذيبا حيث لم يرد فيه عن المعصوم صلعم واذا  
كلامه اختلف انه لو ستر بثوب مخرق يقارب كل خرق ربه العضو الذى  
ليستره كان ذلك مجزئاً وقال ابو يوسف ما لم يكن نصف تجوز الصلوة ونحن

لا تقتضي بذلك معارضته اطلاق الاحاديث واي سائر وجد اذا كان البأدى  
 من كل عضو ما يقارن <sup>بوجه</sup> اربعة او نصفه مع ان التقدير بالربع والنصف  
 مما لم يدل عليه دليل شرعي ولا غير ولو انهم اخذوه من مسهم ربع الراس  
 في الموضوع وشتان ما بينهما ولو سلموا فما لم اخذ منه لم يثبت بالدليل الشرعي  
 ايضاً اما قول ابي يوسف فمبني على ان الاكثر حكم الكل فاذا كان الاكثر  
 مستورا فكان الكل مستورا واذا كان الاكثر مكشوفاً فكان الكل مكشوف  
 قلنا ان هذا الجرح في كل محل فانه لو غسل عضو في الموضوع وترا ربع  
 او النصف منه فانه لا يتجملونه مغسولاً فالحق ان الواحد لا يجوز صلوته  
 في الثوب المخرق سواء كان المكشوف قليلاً او كثيراً واما غير الواحد فيستتر  
 ما امكن وهو واجب من كشف الكل اما لو لم يستتر به وصلح تحريماً لا تجوز  
 صلوته هذا اذا لم يمكن اتصال المخرق وان امكن فهو في حكم الواحد  
 ولا يشتمل الصماء وهو ان يشتمل بالثوب الواحد ليس على احد شقيق  
 منه شيء وقد روي النهي عن ذلك في الصميمين فمن صلى كذلك عاملاً  
 عالماً بانه واحد لان النهي يقتضي الفساد ولا يستدل وقد ذكرت المعاني  
 كنزيرة فقليل السدل اسبال الرجل ثوبه من غير ان يضم جانبيه بين يديه  
 فان ضمها فليس بسدل وقيل هو ان يلتحف بثوبه ويدخل يديه من  
 داخل فبركع ويسجد وهو كذلك وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب  
 وقيل هو ان يضم وسط الاذراع على راسه ويرسل طرفيه عن يمينه و  
 شماله من غير ان يجعلها على كتفيه وقيل هو مجرد اسرءاء الثوب كاليهود



حيث يصلون من خيين امر ديتهم وقيل ارسل الثوب حتى يصيبه امرض  
 وعلى هذا فهو الاسبال واحد وقد اختلف في صحة النهي عن ذلك كما اختلف  
 في معناه المراد ولا يخفى الاحتياط في هذا حاله وبعض صورة لا يشك انها  
 داخله في عمومات ايجاب ساتر العورة ولا يسيل ازاره خيلاء لصحة النهي  
 عن ذلك فان استرخى ثوبه لا عن قصد او لا بقصد الخيلاء فلا بأس بحديث  
 ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جوف ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم  
 القيامة فقال ابو بكر ان احد شق ازارى ليس استرخى الا ان اتعاهد ذلك منه  
 فقال انك لست ممن يفعل ذلك خيلاء قال في المنتقى رواه الجماعة الا  
 ان مسلما وابن ماجة والترمذي لم يذكروا قصة ابى بكر ولا يصلي في ثوب  
 حرير اى كله او كثره لان اطلاق الاسم لا يتحقق بدونه والنهي عما صرح عنه  
 الحرير فمن صلى فيه عالما عامدا انشر ولم تجزئ صلوته وعدم الجزاء به اولى  
 من عدمه مع ملاقة النجاسة او الثوب المتنجس لان النهي يقتضي الفساد  
 وثوب الشهرة والمصبوغ بالصفرة او الحمرة قد اختلف الاحاديث فيها و  
 كذلك ثوب الشهرة لا يتعين المراد منه في كل زمان ومكان وهو مختلف  
 باختلاف ذلك ولم نقف لذلك عن التماس ما يتعين به المراد وحيث لا  
 فهو فيما يظهر انه يعتبر فيه ما يعتبره اهل كل زمان بالنسبة ل حالهم و  
 باعتبار ما يريد لا يسه فان فعله حيا للشهرة وهو ثوب شهرة كان ذلك  
 حواما والمحمل الاول احب الى الله اعلم ولا في مغصوب وكان لا يتوضأ  
 بماء مغصوب او مسخن يحطب مغصوب وقد دل على المنع من ذلك الكتاب

والسنة فمن صلى في ثوب مغصوب او مكان مغصوب ونحوه كانت صلوة  
في ذلك الثوب او المكان محرومة موقوفة لا يعطى لها حكم الصلوة ولا حكم الفساد  
فاذا تاب الى الله عن تعدى حدوده وارضى مالك الثوب والارض ونحوه  
فقد زال عن صلوته المانع ولهذا يتبين ان كل منهي عنه لم يتعلق حق الله  
به فقط فالنهي فيه يقتضي الفساد ويلزم اعادته وكل ما كان النهي فيه  
حق العباد فالنهي فيه يمنع الصلوة المطلقة بمعنى ان تلك العبادة او المعاملة  
موقوفة على التوبة وتوضيئة المالك وصاحب الحق فاذا زال المانع علمنا  
صحته صلوته ومعاملته فان مات رب الثوب او الارض قبل ارضائه  
فلا يبعد ايجاب الاعادة حيث لم يوجد من يقوم مقامه فان قام احد  
مقامه تبقى موقوفة على ارضائه فائلك لبس الثياب هو هيئات  
الانسان قال الله تعالى ولا زينتك عند كل مسجد وبه امتاز عن سائر  
الحيوانات وهو يختلف باختلاف الناس وباختلاف المكان وباختلاف  
المحالات فالمرأة الحرة بجميع بدنها عورة غير الوجه والكفين عند الاجانب  
وفي الصلوة ما هو وعند المحارم والنساء قد ليسا محظوظهما دون السرة  
وقوق الركبة والاماء المستحقات عند الاجانب كالحواشي عند المحارم  
فان تحقق خوف الفتنة فكالحواشي عند الاجانب ويجوز رؤية اجنبية  
للسهادة والقضاء ونحوها والبدن اواة حيث لم يوجد طيب محرم وامرأة  
تقوم مقامه في العلم والمعرفة وعورة الرجل هي ما يتقدمه ويستحيه الواجد  
ان يلبس ما يليسه احد الناس واسطهم ما لم يكن محوماً ومكروها

ولا يجوز كشف السواكين الا للزوج او الزوجة او الامة او رب الامة اذا لم يكن  
 متزوجة بغيره وقال احناف يجوز كشف العورة للمحامي وهذا اما لا دليل  
 عليه ويرد اطلاق الاحاديث اما كشفها للطبيب المعالج فيها لا بد منه  
 فيجوز للضرورة ويكوه النظر الى باطن الرحم وكذلك كشفها في الخلو او الحاجة  
 او غسل وشهوة واختلاف في الافضل وقد اتفق عامة البشر على استحسان  
 التستر وبه عملوا وهم لا يزالون يتحشرون احسن هيات اللباس في مظاهرهم  
 واجتماعاتهم وقد ركز في طبائعتهم التجميل بذلك لتعظيم ملاقات من  
 يرون له عظمة منهم لكن لما كان باعث حب الشهوة والحاجة والبطر قد  
 يخرج البهيم عن حد الاعتدال فيتجاوز الى اللبس الباعث على تصاف  
 النفس بصفات ردية كالكبر والى ما يكسر قلوب المحتاجين ويولد في  
 انفسهم الحيل الباعث على التقاطع والاضراب بالهيئة الاجتماعية اوجب  
 الشارح اصل التستر لئلا يكون اهل العباد مستهاناً ولترسم في النفس  
 منزلة الديادة وتعظيم المعبود ولئلا يجوز عدم التستر الى فاتن لا تحسم  
 فكان ما شرعه من التستر اعدل الامر واسطفاً فمنع من ثياب الشهوة  
 كالحرير وشعر وحفظ للمساواة ولو من بعض الوجوه لانها اى المساواة اعظم  
 اسباب الانضمام الاجتماعي ولئلا يتصف العابد بصفات تنافي ما يقتضيه  
 مقامه فيكون حاله مكد بالقوله ورغب في استحسان الثياب واستعمال  
 الطيب ونحو ذلك ما لم يبلغ الى الكراهة والحكمة سيما في صلوة العيد بين  
 الجماعة والاعمال بالنيات فكل من تزين باحسن الثياب واستعمل الطيب

الطيب وغرضه تعظيم المعبود عز وجل واهتم لذلك فوق اهتمامه للحضور  
عند السلاطين وامراء الدنيا فهو ماجور لا ماذور ورأيت بعض العامة  
هذه اهل الله انهم يلبسون احسن الثياب ويتزينون باحسن زينة  
اذا كان قصدهم لقاء الامراء والحضور عند سلاطين الدنيا والديار  
لو حضر الصلوة الكبرية او العيدين في الثياب الدالة والورثة فمهم ما قد رآه  
الله حتى قد مره وليس ان يصلي في الثعابين اذا كانا طاهرين ولو لم يمسحها  
بالارض لقوله تعالى القوا اليه يهودا فانه لا يصليون في تعاليمهم ولا يخافهم رآه  
ابوداود وقوله اذا جاء احدكم المسجد فليقلب فعليه ولينظر فيها قال اي  
خبتا فليمسحها بالارض ثم ليصل فيها رآه احمد وابوداود فان اقتضته  
المصلحة ان لا يصلي فيها اما الخوف فتنة وتوقع مضرة او لظن فوات مصلحة  
راجحة خلعهما وصلي بهما كما صرح بذلك شيخ الاسلام ابن تيمية وقال  
ان اصول الشريعة تؤيده والعجب من بعض الزحاف الجهلة انهم ينصبون  
على من صلي في فعليه ولا يغضبون على امامهم فانه يجوز ذلك والمسئلة  
مصرحة في كتبهم متفقة عليها انه يجوز الصلوة في الثعابين والوقت من ثلث

صحة الصلوة وجوبها ولو تقدروا المراد به ما يعبر وقتا شرعية والعن وهي  
بعده قضاء قد تقدم الكلام في اوقات الصلوة وتحريمها والمراد ههنا  
التنبيه على انه شرط لوجوبها كما انه شرط لصحتها وقد نطق بذلك الكتاب  
والسنة فما لم يرد خل اي وقت الصلوة ولو تقدروا كما يام الدجال فمن ليس  
في ناحية القطبين ومن ضاهاهم من قد يوجد عند ههنا واللبيل

اربع وعشرين ساعة واما من كان عند هـم النهار او الليل اقل من اربع و  
 عشرين ساعة بما يكون به الغروب والطلوع فهو لا يصلون نحو اما تصلي  
 فاذا كان النهار عند هـم ثنتين وعشرين ساعة مثلاً فحتماً ان يصلوا الظهر  
 عند الزوال ثم يقدر ان لو وقت العصر بالقي أي فيكون نسبة ظل الشئ اليه في يومه ليساوي نسبة  
 ظل مثله اليه في يومنا وبالغروب يدخل وقت المغرب ثم ان كان يغيب الشفق عند هـم فلا هم  
 واضمح في العشاء والصبح لانه اذا غاب الشفق فالفجر لا تحالة يكون موجودا  
 عند هـم وان لم يغيب الشفق فيصلون العشاء بعد المغرب بفصل يقدر  
 على نسبة تناسب ضيق الوقت لديهم وتعديل وتناسب نسبة الفرق بين  
 المغرب والعشاء عندنا بالنسبة الى ايلنا والمختار عندنا ان من كان ليالهم  
 او نهارهم اربع وعشرين ساعة وكان ليالهم او نهارهم زائد اعلى الاخر  
 بحيث يعدل عند هـم مخيب الشفق ولا يتميز عن الفجر فهو لا يجب في حقهم  
 التقدير بين المغرب والعشاء اذا صعب بل يصلون كيف تيسر مع التجري  
 فان الدين يسر ما جعل عليكم في الدين من حرج وقد تقدم ان النبي صلى  
 عليه في المدينة وجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بلا سفر ومطر  
 وقال الراوى لئلا يحرج امته بقى الكلام في البلاد التي لا يمتد فيها وقت المغرب  
 الى ان تصلي العشاء والفجر بل تطلم الشمس بعد الغروب بزمان لا يمكن  
 ان يصل فيه اكثر من ثلث ركعات فزعم البعض بعدم وجوب العشاء والفجر  
 في تلك البلاد وكذلك في ارض تسعين التي يومها وليلتها ستة كاملة قالوا  
 لا يجب هناك الا خمس صلوات في السنة وعندنا يجب ان يصل بالتقدير

استدل لا بجديث الدجال فصل الله على ذي الدين القيم الصراط المستقيم  
من لدن خبير حكيم برؤف رحيم وقد رأيت منذ عهد بعيد لبعض  
الناس كلاما في هذا المقام لا تذكرة الزن وما ذكرته هو المختار لمطابقته  
الإثارة أما الصوم في تلك البلاد التي لا يمتد فيها وقت المغرب فمعقوعه  
مكان الحريم وقد قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر لا يجب  
في أرض تشعين لعدم علة الوجوب وهو شهر رمضان وإن يستقبل  
الكعبة أي يستقبل عين الكعبة أن كان مشاهدا لها أو في حكم المشاهد  
وجوبا لا تقم الصلوة المفروضة بدونه إلا ضرورة أو عذر كما سيأتي في  
صلوة الخوف والإنافة وسيأتي ذلك قريبا إن شاء الله تعالى إن من تمكن  
من اليقين لا يعدل إلى الظن والحديث متواترة بوجوب الاستقبال  
قد نص على ذلك الكتاب العزيز وكون الاستقبال شرطا أو فرضا هو من  
الجهور واختار بعضهم الوجوب وصحة الصلوة بدونه واختار من أوجب بنا  
الشوكاني وتبعه السيد على عاداته والحق ما قد منا أن من تعذر الصلوة  
إلى غير القبلة بلا عذر عدم الاعتداد بصلوته ولزم القضاء عليه لما قد منا  
أنفا من الكلام على يجعله بعضهم شرطا وقد عرفت أن مداس ذلك على ما  
اصطلحوا عليه والأفلا يصل أن الصحة ما طابقت الأمر المحل في الفساد وعدم  
الجزاء ما خالف ذلك وصا دمه وكذلك ما نفى عنه فإنه فساد والعمل  
فاسد وما ذكره من حدود الشرط والما نتم فمجرد اصطلاح ولو ورد عن  
المعصوم فالواجب اعتباره ونحن لا ننكرة وإنما ننكر الحصر فيه وما ذكر

المشوكا في فلا تمتع الا الشريطية او الفرضية للصلاة بحيث لا تصح بدونه لان  
 تلك واقعات ضرورية ولها احكام تخصها وايضا هؤلاء الذين صلوا في الظلمة  
 قد ذكر في نفس الحديث الهم بحجروا عن معرفة القبلة اجتهدوا وعجزوا  
 وهو لا يشك ان صلواتهم كالأعلى حيا له انما كان للضرورة وكذا صلواتهم  
 في يوم القيمة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غير القبلة لانهم صلوا  
 الى الجهة التي ظنوها قبلتهم وذلك هو الواجب عليهم في تلك الصلاة فهذان  
 الحديثان على ما فيها من المقال لا يصلحان للنقض فمأ بالكلية معارضة  
 الاحاديث الصحاح المتواترة معنى ولا يصلحان لمعارضضة نص الكتاب  
 العزيز نعم فيها دلالة على رده من مذهب من فرق في وجوب الاداة بين بقاء  
 الوقت وعدمه كما قال في النيل قلت والامر بالاستقبال في حديث المسئ  
 صلواته حجة واضحة في ان الاستقبال في الصلاة لا بد منه ولا تجزئ الصلاة  
 بدونه وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له مرات ارجع وصل فانك لم تصل فلما  
 عجز واقسم له انه لا يحسن غير ما فعل قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم له  
 ما اذا اتى به اجزأت الصلاة اي ما لا بد له من الاثنيان بل وما لا تجزئ الصلاة  
 الا به فيما يروى عنه ابو هريرة في حديث سيباني ان شاء الله فاذا قمت للصلاة  
 فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر الحديث فقوله ثم استقبل القبلة  
 واضح في المراد لان تعليمه ذلك بعد قوله ارجع فصل فانك لم تصل هو في  
 معنى قوله لا صلوة لمن لم يصل على الصفة التي عملت لك ولذا جعل الفقهاء  
 معيارا لفروض الصلاة وسياق الكلام عليه في باب صفة الصلاة انشاء الله

فليتأمل ومن كان خائفا يصلي الى اى جهة قد رآه معد ومن سياتى  
 الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى ومن تعذر عليه مشاهدة الكعبة  
 استقبل الجهة بعد التقوى اى كالأعمى الذى لا يمكنه او يتعسر عليه لمسها  
 ولو بدليل والغائب عنها يتحرى الاستقبال الى الكعبة ويكفيه التوجه الى  
 جهتها لان ذلك هو المستطاع له ولقوله ما بين المشرق والمغرب قبلة  
 ربه ابن ماجة والترمذى وصححه وفى المنتقى وقوله فى حديث ابن ايوب  
 ولكن شرقوا وغربوا يعضد ذلك وإطال فى النيل على ذلك فان شئت  
 فأرجع اليه وقال الا تروم سألت الامام احمد بن حنبل عن معاذ بن الحرث  
 فقال هذا فى كل البلد ان الامكة عند البيت فانه ان زال عنه شيء او  
 ان قل فقد ترك القبلة وقوله هذا فى كل البلد ان يعزبوا انهم يستقبلون  
 الجهة ولو ظنا بعد الاجتهاد والتقوى ومن صلى فى سفينة تحت الكعبة توجه  
 حيث شاء لا يستواء بعد الجهات بالنسبة لما بينه وبين الكعبة وكذلك اذا  
 كان فى ارض تحت عين الكعبة سواء سواء او كان فوق الكعبة فى الطيارق  
 (بيلون) وقد يقال فيما اذا كان تحت الكعبة انه يتوجه الى احد القطبين  
 لما وقع على طول الزمن من التسطيم فى جانب القطبين فمن تحقق ذلك  
 او ظنه صحيحا فعليه ان يتوجه الى احدهما اذ هما اقرب جهات الواصف  
 تحت عين الكعبة ويلزم على المصل التوجه الى اقرب الزوايا فيما بينه  
 وبين الكعبة مثلا من كان فى الدكن (الجنوب) من الهند يتوجه الى المغرب  
 لا الى المشرق وذلك لان المتوجه الى الكعبة شرقا اذا كان فى الدكن من الهند



يكون بعد القوس بينه وبين الكعبة ١٩٣ درجة تقريبا وذلك يعادل  
 خمسة اضعاف المسافة بينه وبينها اذا توجه الى جهة المغرب تقريبا  
 قالوا يجب في حق القادر ان يتوجه الى الكعبة المعظمة من اقرب جهاته  
 حين ارادة الصلوة ولا تكلف العوام بمعرفة عين الكعبة ولا سمت القبلة  
 بالاصططلاب والارادة الرياضية والبراهين الهندسية لان نبينا صلعم  
 قال نحن امة امية لانكتب ولا نحسب ومن ههنا تدر لك نكتة جواز  
 الصلوة مع ترك الاستقبال في نافذة السفر صلوة الخوف ونحوها وعليه يحمل  
 قوله تعالى ان تولوا فآخرة الله اى لما كان المتوجه لا بد ان يصادف جهة  
 الكعبة في اكثر البلاد الا انه تارة يكون توجه اليها من قوس قريب وتارة  
 من قوس بعيد فاعتذر هذا الفرق لاعداء من ومن يصلي النافلة في  
 السفر لتحقيق ذلك بالبرهان فحل اخرون من تحرى القبلة وصلى ثم علم  
 انه اخطأ فلا تلزمه الاعداء وفاقوا للاحناف وحمد بن هب سعيد بن  
 المسيب وعطاء والشعبي وغيرهم وعن الزهري ومالك وغيرهما  
 تجب الاعداء في الوقت لا بعده وعن الشافعي يعيد اذا اتيقن الخطاء  
 مطلقا وهو المختار عند اصحابه وظاهر السنة تروى هذين القولين و  
 قياهم على الحاكم الذي يجد النص بخلاف حكمه غير مسلم ولا صحيح  
 لوجود الفارق باختلاف حقيقة المسألتين وما يترتب عليها وادانها  
 عبادة والاخرى اثبات قضية بولاية والعابد يعمل لنفسه بظنه وذاك  
 يقضى على غيره بحكمه وقد ينسأح في العبادات ما لا يغتفر في المعاملات

ولو رجعتنا في هذه المسئلة الى القياس لكان القياس الصحيح الاتعاد للصلاة  
بعد فعلها بالاجتهاد لان من اجتهد للقبلة وصل فقد اتى بما في وسعه و  
لا يكلف اكثر منه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها يوضحه جليا اذنه  
للتخائف ان يصلي اين ولي وجهه وكذا لك في نافلة السفر فالقياس على هذا  
اولى من القياس على حكم الحاكم الذي ينقض اذا خالف النص على انه  
قد ورد في المسئلة ما يجب الادعاء والالتقياد له عن عبد الله بن عمر رضي  
قال بينما الناس يبقوا في صلوة الصبح اذ جاءهم ات فقال ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة  
فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدسوا الى الكعبة ومن ام  
قوما في ليلة مظلمة فتحرى القبلة وصل الى جهة وتحرى من خلفه فصلى كل واحد  
منهم الى جهة غير الجهة التي صلى اليها الامام فمن لم يعلم ما صنع الامام حال  
الصلوة اجزأته وفاق الاحناف ومن علم فهو كمن تقدم عليه في الموقف  
وسياق حكمه لما تقدمم ولان كل واحد منهم توجه الى القبلة في اعتقاده  
بعد التحري ولا يضرهم هذه المخالفة كمن صلوا اذن لك في جوف الكعبة والمخرج  
من حيث النظر عدم الفرق بين من علم بها في الصلوة وبين من علم بها  
خلاف للشافعية مطلقا والاحناف في التفريق لان جعلهم من صلى كذلك  
مكسب في جوف الكعبة يقتضي انه لا فرق ومن كان في سفينة تمشي وتحرك  
في الماء فيكفيه الاستقبال عند التحريم ثم يتم الصلوة ولا يبالي الى جانب  
تحركت السفينة لانه معذور وكذلك حكم الربيع اي المركب الدخان الذي

يمشى على سكة الحديد فيجوز الصلوة فيه ولو حين الحركة وإذا تغلر القيام  
 أو الركوع أو السجود فيصلي قاعدا ويومئ أيماء فأئله السر والحكمة في إيجاب  
 مطلق الاستقبال هو كون الإنسان ذا وجهته بصورتها وهي كاله كما نرى ذلك  
 ووجهته الباطنية أي قصده وحأنيته تابع غالبا لتوجهه الصور الظاهر  
 فلهذا كان من كمال الحكمة أن يومر أهل الملة الواحدة بالتوجه في عبادتهم  
 إلى وجهة واحدة ولما كان من الثابت المحسوس أن الله خلق الأشياء  
 مختلفة في حد ذاتها من حيث الطيب والخبيث والنشرف والخسة والكمال  
 والنقص ذلك على حسب حكمته الدالة على كمال ربوبيته بخلقه المتقابلة  
 وكانت الكعبة المشرفة زادها نشرفا وتعظيما أول بيت وضع للناس إلى غير  
 ذلك مما اختصت به من الفضائل والصفات والشمائل وكانت محل ميلاد  
 النبي صلعم وقبله إبراهيم واسماعيل عليهما الصلوة والسلام وكانت عظمة  
 مكرزة في قلوب العرب وقلوبهم مشغوفة بحبها وكانوا يظنون أنها محل تجل  
 الرب ومركز نزول رحمته وهم أول من ظهر بهم هذا الدين فكان من كمال  
 الحكمة أن يومر أباستقبال الكعبة المعظمة لتتحد جامعتهم كما اتحد دينهم  
 لئلا يكون اختلاف وجهتهم سببا لاختلاف قلوبهم وبيت المقدس كذلك  
 كان معظما وقبله للأنبياء المأخذين وحيث صرف الله قلوب اليهود على الإسلام  
 فصا رايعدون الإسلام لم يبق فائدة في الاتحاد بوجهتهم ولذا جعلت  
 القبلة إلى الكعبة بعد أن صلى النبي صلعم إلى بيت المقدس ستة أو سبعة  
 عشر شهرا ولم تجعل الشمس قبلة وإن كانت أنوار أجسامها وأكبرها وأعظمها

حذر عن الوقوع في التشريك والتشبيه بعباد الشمس والقبلة الواحدة و  
 توحيد الارادة اسرار يضيق هن المقام عن استيفاءها وبسطها وقد حل لحاظ  
 بجميع ذلك قوله لكل وجهه هو مويلها فاستبقوا الخيرات الآية قد وكن و  
 التأمل فيها فان كل من بين شيئا من اسرار القبلة وتعيين الكعبة لهذه  
 الامة فاما اخذ شيئا يسيرا ما دلت عليه هذه الآية الكريمة ومع هذا لم يجهل  
 قلوب اخص الخواص سدى بل راعاها بهذا الآية الكريمة ليس المبران قولوا  
 وجوهكم قبل المشرق والمغرب ويقول الله المشرق والمغرب فايما تولوا فتم  
 وجه الله فسيهان ربنا الحكيم العليم باب صفة الصلوة اى كيفيتها  
 المشتملة على فرائض داخلية في ما هيتهما وتسمى ركنا ايضا او خارجية عنها مقارئة  
 لها وتسمى شرطا وعلى السان المتكدة وغير المتكدة ومن الاولى ما يجزى بسجود  
 السهوه ومنها ومن الثانية ما تقوت بتركه وسيأتي ذلك مفصلا ان شاء الله  
 فاول فروعها النية وهى قصد العبادة المعنوية التى يريد الترفع فيها وانما محلها  
 القلب ولايسن التلطف بها اذ لم يرد فى ذلك نقل لا عن النبي صلى الله عليه وآله  
 ولا تابعيه ولا عن احد من ائمة السلف ولو كان فى ذلك خير لسبقونا اليه  
 فما يفعل المقلدون من الاحناف والشوافع من قولهم حين قاموا الى الصلوة  
 نويت ان اصلى صلوته كذا (مثلا فرض الظهر) اربع ركعات مقتدى بهذا الالهام  
 مستقبل القبلة اداء الله تعالى وبعضهم يزيد قبل ذلك التعوذ وقرأة البسملة  
 ثم يقول نويت احصاها النية نويت ان اصلى وبعضهم يصلى على النبي صلى الله عليه وآله  
 التكبير فربى باللسان كل ذلك عادة مخترعة وخلة مبتدعة لا سنة متبعة

ما سمعنا بها في الأمة السالفة ان هذا الاختلاق وقد قد منا ان كل بدعة  
 في العبادات البدنية المحضة بدعة سيئة فيجب الاحتراز عنها ولو فتحنا هذا  
 الباب لسأل علينا الفتن موجاً موجاً اذ كل احد يحدث في الصلوة اشياء  
 من عند نفسه ويقول هذا احسن ليس به بأس وقد قال النبي صلى  
 صلوا كما رأيتموني اصدى فكل من زاد على صلوته او نقص فهو خاطئ مخطف  
 سواء كان حنفياً او شافعياً او سنياً او شيعياً والاصل في اعتبار النية و  
 افتراضها قوله انما الاعمال بالنيات الحديث وقد اجمع على افتراضها الائمة  
 الاربعة وغيرهم من المجتهدين وهل يجوز تقديماً على التكبير قال ابو حنيفة  
 واحمد يجوز تقديماً بها من يسير وقال مالك والشافعي يجب ان تكون مقارنة  
 للتكبير لا قبله ولا بعده وقال القفال من ائمة الشافعية اذا قارنت النية  
 ابتداء التكبير انعقدت الصلوة وقال النووي امام المتأخرين منهم المختار  
 انه يكفي المقارنة العرفية العامة بحيث لا يعد غافلاً عن الصلوة اقتداء  
 بالاولين قلت هذا الاخير اسرحر وهو المطابق لما قرره اصحابنا والله اعلم  
 ثم التحويلة لفظاً وقد اتفق على فرضيتها الائمة الاربعة ومضى عن الزهرى انها  
 سنة بالتكبير خلافاً للاحناف واستدلوا بان التكبير هو التعظيم لغة وهو  
 حاصل باى لفظ دل عليه ولو كان بغير العربية كالله اجل واعظم والرحمن  
 اكبر واجل اولاه الله اولاه الله بزرگ ست وهو منقوض لان التكبير  
 يطلق ويراد به التعظيم ويطلق ويراد به قول القائل الله اكبر ودلالة على  
 هذا الثاني دلالة عرفية شرعية وهي مقدمة على اللغوية لقوله تعزيرك

فكبر ولقوله في حديث المسئ صلاته اذا قمت الى الصلوة فكبر ولقوله  
 تخبر بها التكبير واصرح من ذلك قوله لا يقبل الله صلوة احدكم حتى يضع  
 الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر وصح انه صلح لم كان  
 يفتتح صلاته كان وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي وهذا الحديث يدل  
 على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصلوة من الأقوال  
 والأقوال الا ما ثبت تركه عنه صلح لم أيا أو التخيير فيه ويؤكد الوجوب كونها  
 بياناً للجمل قوله تم اقيموا الصلوة وسيأتي ان شاء الله بيان ذلك ومن كان

يجسن التلفظ بالعربية لم يجزئه الا بها خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله ومن عجز ترجم  
 الى اى لغة شاء لان ذلك مستطاعه ويجب عليه التعلم وقد دل الشرع  
 على وجوب التفقه فيه لا بد منه وما لا يتم الواجب اليه فهو واجب ويجوز  
 ذلك في كل واجب قولى واذا فوط في التعلم هل يجب عليه قضاء ما صلى  
 بالترجمة مدة التفريط قال الشافعية نعم قالوا ويجب على المخرس تحريك  
 لسانه على مخارج الحروف اذا امكنه ذلك ولا يبعد قولهم لان الميسور

لا يسقط بالمعسور وليس للإمام رفع صوته به بحيث يسمعه المقتدون  
 او بعضهم للتباعد في ذلك فان كثروا فلا بأس بالبلغ (كما هو مرسومهم في  
 الجماعات الكبيرة فيها) ناس يبلغون تكبيرات الإمام الى من وراءهم) وقد  
 يستدل على ذلك بصلوته صلى الله عليه وسلم في مرضه بالي وكبر والناس  
 يقتدون بصلوة ابى بكر قال الشافعية وكذا الاحناف واذا نوى برفع صوته  
 الاسم فقط او اطلق بطلت صلاته وقولهم مردود بما مر صلى الله عليه وسلم

بالتسليم تذكري الماسها الامام نعم ينبغي ان ينوي الذكرا والاسماع معه  
 خروجها من خلافهم ورفع يديه بحيث يحاذي كفيه بمتكبيه واصحابهما  
 اذنيه مقارنا للتكبير ولا يضرتاخير وتقدير يسير ورفع اليدين عند  
 تكبيرة الاحرام جميع عليه بل قال داود وبعضهم بوجوبه وحده هو ذكرناه  
 وفاق الاحناف والشافعية وما ذكره صاحب الهداية عن الشافعية من ان  
 الرفع عند هم الى المتكبين غير صحيح بل الموجود في كتبهم هو ما ذكرناه كما في  
 التختة وغيرها ويضع اليمين على اليسر فيضعها على صدره كحديث  
 وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع  
 يده اليمنى على يده اليسرى على صدره اخبره ابن خزيمة في صحيحه وصححه  
 وقال الاحناف تحت السرقة واستدلوا بما يروى عن علي عليه السلام السنة  
 وضع الكف على الكف تحت السرقة اخبره احمد وابوداود وهو ضعيف غاية  
 الضعف وهذا التختة لا غاية لها في بعض الجهلة منهم تبلغ اصبعه الى الذكر  
 وهو سوء ادب عياذ بالله يقال بعضهم المقصود من الوضع لتستر الذكر  
 وهو عجيب لانه كفى بالشوب ساترا وقال الشافعية فوق السرقة واستدلوا  
 بحديث وائل الذي ذكرناه وهو لا يدل على مرادهم وعن امامنا احمد بن  
 حنبل روايتان كاملان هيبين ورواية ثالثة انه يخبر بينهما قال الترمذي  
 والكل واسم وبه قال الاوزاعي وابن المنذر وشيخنا ابن تيمية لكنه قال  
 على الصدر اولى وعن مالك روايتان احداهما انه يضع تحت صدره والثانية  
 وهي المختارة عند اصحابه انه يمسها ولا يضع احداهما على الاخرى واليه



ذهبت الامامية والزيدية فمن جعل الامر سال من شعاع الووافض فقد  
 اخطأ غير ان الاولى والاوفق بالسنة هو الوضع على الصدر بعد الفراغ  
 من الاقامة وتسوية الصفوف ان كان اماما لمحمد بن النعمان بن بشير قال  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صفوفا اذا قمتا الى الصلوة فاذا استويانا  
 كبر ومن طريق اخرى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في  
 الصفوف كما يقوم القدر حتى اذا ظن ان قد اخذ ناعته ذلك وفقها اقل  
 ذات يوم بوجهه اذا رجل منتبذ بصدرة فقال لتسبون صفوفا ولين الفز  
 بين وجوهكم اخوجه مسام والتزمذي وصحبه كذا في النبل ومن فرضها  
 القيام في فرض للقادر غير المعذور رأى ولو في فرض صبي لقوله صلى  
 لعمران بن الحصين وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان  
 لم تستطع فعلى جنب رواه البخاري زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقيا  
 لا يكلف الله نفسا الا وسعها اما صلوة النفل فسيأتي واما غير القادر كما يرض  
 والمعذور كمن كان في سفينة وخائف السقوط في البحر لظهوره ودران او  
 في الويل وخائف ان يسقط فتصيبه شكاية فقد دل الحديث المتقدم على انه  
 يعتاض عن القيام بالاستطاعة من قعود وغيرها مما ذكر في الحديث ولا يعذر  
 عن مرتبة الى ما دونها الا عند عدم الاستطاعة كما هو صريح في الحديث  
 ولا عبادة بندرة العذر وكثرت اذ لم يقيد ذلك صلى الله عليه وسلم بخلاف الشافعية  
 ووافق الاحناف ويشترط للقيام ان يكون بحيث يسمى قائما لغة وهو ان  
 ينصب فقار ظهره فان وقف مخنبا او مائلا بحيث لا يسمى قائما مع استطاعته



لم يكفه فان صلح كذلك لزمته الاعادة كما دل على ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم  
 فان لم يطبق ذلك وصار كركع اجزائه لانه اولى من القعود كما تقدم في الخبر  
 ويلزمه ان يزيد في الانحناء لركوعه ولو امكنه القيام دون الركوع والسجود  
 قام وفعله بقدر امكانه اي يوحى ايماء لها ويجعل ايماء السجود اخفض  
 من الركوع لان الميسور لا يسقط بالمعسور ولقوله صلح اذا امرتكم باسم  
 فانتم امنتم ما استطعتم الحديث لا احفظ لفظه الاذن ولان الحديث المار  
 انقاي دل على جواز ذلك فتأمل وقيل اذا لم يقدر على الركوع والسجود فيصلي  
 قاعدا ويوحى ايماء ولم اجعل لهذا دليلا يعتدل عليه واذا صلى قاعدا في ركعة

الاقماء الا اذا لم يستطع غيره وليس بعد التحويل دعاء الاستفتاح ثم  
 التعوذ وليس لها اي لكل مصلي والمأموم يقرأ ذلك اذا كان موافقا فان شفع  
 الامام في القراءة فلا يسن له ذلك بل يقرأ الفاتحة ثم ينصت وقال الشافعية  
 يسن له ايضا اذا ادرك الامام في القيام ولم يخف فوت قراءة الفاتحة وبعضها  
 وقوله صلح لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب يرد عليهم وقد ورد الافتتاح بأدعية  
 كثيرة ايها فعل فقد احسن والتزام الحنف سبى ان الله وبالله وبمحمد وبآل  
 الالتفات الى ادعية اصم واخفى منه ما يقضى منه العجب ولو افترق بدعاء  
 غير ما ثور ولا مناقض للصلاة كفاة والاولى المأثور منه اللهم باعد بيني  
 وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي  
 كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج والماء  
 البارد واخرجه الجماعة ان الترمذي ومنه الله اكبر كبريا والحمد لله كثيرا

وسبحان الله بكرة واصيلا وقال الشافعية افضلها ما رواه على كرم الله وجهه  
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة قال وبجيت وبكهي  
للذي قطر السموات والارض حنيفا مسلما وانا من المسلمين اجبت  
ونسبكي وحياي وعما في الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من  
المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربى وانا عبد لا ظلمت نفسي  
واعترف بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني  
لاحسن الاختراق لا يهدي لاحسنها الا انت واهرب عني سيئها لا يصرف  
عني سيئها الا انت لمبيك سعد بك والخير كله في يديك والشر ليس اليك  
انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك ثم ذكر دعاء البركة  
الى اخر الحديث واقصر بعضهم على بعضه الى قوله وانا من المسلمين اخرج  
احمد ومسلم والترمذي وصححه فان شرد في التعمد او في القراءة قبله فاتاه  
ولم يقرأه لما ورد من رواية الى هزيمة محمد بن النكديز والتفردة اما التعمد  
فقد قال نعم اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم والحاشا  
الى سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلوة استغفر ثم  
يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزة ونفخة ونفخة  
رواه احمد والترمذي وقد روى التعمد بالفاظ كلها متقاربة وكلها معاذ خير  
فبايها تعوذكاه وهل يتعدى في كل ركعة قبل كل قراءة فالحديث واراد في  
فعله ذلك في اول ركعة لكنه لم يأن ما يدل على منع الاتيان في كل ركعة وعموم  
الاية يبدل على مشروعية ذلك قبل كل قراءة فالحاشا استجابا به في كل ركعة

كما هو من هب العطاء والحسن وابراهيم وراحم من اصحابنا الشوكاذ الاقتصار  
 عليه في الاولى والله اعلم ومنها القراءة وتتعين الفاتحة لكل ركعة اما مطلق القراءة  
 فقد اتفق الائمة الاربعة على فرضيتها في صلوة الامام والمنفرد في ركعتي الفجر  
 وفي الركعتين الاوليين من غيرها قال في رحمة الامة واختلفوا في اعدا ذلك  
 فقال الشافعي واحمد يجب في كل ركعة من الصلوات الخمس وقال ابو حنيفة  
 لا يجب القراءة الا في الاوليين قلت وكلام الهداية ظاهر في انها فرض في كل ركعة  
 وليس الخلاف الا في تعيين الفاتحة وسياتي الكلام عليه ثم قال وعن مالك  
 امر اتيان احدهما كمن هب الشافعي واحمد والاخرى انه ان ترك القراءة في  
 في ركعة واحدة من صلواته سجد للسهر واجزأته صلواته الا الصبح فانه  
 ان ترك القراءة في احد ركعتيها استأنف الصلوة وما ذكرنا في المتن يعم القرائن  
 والنوافل فوجب قراءة الفاتحة في كل ركعة من السنن والنوافل الرباعية اما هم  
 السورة فسنة كما سياتي اما المأموم فقال ابو حنيفة لا يجب عليه القراءة سواء  
 تكبر الامام خافت بل لا تسن له بحال وكذلك قال مالك واحمد لكن كره مالك  
 قرائته فيما تكبر فيه الامام وان لم يسمع قرائته واستحب احمد ان يقرأ فيما خافت فيه  
 الامام والمعتدل عند اصحابنا والشافعي افاض القراءة على المأموم مطلقا تكبر  
 الامام ام اسر في كل ركعة وعن الاصم والحسن بن صالح ان القراءة سنة واختلفوا  
 في تعيين قراءة الفاتحة فيما ذكر فقال الشافعي ومالك واحمد في المشهور عنه  
 تتعين وهو المعتدل عند اصحابنا وقال الاصناف ان قرأ غير الفاتحة اثم واجزأه  
 صلواته وقال ابو حنيفة اقل ما يجزئ آية ولو قصيدة ولو بالفارسية فيكفي عند

مثل ملها ممتان او توجهت وباع سياء كما حكي القفال من الشافعية و  
 على هذا القول يجوز بعض الحنوف ان يقرأ آية هي كلمة ولكن آية هي حرف  
 واحد نحو ص اوق اون لانها آيات عند بعض القراء وكان رجال من الحنوف  
 يصلون فاذا قاموا توقف حتى قد ما يقرأ آية واحدة ان راكع فسأله رجل اى شئ  
 تقرأ وانت قائم قال اقول ساق ثم اركع فالسجين اشارة الى سبحانه اللهم  
 والالف الى الفاتحة والقاف الى سورة الاخلاص وقال محمد بن ابي يوسف قل ذلك  
 ثلاث آيات فصار آية طويلة واستدلوا على ذلك بقوله تعزوا اما تيسر  
 من القرآن قالوا ان الزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز لكنه يوجب العمل  
 فقلنا يوجبها اى فالواجب عندهم هو ما ثبت بالسنة والفرض ما ثبت  
 بالقران ونزاه الواجب انما والعبادة مجزئة بخلاف الفرض وهذا تفريق  
 بين احكام الشرع بلا دليل فانه لا يجوز التفريق بين الله ورسوله صلعم  
 والكل لم نعلمه الا بتوسط صلعم واحكام الشرع كلها من عند الله والله يقول  
 ولو تقول علينا بعض الأقاويل الآية وقال وما ينطق عن الهوى وقال  
 ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يغرقوا بين الله ورسوله الآية ونقول  
 الزام كيف زدت على كتاب الله ان تبتغوا باموالكم وقد رتتموه بعشرة دنانير  
 فصاعد ابرواية ضعيفة منكورة بل موضوعة وكيف زدت على كتاب الله والسارق  
 والسارقة فاقطعوا ايديهم ابرواية ضعيفة منكورة لا قطع في اقل من عشرة  
 دراهم وكيف زدت على كتاب الله للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقراب  
 ويوصيكم الله في اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين وقلتم ان الانبياء كانوا يورثون

واستند للتمتع على ذلك بخبر الواحد ونظائرهما كثيرة لوبينا كلها طال الكتاب  
 فأن قيل ان القرآن متواتر بالاسانيد المعتبرة فثبوتة يقييني بخلاف واحد  
 السنة قلنا ان الاحاد بالنسبة الى حال من بلغته قد تنفيد اليقين ايضا  
 ولو استوتبتا في ثبوت حديث منها لم يجوز لنا ان نثبت به على الامة حكما ولو نذا  
 فضلا عن الإيجاب وايضا استصحاب بقاء الحكم وعمومه انما هو ظني فرفع  
 هذا الظني لم لا يجوز بالسنة حتى لو سلمنا ان احاديث الاحاد المعتبرة ظني  
 وقد مر البحث في ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب وايضا استدلالهم  
 بهذه الآية لا يستقيم اذ فيه افتراض ما تيسر من القرآن وذلك مختلف  
 باختلاف الأشخاص فمن الناس من يتيسر عليه قراءة القرآن وثمنه  
 فيلزم افتراض هذا القدر عليهم وايضا استدلالهم بالآية على محل  
 النزاع هو صرف دلالة عن المراد منها ووضع لها في غيره وضعها وغاية  
 ما يمكن ان يقال ان ظن المجتهد اداة الى ما قال فهل يسوغ رد السان  
 الصحيحة وما تواتر من عمله صلح وعمل اصحابه بمثل هذا الظن و  
 الاجتهاد وايضا ذلك ان الله فرض على رسوله صلح اول ما فرض قيام  
 الليل اي معظه بان يزيد على نصفه واكتفى منه بقيام نصفه والنقص  
 منه قليل اي لم يكلفه التقدير اليقيني لان ذلك يقتضي كثير مشقة و  
 لم يكن حين ذلك ساعات فامتثل صلح امر به وقام هو واصحابه كل ليلة  
 حولا كاملا وقيل اقل وقيل اكثر حتى ومرت اقد امهم وسوقهم ثم خفف الله  
 عنهم ولنتم وجوب قيام الليل بقوله نعم في هذه السورة ان ربك يعلم ان تقوم

ادنى من ثلث الليل ونصف وثلاثة وطائفة من الذين معك والله يقدر  
 الليل والنهار سر علم ان لن تحصى فتاى عليكم الآية وعما يدل على نسخ قوله  
 ومن الليل فتعبد به فاقلة لك عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وقد كنت  
 الاحاديث المتواترة معنى وحكما على نسخ وجوب قيام الليل فان الله تعالى  
 افاضهم عن الحريم وعفا عنهم ما اوجبوا والتزموه من قيام الليل هو المراد  
 من قوله فتاى عليكم وما يزيد ذلك بيانا مرة بالتعبد زافلة والنافلة غير  
 الواجبة ثم حسن له ذلك بما يبعث همة بغاية النشاط والسرور باجعل  
 هذا التعبد من اسباب ما قد رة له يوم القيامة من المقام المحمود وهو خاص  
 له صلعم والمسبب تابع لسببه فلا تدخل الامة فى هذا الخطاب بالقصد  
 الاول فاستجاب التمسيد للامة انما هو من باب التماسى به صلعم واطلق  
 على صلوة الليل القيام لانه معظمها واشققها وذكره تلاوة القرآن فاذ اخفف  
 عنهم التلاوة فقد خفف عنهم القيام وعلى ذلك فالقاء فى قوله تعالى فاقروا  
 ما تيسر من القرآن للتفريع والتعقيب وانقاء لقيام الليل وصلوة على النبى  
 والاستحباب بعد الافتراض والاميجاب والمراد بما تيسر من القرآن ما سهل  
 عليهم من صلوة الليل والالزم ان تكون صلوة الليل مطلقا غير مشترعة  
 ولا مستحبة وهذا لا يقوله الاحتاف فتعين ان المراد بالقرأة فى هذه الآية  
 هى الصلوة والامر بالنسب بدليل الاحاديث الواردة لعدم وجوب قيام الليل  
 والمفظة لا يدل على حقيقته ومجازة معاجلة تقر فى الاموال والاحتاف غلطوا  
 فى تفسير المراد بالقرأة كما عرفت وغلطوا ايضا فى تعيين المقدار الذى يجزى

ويكتفى به لأنه على تسليم قولهم ان المراد بقراءة ما تيسر من القرآن هي قراءة  
القرآن في القيام في الصلوة يكون تقديرهم ما ذكره غلطاً بين ان ما تيسر  
من القرآن هو معظم صلوة الليل الباقية عليهم نفلاً واستحباً بافلاً ويجوز حمل  
القراءة المتيسرة على آية قصرية ككلمة او حرف كما هو مذهب الامام ابو حنيفة  
ولا على آية طويلة او ثلاث آيات قصار كما هو قول محمد وابي يوسف لان ذلك  
مخالف للعدل في اخذ معاني القرآن مما دل عليه سياقه وفحوى خطابه  
اما استدلالهم بقوله تعزفاً قراؤا ما تيسر من القرآن على القراءة في قيام المكتوبة  
فهم مخالف لمنطوق الآية ودلالة سياقتها لما عرفت من انها في صلوة الليل  
وجوباً ثم استحباباً ونفلاً واذا كان قراءة ما تيسر من القرآن يروى به هنا صلوة  
الليل فهو محاذ اسراده المتكلم فلا يجوز لنا حملها على غير ما اراده وان كان حقيقة  
وان كان يراد به القراءة في صلوة الليل فقد عرفت ما تقدم انه لا يطلق الجزء  
على الكل الا مزية تخصه ككونه اهمها ومعظمها وعليه فلا يعقل تحديده  
بما حذوه من آية قصيرة او طويلة وعندنا لا يصح ان يقال ان قيام معظم  
الليل شاق فاكثروا عن بقراءة آية هي كلمة او حرف ان هذا مما يجلب عنه كلام الله  
وايضاً العطف في قوله تعزفاً قراؤا ما تيسر منه واقبوا الصلوة يقتضي المغاورة  
ويعين المراد بقراءة ما تيسر منه هي صلوة الليل المستحبة وعليه فالنقد يسر  
صلوا ما تيسر من صلوة الليل واقبوا الصلوة المكتوبة وهذا ظاهر غابر عليه  
ومن رام غير ذلك فكلامه لا يخلو عن تكلف وعدول عن الظاهر فنقول ايضاً  
لا خلاف عندكم ان المصل اذا شرع في قراءة آية تعينت عليه ووجب عليه اتمامها



وكانت هي الفرض المعين عليه قراتها دون ما سواها من القرآن وأما كانت هي  
 فرضه بتعيينه ونشره فيها وذلك من عجب تناقضكم فهذا وسعكم إن تقولوا  
 بتعيين افتراض قراءة الفاتحة لتعيين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك  
 وسلمتم من التناقض والجحوة على مخالفة السان الصحيحة اللهم سلم سلم  
 واستدلوا أيضاً على عدم تعيين الفاتحة بما في حديث المسئ صلوته بلفظ ثم  
 اقرأ ما تيسر معك من القرآن والجواب أنه قد ورد في هذا الحديث نفسه أيضاً  
 بلفظ ثم اقرأ بالقرآن فقوله ما تيسر مجمل مبين أو مطلق مقيد أو مبهم مفسر  
 بذلك لكون الفاتحة هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها من قراته صلعم لها في كل  
 صلوة أو لعل ذلك في حق من عجز عن الفاتحة وكان يحفظ غيرها من القرآن  
 كما جاء في بعض روايات هذا الحديث أيضاً عند الجهر عن قراءة القرآن بلفظ  
 فإن كان معك قرآن والافاحمد لله وكبره وهله وقيل إن المراد بما تيسر ما زاد  
 على الفاتحة جميعاً بين الأدلة لأن حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة  
 قال في النبل وهذا الكلام إنما يحتاج إليه على القول بأن حديث المسئ صلعم  
 يصرف ما ورد في غيره من الأدلة المقتضية للفرضية وأما على القول بأنه  
 يؤخذ بالزائد فالزائد فلا إشكال في تحتمل المصير إلى القول بالقرضية بل القول  
 بالشرطية لما عرفت انتهى وإذا عرفت أن الأدلة لا تدل ولا تتعين في محل النزاع  
 وإن حديث المسئ صلوته لا يجب أن تحصر فروض الصلوة وواجباتها فيه  
 ولا تلغى به الزيادات إذا وجدت في غيره من الأحاديث المعتبرة فلنا في تعيين  
 الفاتحة وافتراضها واشتراطها في الصلوة حديث عبادة بن الصامت أن النبي صلعم



قال لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب قال في المنتقى رواه الجماعة وفي لفظ  
 لا ينجزي صلوة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح  
 وقد مرويت احاديث متعددة صحاح بمعناه وفي النيل زاد فيه مسلم وابوداؤد  
 وابن حبان لفظ فصاعد الكن قال ابن حبان تفرد به معمر عن الزهري راعيا  
 البخاري في جزء القراءة والحديث معروف من طرق اكثرها صحاح ولم ينقل  
 عن النبي صلح ولا عن احد من اصحابه ولا من بعده من يوثق به ترك  
 قراءة الفاتحة حتى ولا عن احد من الخلفاء في تعيينها ولا شك ان ذلك يعمل  
 مجرم عليه بآية الامامة وهن العمل هو مبين بالصلوة التي امر الله بها في كتابه  
 قالنا سلك قراءة الفاتحة الفادر على قرأتها هويتا راكعا ام راكعا او سجدا او ساجدا  
 صلح في بيان كتابه ولو كان يجوز انكتفاء بقراءة آية قل يا ايها الذين آمنوا  
 لوجد فيه نقل او عمل عن معصوم صلح او عن احد من اصحابه رتبة فهو  
 راي منكرو قد عرفت ما فيه ويقال للاحناف انهم تستدلون بمسند النبي  
 صلواته على عدم افتراض الفاتحة ثم تركونه في افتراض التمدد في فتاخذون  
 متى شئتم فتتركون متى شئتم وهل هذا الا شئ عجاب وفيما زادوا خلاف اي  
 اختلاف فواهل يجب قراءة شئ من القرآن زيادة على الفاتحة فقال بعض  
 اصحابنا يلزم ذلك وعزاه في النيل الى جمع من العلماء وكلامه يشعر  
 بترجم ذلك والسحق عندنا خلافه وانه لا يقو في القيام من القراءة غير الفاتحة  
 وقد عرفت ضعف الزيادة المذكورة ويمكن ان يقال المراد بقوله فصاعدا  
 على تسليم ثبوته دفع توهم حصر الحكم كما قال الحافظ وقد سبق الى هذا المعنى

البخارى فى جزء القراءة فقال ان قوله فصاعد انظرو قوله لا تقطع اليديا فى  
 ربع دينار فصاعد او يحل ذلك على الندب والا يستحب اجمعاً للحديث  
 انتهى ملخصاً من النيل وفيه وقد عورضت هذه الاحاديث اى احاديث  
 الزيادة على الفاتحة بما فى البخارى ومسلم وغيرهما عن ابي هريرة رضى قال  
 فى كل صلوة يقرأ فما اسمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ وما اخفى عنا اخفينا  
 عنكم وان لم يزد على ام القرآن اجزأت وان زدت فهو خير ثم قال وقد اخبر  
 ابو عوانة هذا الحديث كراهية الشيخين الا انه زاد فى اخره وسمعه يقول  
 لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وذكر ان الحافظ رحمه الله رفع الكل استشكل ذلك  
 بالنسبة الى جميع الحديث انتهى ملخصاً قلت واذا اظهر رفع ما اخرجه ابو عوانة  
 من قوله وسمعت اى النبى صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة الا بفاتحة  
 الكتاب وبعده وان زدت فهو خير فلا ريب ان ذلك صريح فى عدم لزوم  
 ما زاد على الفاتحة واين من ذلك واحسن واولى منه واصح منه صلى الله  
 عليه وسلم له عن القراءة خلفه الايام القرآن وسيأتى ذلك ولو كان ثم  
 غيرها من القراءة شرباً لاستثناة معها وحيث لا نعين انه لا يرد  
 غير الفاتحة وان استحب وبسم الله الرحمن الرحيم اية منها واذ يحكى  
 بها اختلاف الراحم عدم البهر أقول قد اختلف العلماء فى ان الامة هل هى  
 اية من كل سورة فى اولها ام لا بعد اتفاقهم على انها اية من القرآن فى سورة  
 النمل قال فى النيل وقد اختلفوا هل هى اية من الامة فقط او من كل  
 سورة او ليست يا اية قد هب ابن عباس وابن عمر ابن الزبير وطاوس وعطاء

ومكحول وابن المبارك وطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير  
براءة وحكى عن احمد واسحق وابي عبيد وجماعة من اهل الكوفة ومكة واكثر  
العراقيين وحكاة الخطابي عن ابى هريرة وسعيد بن جبيرة ورواه البيهقي  
في الخلافيات باسنادة عن علي بن ابى طالب رضه والزهرى وسفيان الثوري  
وحكاة في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة  
فقط وحكى عن الازواجي ومالك وابي حنيفة وداود وهوراية عن احمد  
انها ليست بأية من الفاتحة ولا من سائر السور في اوائلها وقال ابو بكر  
الرازي وغيره من الحنفية هي آية بين كل سورتين غير الانفال وبراءة  
وليس من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصيدة وحكى هذا عن  
داود واصحابه وهوراية عن احمد واعلم ان الامة قد اجمعت انه لا يكفر  
من اثبتها ولا من نفاها لاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفى حرفا جمعا عليه  
وان ثبت ما لم يقل به احد فانه يكفر بالاجماع انتهى فتأمل هذا الاخير الحق  
الامر لا مرية فيه لدرنيا كونها آية من الفاتحة ومن اول كل سورة غير سورة  
براءة قد علم علماء قطعيا نبوتها خطأ في المصحف القديم في اول كل سورة  
الابراءة تتفق القراء السبعة على قرأتها في اول كل سورة حين  
يقرأونها ابتداء وفي حالة الوصل بين اول سورة واخر سورة قبلها  
ومروى عن اكثرهم انها ومن لم يقرأها في هذه الحالة فعدم قرأته  
لا يكون دليلا قاطعا على انها ليست من السورة لاحتمال ان يكون تركها  
لانها مشتركة بين جميع اسور البراءة وان ذلك مما اختلفت فيه

القرأة في حالة الوصل رحمة بهذه الامة وعليه تكون حالة الوصل لم يجوز فيه الامر ان اعني قرأتها وتزكها لكل ما اختلف فيه القراء وهذا هو احسن ما يقال في الجواب عن اليراد بل هو المتعين وان كان لم يصرح به احد قبلي اى لم اقف عليه لاحد والله اعلم وبما ذكرناه يدحض التشكيك في نواتها قرأة اما ما استدل به المانعون النفاة لقرأتها في كل سورة من الاحاديث لم يصرح بالجهر بقرأتها في الصلوة او بعدّها من بعض آيات السور وذلك لا يدل على انها ليست بأية من كل سورة اما عدم الجهر فظاهر اما عدم التصريح بعدّها آية من سورة الملك فيظهر جوابه مما تقدم على ان الحديث من الاحاد المختلف في صحته فهو لا يصلح لمعارضته ما قد مناه من الاجماع على ثبوتها خطأ وقرأة على انها معارضة بأحاديث اثباتها في القرأة صريحاً كما في الصحيح عن قتادة قال سئل انس رضي الله عنه كيف كان قرأة النبي صلى الله عليه وآله كانت مد ان قرأ بسم الله الرحمن الرحيم حمد بسم الله ويمد الرحمن والرحيم وعن ام سلمة رضي الله عنها عن ابي داود نحوه مع زيادة بيان في ذلك في قرأة الفاتحة وقد قال صلعم انزلت على سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم انا اعطيناك الكوثر الى آخر السورة ثم قرأه احمد ومسلم والنسائي وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأه ابوداود والحاكم وصححه على شرطهما وقال فيه الذهبي اما هذا فتثبت وقال الهيثمي رواه البزار ايضا باسنادين رجال احدهما وبذا وذلك وعدم تعين ما استدل به النافون على النفي ثبت لدينا يقيناً ان البسملة

عنه  
قلت والاولى  
قرأتها وعليه  
مشي الحافظ  
من احكامنا  
حيث يقرأ فيها  
سورة اول كل  
سورة اذا كانوا  
في الصلوة ١٢٠

آية من الفاتحة كما هي آية من أول كل سورة غير البراءة وإنما اطلنا هنا بعض  
 الاطالة لما في ذلك من كثرة الاختلاف الذي رماه انضى بالنظر الى الجهر ولو هتكت  
 الباحثون الى ما ذكرناه أنفاً من الجواب عن شبهة اختلاف القراء في تلاوتها عند  
 وصل أول سورة يأخوما قبلها لما وقع والله أعلم هذا الاختلاف - أما مسألة  
 استحباب الجهر والسرار بها فألحاديت متجاذبة ومتعارضة فيها وعملاً من  
 قال بالسرار هو ما روى عن النس والرواية قد اختلفت القاطها عن فتاوة  
 يروى عنه أنه قال لم اسمع احداً منهم يجهر فتارة لا يجهر ولم يكونوا يستفتون  
 ببسم الله الرحمن الرحيم وتارة لم يكونوا يذكرون وتارة كانوا يسرون هذه  
 الروايات عن النس تدل على أن السرار بالبسملة هو النسبة لكن يضعف ذلك  
 ما رواه أبو سلمة قال سألت النس بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتي بالحمد  
 لله رب العالمين أو ببسم الله الرحمن الرحيم فقال انك سألتني عن شيء ما حفظ  
 وما سألتني عنه احد قبلك الحديث أخرجه الدارقطني وقال هذا صحيح الإسناد  
 كن في النيل فإذا كان هذا حال الراوي فلا يبعد لو قلنا أحاديث الجهر لسيما  
 وقد روى عن النس نفسه ما يدل على الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم  
 كما في الصحيح وقد تقدم أنفاً فلا تغفل وروى الشافعي بأستاده عن النفس  
 أيضاً قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلوة جهر فيها بالقرأة فلم يقرأ بسم الله  
 الرحمن الرحيم ولم يكبر في الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار  
 يا معاوية نقصت الصلوة اين بسم الله الرحمن الرحيم واين التكبیر اذا <sup>خففت</sup>  
 ورفعت فكان اذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر واخرج

الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وقد رويت احاديث مرفوعة  
تدل على الجهر بالبسملة في الصلوة وقد اختلف في صحة بعضها ولا شك في  
ان مجموعها صالح لا يحتاج الى تعديل فلا يبعد تقدّمها على ما روي عن النس في عدم  
الجهر لان المثبت مقدم على النافي لاسيما وقد اعترف النس بعدم حفظه  
لذلك وثبت الجهر عند المهاجرين والانصار مقدم عليه وروايتهم عندهم  
اعترف بذلك ايضا فرواية الجهر عنه مقدم على غيرها لما عرفت لكن اقل  
وفيه ان النس لم يحفظ عدم الجهر ولا حفظ الجهر ما روي عنه في الصحيح ليس  
فيه لفظ في الصلوة والاحاديث الباقية التي استدل بها على الجهر كلها ضعاف  
لا تقوم بها الحجة قال في النبل وقد جمع القرطبي مما احاصله ان المشركين كانوا  
يحضرون المسجد فاذا قرأ رسول الله صلعم قالوا انه يذكر رحمن الائمة يعنون  
مسيلا فامر ان يخافت ببسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر بصلواتك  
ولا تخافت بها قال الحكيمة الترمذي فيقه ذلك الى يومنا هذا اعلى ذلك الرسم و  
ان زالت العلة وقد روي هذا الحديث الطبراني في الكبير والوسط عن عبيد  
ابن جبير قال كان رسول الله صلعم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وكان  
المشركون يهزؤون بمكاء ونصديية ويقولون نحن يذكرون الله الائمة وكان مسيلا  
الكناب يسمى رحمان فانزل الله ولا تجهر بصلواتك فتسمم المشركين فيهمز اولك  
ولا تخافت عن اصحابك فلا تسمعهم اذ ابن جبير عن ابن عباس فذكره النيسابوري  
في التيسير وهذا جمع حسن ان حرمان هذا كان السبب في ترك الجهر وقد قال  
في مجمع الزوائد ان رجاله موثقون قال الزيلعي الخفي هناك في اسرار البسملة

أحاديث منها حديث عبد الله بن مغفل حسنة الترمذي ومنها حديث  
 عائشة رضي الله عنها ومما أحديث أبي سعيد بن المولى الخراساني  
 منها حديث أبي هريرة حسنة الترمذي وصححه الحاكم وابن حبان ومنها  
 حديث النس الذي ذكر أنفا وحديث النس الذي ذكر فيه الجهر ليس فيه  
 قوله في الصلوة فلا حجة فيه وأما ما روى الشافعي من حديث معاوية  
 بن وهب عن علي بن خنيس ضعفه النسائي وابن معين والدارقطني وابن المديني  
 مع اضطراب في أسنده فلا تقوم به الحجة ثم ذكر كلاماً طويلاً قال شيخنا  
 ابن القيم في الهدى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم  
 تارة ويخفيها أكثر مما يجهر بها ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائماً فتحصل ما ذكرناه  
 أنه سيان عندنا ما فعل من كهر وأسرار والأسرار راجح وأكثر ولا ينسقط  
 عن الإماموم ولو مسبقاً قد تقدم ذكر اختلاف العلماء في افتراض قراءة  
 الفاتحة في حق الإمام والمنفرد أما المؤتمرون فقال أبو حنيفة لا تجب سواها  
 الإمام أو خافت بل لا تنس له القراءة خلف الإمام بحال وقال مالك واحد  
 لا يقرأ إذا جهر الإمام استدلال المسقطون بقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا  
 له وأنصتوا الآية ويقولون عوا إذا قرأوا نصبتوا وقوله عوا هل قرأ معي أحد منكم  
 اتفاقاً قال رجل نعم يا رسول الله قال فإني أقول ما لي أناذع القرآن قال  
 فأنتمي الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجهر فيه من الصلوات  
 بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو داود والنسائي و  
 الترمذي وقال حديث حسن أما حديث من كان له إمام فقرأه الإمام بالقراءة

فهو ضعيف الاستناد ومع ذلك فالصحيح انه مرسل واستدلوا ايضا بقوله  
لما قرأ خلفه بعضهم بسبح اسم ربك الاعلى ايكمر قراوا ايكمر القارى فقال الرجل  
انا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالفنيها وهو متفق عليه واقول ان من افترض  
القرأة على الامام والمنقر دبقوله نعم فاقرأوا ما تيسر من القرآن لا يمكنه التقريب  
في إيجابها على الامام دون المؤخر لان قوله نعم فاقرأوا ما تيسر امر لكل مكلف  
فهو عام وذلك على ما يقتضيه مذاهبهم كقوله نعم اقيموا الصلوة فانه عام  
بالانفاق ولا فرق بين الامرين ولا يجوز له تخصيص الآية بخبر واحد مرسل ضعيف  
وهو قوله من كان له امام فقرأه الامام له قراءة لان التخصيص عند زيادة  
والزيادة نسبه ثم قوله نعم واذقني القرآن فاستمعوا له وانصتوا الآية عام بالنسبة  
الى المأمورين والمأمور به فلا فرق من حيث دلالتها بين امام ومؤتم ولا بين  
منقر وعاكف يتلوه في ناحية المسجد واذا تعارض عموم اليتين فأما ان يضرب  
بعض القرآن ببعض حيث لا دليل على النسبة وأما ان يجمع بينهما اذا امكن و  
لا شك ان الواجب لجمعهما امكن وهو ان نقول هذان الاستماع واجب لكن  
دلالة قوله نعم وانصتوا على قارئ القرأة المفترضة في الصلوة انما هي على سبيل  
العموم فلا يعارض صريح قوله نعم في الآية الاخرى فاقرأوا ما تيسر من القرآن  
اذا انصبت هذه دليلا لا فتراض القرأة في الصلوة كما هو مذاهب الاحناف  
ولا تعارض منصوص الاحاديث الصحاح كما هو مذاهب اصحابنا اهل الحديث  
بناء على ذلك فالقرأة فرض في القيام على كل مصلى بالقرآن والستة فيمنع  
ذلك من الامر بالانصبات في الآية الاخرى وليستتم فيما سوى ذلك من القرأة



كالسورة وما زاد على الفاتحة وهذا اجمع حسن لو وجد اذا فاعية وما ذكره  
 من قوله عواذ قروا فانصبتوا فكل ذلك هو مخروج على ما سملت الآية عليه اما ذكره  
 من منعه القراءة معه فانما ورد ذلك في قراءة السورة كما دل على ذلك لفظ الحديث  
 صريحاً وقوله ما لي انا زعم القرآن وقوله في الحديث الاخر فتقلت عليها القراءة ما يؤيد  
 ان ذلك في غير الفاتحة اذ يبعد من عامة الناس ان تختلط عليه قراءة الفاتحة  
 فضلاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ذلك فليس اخذ بها بأولى  
 ما هو اصح منها واصح الحديث عبادة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الصبح فتقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني اراكم تقرؤون وراء اما ماكم قال  
 قلنا يا رسول الله اي والله قال لا تفعلوا الا بامر القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ  
 بها ابوداود والنسائي وفي لفظ فلا تقرؤا بشئ من القرآن اذا هربت به الا  
 بامر القرآن رواه ابوداود والنسائي والدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات  
 ومن ذلك كله يعلم ان عملهم كان ان المؤمنين يقرأون بامر القرآن وغيرها  
 مما يقرأون امامهم فاقروا عليها وامر وابدانصمات فيما سواها وعليه يحمل حديث  
 من كان له امام فقرأه الا ما مله قراءة عني بها قراءة السورة بعد الفاتحة  
 واذا تأملت فيما ذكرنا علمت ان احاديث الامر بقراءة فاتحة الكتاب للامام  
 والمؤمن غير معارضة في الحقيقة بشئ لا يقرآن ولا يحدث وان ما اختاره  
 بعض اهل عصرنا من ترك قراءة الفاتحة للمؤمن في الصلاة الجهرية مما اذعاه  
 بانه من اهل الحديث مرجوح اما السبوق وهو من لم يدر ما مع الامام  
 من قيامه ما يكفي لقراءة الفاتحة بحسب القراءة المعتدلة ومن ادرك في الركوع

فمن الشافعية سقوط القراءة عن مع الاعتدال بركعتيه وأما غير الشافعية  
من أهل المذاهب فقد مناعهم سقوط القراءة عن المؤثر مطلقاً وكلهم  
قائلون بحرم قائماً ثم يهوى ليدرك الإمام في ركوعه وهل يسقط عن القيام  
والفأخية أم لا بد من قيام بعد التحريم بقدر الطمانينة والمعروف عنهم  
الاعتدال له بتلك الركعة وإن فاتته القيام والقراءة وهذا كما تراه مخالف  
لما تقدم من الأحاديث المصرحة بإفراض القيام والقراءة وإن من أهل  
بشيء من ذلك تلزمه الإعادة كما في حديث المسعى صلواته وقد صح حديث  
ما أدركته فصلوا وما فاتكم فاتوا أي يفرض أن يأتي بما فاتته من الفروض  
والشروط ويندب أن يأتي بما فاتته من السنان المستحبات إذا أمكن في كل  
الخير بلا تغيير لصورة الصلوة وهياتها أما قولهم أنه يكبر قائماً ثم يركع  
ليصير مدر كاً للوقوف فهو زيادة مخالفة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ومعصية أخرى لأمره صلعم أن المقتدى يدخل في الصلوة على الحالة التي  
يجد الإمام عليها وإن يتدأرك ما فاتته بعد صلوة الإمام وهو لا يقل خالفوا  
النبي صلعم في حالة الدخول في الصلوة وعصوا أمره بتركهم تدأرك ما فات  
وما يزيد حيرة أنهم سقطوا عند القيام والقراءة ولم يسقطوا تكبيرة الإحرام  
مع كون الكل سواء في الفرضية وإذا ساغ لهم هذا القدر من المخالفة في  
الدخول فلم يبق قولاً بأنه يكبر ويقوم ويقرأ بالعجلة ثم يشترك مع الإمام في  
السجدة الأولى والثانية أو في الفعدة التي بينهما كما يفعل بعض الجهل بأمر  
الصلوة وما استدلل المكتفون بأدراك الركوع الذي هو الاختفاء عن الأحاديث

فبعضها ضعيف لا يصلح للاحتجاج وبعضها غير متعينه دلالة لما ارادوه ومجرد  
 احتمال بعضها لا يصلح له ما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة الناصية على الجواب  
 القراءة والقيام وافتراضها وقوله صلعمها ادر كتم فصلوا وما فاتكم فاقموا وفي  
 السبل بعد ان ذكرها استدلوا به من قوله صلعم بلفظ من ادر لك ركعة من  
 الصلوة فقد ادر كها قبل ان يقيم الامام صلعمه قال وليس في ذلك دليل لمطلوبهم  
 لما عرفت ان مسمى الركعة بجميع اذكارها واوركانها حقيقة شرعية وعرفية وهما  
 مقدمتان على اللغوية كما تقر في الاصول فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة  
 وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي فان قلت فاي فائدة على هذا في  
 التقييد بقوله قبل ان يقيم الامام صلعمه قلت دفع توهم ان من دخل مع الامام  
 ثم قرأ الفاتحة وركع الامام قيل فراعته منها غير مدرك اذا تقررت لك هذا علمت  
 ان الواجب الحمل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما تحصل  
 به البراءة من عهدة ادلة وجوب نقيام القطعية وادلة وجوب الفاتحة انتهى  
 بما اردته وما ذكره مرجع متعين لذلك والله اعلم اما استدلالهم بحديث ابي بكر  
 حيث احرم خلف الصف مخافة ان تفوته الركعة ثم تقدم الى ان دخل الصف  
 وقوله صلعم زادك الله حرصا ولا تزل ولم يامر باعادة الركعة فليس فيه دلالة  
 على مطلوبهم لانه لم ينقل انه اعتد له بتلك الركعة وهو لم يدعه الا بزيادة  
 الحرص على حب الاسراع الى الطاعات فقط واما خصوص ذلك الفعل فقد  
 نهاه عن العود اليه قلت وقد ورد ما هو تنقيض ما ادعوا به مما هو شبيه ببعض  
 ما استدلوا به من حيث السند وبالجمل فالحق انه لا يعتد بركعة المسبوق

الذي فاتته القيام والقراءة والامر واخبر بما ذكر وان شئت الزيادة فعلين  
 بالنيل ويجب ترتيب الفاتحة وموالاتها الترتيب هو ان يأتي بها على نظمها  
 المعروف للاتباع ولا نه مناط العجاز وهو واجب في تلاوة جميع القرآن ولو خارج  
 الصلوة الا انه في الصلوة من العامد تلاعب واستهانة فهو يبطل الصلوة  
 وان لم يكن عامدا فلا ويعيد القراءة فان بعد الفصل كان لم يتذكر ذلك  
 الا بعد ركوعه لم يعتد له بتلك الركعة اما موالاتها فهو ان لا يفصل بين شيء  
 منها وما بعده مما يسمى به انه معرض عن الاتمام الا لعذر كسهو فان ترك  
 شيئا منها سهوا اعادة مع ما بعده ان لم يبطل الفصل فان طال استأنف  
 فلو شك في السملة انشأها فأكملها مع الشك استأنف لذلك كله ما عرفت  
 من وجوب الترتيب والموالاة ولا بد من اراءة الذمة باليقين الا لعذر او  
 الاثيان بما يتعلق بالصلوة فالاول كسهو او جهل او اعياء والثاني كتأسيب  
 لقراءة امامه وفتحه عليه وكسجودة معه للتلاوة وكسؤال رخصة او استعانة  
 من عذاب عند قراءة امامه اتيه ما ليس الترتيب فالذي يقرأ الفاتحة او  
 السورة بالحجالة هو يخالف السنة ولو جازت صلواته مع كراهة وقد دل  
 على ذلك الكتاب وحديث قتادة قال سئل النبي كيف كان قراءة النبي  
 صلعم قال كانت مد ان قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الحمد بيت رواه  
 البخاري وفي الباب احاديث وثلاث مسكتات احدها بعد التحريم اي ويقرأ  
 فيها بداء الافتتاح وقد مر ذكره والثانية بعد الفاتحة قال في زاد المعاد قد قبل  
 انها اجل قراءة لما موم فعلى هذا ينبغي تطويلها بقدر قراءة الفاتحة اقول يمكن

ان يكون هذه السكته ادبا وتعظيما وانتظارا لاجابة الدعاء كما يفعل المحضر السلاط  
 العظام ويمكن ان يكون لاجل قراءة التسمية على قول من يجتاز امراس ربها والثالثة  
 بين الركوع واخر السورة اى لراحة النفس وهى سكتة لطيفة فمن لم يذكرها  
 فلقصرها ومن اعتبرها جعلها سكتة ثالثة كذا فى الزاد قال فلا اختلافا بين  
 الرائيين وهذا اظهر ما يقال فى الحديث وقد صرح حديث السكتتين من رواية  
 سمرق وابى بن كعب وعمران بن حصين ذكر ذلك ابو حاتم فى صحيحه عن سمرق بن  
 جندب وقد قال تبين ان اخر ما روى حديث السكتتين عن سمرق بن جندب  
 وقد قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتة اذا كبر وسكتة اذا  
 فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين وفى بعض طرق الحديث فاذا  
 فرغ من القراءة سكت وهذا كالمحمل واللفظ الاول مفسر مبين ولهذا قال  
 ابو سلمة بن عبد الرحمن للامام سكتتان فاعتنوا فيها بقراءة انما تحته الكتاب  
 فى افتتاح الصلوة واذا قال ولا الضالين على ان تعيين محل السكتتين انما هو  
 من تفسير قتادة فانه روى الحديث عن الحسن عن سمرق قال سكتتا جفطتها  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكر ذلك عمران فقال حفظناها سكتة فكتبنا الى  
 ابى بن كعب بالمدينة فكتب الى ان قد حفظ سمرق قال سعيد فقلنا لقتادة  
 ما هاتان السكتتان قال اذا دخل فى الصلوة واذا فرغ من القراءة ثم قال بعد  
 ذلك واذا قال ولا الضالين قال وكان يحبه اذا فرغ من القراءة ان يسكت حتى  
 يأتوا اليه نفسه ومن يحتج بالحسن عن سمرق يحتج بهذا انتهى وليس من عقب  
 الفتحة امين ومع تأمين الامام اى يؤمن مع تأمين الامام وان كان فى انشاء

قراءته الفاتحة وقد تقدم ان قراءته لا تنقطع بذلك الحديث ابى هريرة ان رسول الله  
صلعم قال اذا امن الامة فامتنوا فان موافق تأمينة تأمين الملائكة وعظمت تقدم  
من ذنبه ويجهرباه في الجهرية خلاف الاحتاف واستدل بعضهم واخر فقال  
لما رويناه من حديث ابن مسعود ان الامة ليس بأسرع المتعوزة والتسمية تأمين  
وربنا لك الحمد مع انه ليس بحديث بل رأى روى عن بعض العلماء ولم يرو  
احد عن ابن مسعود لا موقوف ولا مرفوعاً ويزيد عليهم ما رواه ابو هريرة قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تلا غير المعصوب عليهم ولا الضالين قال  
أمين حتى يسمع من يليه من الصف الاول اخروجه ابوداود وابن ماجه وقال  
حتى يسمعها اهل الصف الاول فيرتجها المسجد واخروجه الدارقطني وقال السادة  
حسن والحاكم قال صحيح على شرطهما والبيهقي وقال حسن صحيح كذا في النيل في الباب  
احاديث صحيحة فلا مندوحة لاحد في مخالفتها وتقليد النبي صلعم يغني عن تقليد  
ابى حنيفة ولا يبين سورة بعد الفاتحة في كل ركعة من صلاة ثنائية وفي  
الاوليين من غيرها هذا في الفرائض واما في النوافل فيبين قراءة السورة  
في كل ركعة ولو كانت رباعية كحديث عائشة ثم يصلي اربعاً فلا تسأل عن  
حسنهن وطولهن ولو اكتفى على قراءة الفاتحة يجوز في الباب حديث  
جابر بن سمرق قال قال عمر اسعد لقد شكوك في كل شئ حتى الصلوة قال  
اما انا فامد في الاوليين واحذف في الاخرين ولا الوما اقتنيت به  
من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صدقت ذلك انظر اليك  
او ظني بك متفق عليه وقد صححت الاحاديث الكثيرة من فعله بخلاف

فلا تطيل بذكورها وإذا كانت جهرية أوفى حكمها جهر بهما إمام ومنفرد  
 اتفاقا لا يتعارف في ذلك أي ليس الجهر لمن ذكر بقراءة الفاتحة والسورة في كل  
 ركعة من الصلوة الثنائية وفي الأوليين من غير الثنائية إذا كانت الصلوة  
 سجدة كصلوة الليل والجمعة والعيدين والكسوف والاستسقاء ونحو ذلك  
 من صلوة النهار الجهرية ولو نام عن صلوة الصبح مثلا وصلاتها بعد طلوع  
 الشمس فهي في حكم الجهرية وقد صحت الآثار في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم على  
 ذلك العمل المعروف عن جماهير المسلمين ورحمهم بعض الأحناف أينما  
 وقال بعضهم إذا نام عن صلوة الصبح وصلاتها بعد طلوع الشمس فلا يجهر  
 ورحمهم بعضهم والوقوف بالقياس والنص هو الأول وقد ناذعني في هذا  
 بعض المفكرات المتعصبة فآرأيتهم نصوص فقهاء الأحناف الزامًا لا احتياجًا  
 وقلت لنا في ذلك حديث صحيح يقتضي الجهر من نام عن صلوة أو نسيها  
 فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها فسكتوا وبهتوا والله يحق الحق ويبطل الباطل  
 وأدريس الأسرار فلو جهر في السرية أو سر في الجهرية كركعة ولا يضره لو فعل  
 ذلك سر أو علن أحناف يوجب سجدة السهو ولا بأس لجهر يائية أو ما دون ذلك  
 في السرية بل ليس كما هو ما ثور عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس التطويل للمنفردين  
 إمام المحصورين رضوا به والتوسط أولى والتخفيف لعارض من سفر وغيره  
 ولو في أثناء الصلوة كما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم بكاء الصبي فيخفف مخافة  
 أن تنفث أمه لما التطويل للمنفردين إمام المحصورين فسيأتي الكلام عليه  
 إن شاء الله تعالى في باب صلوة الجماعة وأما التوسط في القراءة وكذا التخفيف بالعارض

وكذلك سائر الصلوة ينبغي ان يكون طولها والتوسط والتخفيف فيها على النسبة  
 ما كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم قال في زاد المعاد وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ  
 في الفجر بخمسين آية الى مائة آية وصلاتها بسورة ق وصلاتها بالروم  
 وصلاتها بأذ الشمس كورث وصلاتها بأذ لزلت في الركعتين كليهما وصلاتها  
 بالمعوذتين وكان في السفر وصلاتها فافتتح بسورة المؤمنين حتى بلغ ذكر موسى  
 وهارون في الركعة الاولى اخذته سعاله فركع وكان يصليها أيوم الجمعة  
 بالآية تنزيل السجدة وسورة هل اتى على الانسان كاملتين (زاد الطبراني  
 وكان يدبر على ذلك قال الهيثمي وتبعه الحافظ رحمه الله ثقاً) ولم يفعل  
 ما يفعله كثير من الناس من قراءة بعض هذه وبعض هذه وقراءة السجدة  
 وحدها في الركعتين وهو خلاف السنة أي ما يفعله كثير من الناس مما ذكره  
 وأما ما يظنه كثير من الجهال ان صبح يوم الجمعة فضلت بسجدة فجعل عظيم  
 انتهى ببعض زيادة وأما صلوة الظهر فكان يطيل قرائتها أحياناً حتى قال أبو سعيد  
 كانت صلوة الظهر تقام في ذهاب الى البقيع فيقضى حاجته ثم يأتي أهله  
 فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى مما يطيلها ثم إذا مضى كان يقرأ  
 فيها تارة بقدر الآيات تنزيل وتارة بسبح اسم ربك الاعلى والليل إذا يغشى وتارة  
 بالسماء ذات البروج والسماء والطارق وأما العصر فعلى النصف من قراءة  
 صلوة الظهر إذا طالت وبقدرها إذا قصرت وأما المغرب فكان هديه فيها  
 بخلاف عمل الناس اليوم فإنه صلها مرة بالأعراف فركعتين ومرة  
 بالطور ومرة بالمرسات قال أبو عمر بن عبد البر في عن النبي صلى الله عليه وسلم



في المغرب بالمصر وان قرأ فيها بالصافات وان قرأ فيها بالنجم اللخاني وان قرأ فيها باسم ربك الاعلى  
 وانه قرأ فيها بالتين والزيتون وانه قرأ فيها بالمعوذتين وانه قرأ فيها بالموسيات  
 وانه كان يقرأ فيها بقصائر المفصل قال وهي كلها آثار صحاح مشهورة انتهى قال  
 فيه واما المد او ممة على قراءة قصائر المفصل في المغرب فهو فعل مروان بن  
 الحكم ولهذا انكر عليه زيد بن ثابت وقال مالك تقرأ في المغرب بقصائر المفصل  
 وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بطولي الطويلتين قلت وما طولى  
 الطويلتين قال الاعراف وهذا حديث صحيح رواه اهل السان وذكر النسائي  
 عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بسورة الاعراف فرقها في الركعتين  
 قلت وكذلك الاحناف يتبعون البدعة المروانية في قراءة المغرب ويتروكون  
 السنة النبوية وفقهم الله للتباعد وترايا ابتداء واما الصلوة العشاء الاخرة  
 فقرأ فيها صلح بالتين والزيتون ووقت لمعاذ فيها بالشمس فتحمها وبسم اسم  
 ربك الاعلى والليل اذا يغشى ونحوها وانكر عليه قراءتها بالبقرة بعد ما صل  
 معه ثم ذهب الى بنى عمرو بن عوف فاعادها لهم بعد ما مضى من الليل فاشاء الله  
 وقراء البقرة ولهذا قال له افتان انت يا معاذ فتعلق النقادون بهذه الكلمة  
 ولم يرتفتوا الى ما قبلها ولا ما بعدها واما الجمعة فكان يقرأ فيها بسورة الجمعة  
 والمنافقين وسورة سبم والغاشية والاقصا على قراءة او اخر السورتين  
 من بابها الذين امنوا الى اخرها فلم يفعلوا قط وهو مخالف لهدي الذي كان  
 عليه يحافظ واما قراءة الاعيان دفنارة كان يقرأ سورة ق واقربت كاملتي وتارة  
 بسورة سبم اسم ربك والغاشية وهذا هو الهدي الذي استمر عليه الى ان لقى الله

عز وجل لم ينسخه شيء وبهذا اخذ به خلفاؤه الراشدون من بعده ولو كان  
تطويله صلعم مشوخا لم يخفف على خلفائه الراشدين ويطعم عليه النقادون  
واما الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرة ان النبي صلعم كان يقبل  
في الفجر والقرآن المجيد وكانت صلواته بعد تخفيفا فالمراد بقوله بعد اي بعد  
الفجر اي انه كان يطيل قراءة الفجر اكثر من غيرها وصلواته بعد ها تخفيفا وهذا  
الاخبار هو الذي يدل عليه السياق فلا يجوز العدول عنه الى ما لا يقتضيه  
كقول بعضهم ان صلواته بعد ذلك اليوم كانت تخفيفا اذ لو كان هذا هو المراد  
لاحتج الى قرينة تدل عليه ولما خفي على خلفائه الراشدين وغيرهم من كبار  
الصحابية وقراء عمر بن الخطاب في صلوة الفجر حتى كانت الشمس ان تطلع  
فقال لو طلعت ما وجد تناغافين واما قوله صلعم ايكم امر الناس فيلخفف  
وقول انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخف الناس صلوة في تمام  
فالتخفيف امر نسبي يرجع الى ما فعله النبي صلعم واطب عليه لا لشهوة  
الما مومنين فانه صلعم لم يكن يامرهم بامر ثم يخالفه وقد علم ان من ورائه  
الكبير والضعيف وذو الحاجة فالذي فعله هو التخفيف الذي امر به فانه  
كان يمكن ان يكون صلواته اطول من ذلك باضعاف مضاعفة فبقي تخفيفه  
بالنسبة الى اطول منها وهدية الذي كان واطب عليه هو الحاح على كل تنازع  
فيه المتنازعون ويدل عليه ما رواه النسائي وغيره عن ابن عمر قال كان يامرنا  
رسول الله صلعم بالتخفيف ويؤمنا بالصافات فالقراءة بالصافات من التخفيف  
اي كان يامرهم بانتهى من الزيادة في القراءة ونقصان ما فيها فحصل من ذلك

ان السنة ان يفعل ما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقد ورد انه كان يقرأ أحياناً  
 بقصائر المفصل وأواسطه وذلك بما يقتضيه الحال والحل بحسب ما يراه  
 المصلحة وهو ما أخفف ثقلها تمام تكون صلواته فمن تتبع فعله في ذلك المصلحة  
 ولم يخل بواجبات الصلوة وسننها التي لم يتركها صلى الله عليه وسلم في أخف ما أخفف من  
 صلواته ولم يحرص على ولوية في مقدار صلوة نقلت مطولة أو مخففة فقد أصاب  
 السنة وكذا الظن بشيخنا ابن تيمية حيث نقل عنه انه كان أخف الناس بالصلوة  
 وقد روى ابوداود من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده انه قال  
 ما من المفصل سورة صغيرة ولا كبيرة الا وقد سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يؤمر الناس بها في الصلوة المكتوبة وقد خصصوا الخفاف والشوافع  
 استحباب بعض القرآن لبعض الصلوات ولم يأتوا على هذا التخصيص بحجة  
 تعين ما زعموه وخصصوا استحباب قراءة قصائر المفصل للمغرب واستدلوا  
 بكتابه عمري الى موسى الاشعري الحديث مراده عبد الرزاق لكن استعادة  
 ضعيف ومنقطع وقد لفقوه ودرجوا فيه زيادة ان ليست منه وهي مرثية  
 بروايات ضعيفة واشبه ما يذكر في هذا الباب حديث سليمان بن يسار  
 عن ابي هريرة قال ما رأيت رجلاً أشبه صلوة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من فلان الا ما مر كان بالمدينة قال سليمان فصليت خلفه  
 الحديث وفيه ويقرأ في الاوليين من المغرب بقصائر المفصل الى آخره  
 مراده احمد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة قلت وليس فيه  
 دلالة على ما ذكره لان سليمان إنما ذكر انه صلى خلفه بعد ان اختبره

ابو هريرة ولم يذكر انه بقي يصلي خلفه دائماً وقراءة القصص احياناً في المغرب  
 ما تقرر وقوله كان يطيل الاوليين من الظهر الحديث لا يدل على المد اوفة  
 لجواز ان يكون اخباره عن خصوص تلك الصلوة التي صلاها خلفه ايضاً  
 الاستدلال بهذا الحديث لا يتم الا اذا سلم انه اشبه صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في جميع اجزاء صلواته وهذا غير مسلم وان اياه ردية رآه وسمعه يقرأ دائماً  
 بما سمعه يقرأه سليمان حين صلى خلفه وايضاً لم يذكر سليمان ان صلى خلفه  
 صلوات متعددة ولا دوام على الصلوة خلفه وليس في الحديث ما يبين  
 ذلك وقد عرفت ما كان يفعله ويقرأه النبي صلى الله عليه وسلم في جميع الصلوات فعرفت  
 انه لم يكن ليتقدم بقراءة صنف من سور القرآن في صلوة مخصوصة فلو  
 ذلك الامام اشبه صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يقتضي ان كان يتحوى في صلواته  
 على نحو ما كان يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ومثلاً عدم الاقتصار والمد اومة على قصار  
 المفصل ولعل اياه ردية رآه يصلي كذلك فقال فيه ما قال وان لمن اعظم  
 الظلمة توت السان الصبيحة الصريحة في بيان صلواته صلى الله عليه وسلم حتى ما حرم انه  
 اخوها قراءة في صلوة المغرب هي سورة والمرسلات لاجل اشعار كان بالاستمرار  
 والمد اومة وقد قد مناه في ذلك وانه لا يتم استدلالهم بهذا الحديث بهذا  
 اذ لم يعارضه ما هو مثله واصح منه فيما بالك اذا عارضه ذلك كما في البخاري  
 وغيره من التكرار زيد بن ثابت على مروان موافقته على قصار المفصل في المغرب  
 او قد تقدم ذلك وانه من سنة مروان لا من سنة النبي صلى الله عليه وسلم فنعوذ بالله  
 من سنان ذوي الفتن وان يطيل اولى الاوليين وهما على ما بعد ذلك الحديث

ابى قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاوليين بآه الكتاب  
 وسورتين وفي الركعتين الاخيرين بفتحها الكتاب ويسمعنا الآية احياناً ويبطئ  
 في الركعة الاولى ما لا يطيل في الثانية وهكذا في العصر هكذا في الصبح متفق عليه  
 وقوله ويسمعنا الآية احياناً قال في النيل فيه دلالة على جواز الجهر في السنة  
 قلت والامر كذلك ما لم يجعل ذلك شعراً دائماً وفيه رمد على الاحتياط و  
 الذين جعلوا السر في الصلوة السرية واجباً او شرطاً وعلى من اوجب في الجهر  
 سجود السهو ومن الاحتياط من يبالغ في السر حتى لا يسمع نفسه ومثل  
 هذه الصلوة غير جائزة لان كل ذكر واجباً كان غير واجب لا يعتد به  
 ما لم يسمع نفسه فلو صح الحروف فقط ولم يسمع الصوت فكانه لم يقرأ  
 شيئاً لان ادنى القراءة ان يسمع نفسه وقيل بل من يلبه وان كنت اصل  
 الظهر والعصر مرة فجهرت احياناً بآية او نصف آية في اثناء القراءة ادعاني  
 رجل وقال كيف هذا في الصلوة السرية فقرأت عليه هذا الحديث فسكت  
 وانا والله اذا بالغت في السر لا اجد ذوقاً في الصلوة ولا يعارض هذا الحديث  
 احاديث استواء المقروء في الركعتين الاوليين بجواز اختلاف صفة القراءة  
 ولما اختصت به الاولى من دعاء الافتتاح اما تخفيف الاخيرين فلحديث  
 ابى سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلوة الظهر في الركعتين  
 الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخيرين قدر قراءة خمس عشر  
 آية او قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر قراءة  
 خمس عشرة آية وفي الاخيرين قدر نصف ذلك رواه احمد ومسلم وفيه دلالة

واضح على استحباب قراءة القرآن مع الفاتحة حتى في الركعتين الاخريين من  
الفرائض الرباعية وعدم وجوب الاختصار على الفاتحة فيها كما زعم بعض  
الناس فاحفظ ذلك والله اعلم وليس ان يقف عند آية الرحمة وآية العذاب  
فيسأل عند الاولى وليستعين عند الثانية كحديث حذيفة قال صليت  
مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه وما مر بأية رحمة الا وقف عند هائسأل  
ولا آية عذاب الا تعوذ منها قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي قال  
في النيل اخبرني مسلم ايضا قلت هذا يعمر الفرائض والنوافل وورد ان النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول ان عذاب ربك لواقع ماله من دافع في الصلوة طول الليل  
ويبكي وكذلك لا بأس بتكبير الآية مرتين او ثلث مرات فصاعدا والعجب من  
القراء والحفاظ في هذا الزمان من الفساد انهم لا يقفون عند قراءة القرآن في  
الصلوة لا عند آية رحمة ولا عند آية عذاب كما في الفرائض ولا في النوافل حتى  
ان بعضهم لا يقف على الوقوف اللازمة ويفسد صلواته وصلوة من خلفه  
مثلهم كمثله الذي كان يوم الجاهلين في التراويح ويقراء الكافية بدل القرآن  
اذ اتي اقاوى واقتدى به فلما شرع يقرأ الكافية فتم عليه فقرأ الامام نصفه ونصفك  
هوؤلاء القوم جاهلون فسكت ان الله واذ اليه راجعون وليس في شئ من الصلوات  
سورة بعينها لا يجوز غيرها سوى الفاتحة لما قد مداه في ذلك واذا التزم القراءة فقد  
ختمت اذكار القيام قال شيخنا ابن القيم رحمه الله افضل اذكار الصلوة اذكار القيام  
واحسن هيئات المصلية هيأة القيام فخصت بالحمد والثناء والمجد وتلاوة كلام الله  
جل جلاله ولهذا نفى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود لانهم عالتا في خفض

ونظا من وانخفاض اى فلا يليقان لعظمة تلاوة القرآن وانما شرع فيها من الازكار  
ما هو من اسبب لها وسياق ومن فروض الصلوة الركوع مرة في كل ركعة الا في صلوة  
الكسوف كما سياتى دل على ذلك الكتاب والسنة واجمعت عليه الامة وهو لغة  
الانحناء وشرعا الانحناء الخاص وهو كالسجدة تارة يكون للعبادة وتارة على  
طريق التقية والاول كفر لغير الله والثاني حرام وفسق لغيره واقله ان ينحن لمي  
القائم بحيث تنال راحتيه وركبتيه مع الطمانينة وفاق الائمة الثلاثة لقوله  
صلعم في الحديث الصحيح المتفق على صحته ثم امركم حتى تطأن راکعا قال ذلك  
صلعم مع ما لبعض من جهل ما تجزى به الصلوة فالطمانينة من هيات الركوع  
الذى لا يكون نثر عيا الا بها للقادر وفي الصحيح رأى حذيفة سر جلا لا يتم الركوع  
والسجود فقال ما صليت ولومت مت على غير الفطرة التي فطر الله عجل صلعم عليها  
وفي الباب سنن وانما غير معارضة بشئ يقول الاحناف بعد ما افتراض الطمانينة  
في غاية الضعف والاحاديث صريحة في رد ما ذهبوا اليه وكن اقوله وأركعوا  
واسجدوا لان الركوع انما هو وقفة المراكم بعد هويته وانحناءه الى الخ المعاو  
الذي ذكرناه ولا يقال لمن وصل حركة انحناءه ورفع حركة واحدة ان مراكم  
الركعة ولا شرعا ما لم يفصل بين حركة الهوى وحركة الرفع فقوله تعالى اركعوا  
معناه انهم الركوع في صلواتكم وفعل الركوع وتحصيله لا يكون الا بتيميزه عن  
البسوط وعن الرفع وهو سكون اعضاءه المتحركة وهذا هو اقل الطمانينة فاذا  
انتهت لزوم الطمانينة بالقرآن والسنة ووجب تقديرها بما قد مره الرسول صلعم  
اقوله صلعم كما رأيت في اصيل وما اشبه صلوة بعض الاحناف التي ليس فيها



تعديل بصلوة الحكوى الضال حيث غير وضع الصلوة واجاز ما لم يحجى اليه  
ولا احد من اصحابه ولا ادرى هل وقع نتيجة عدم افاض التعداد غير  
ان العوام صارت صلواتهم تلاعبا بالدين وهتكا لعظمة رب العالمين جل  
جلاله وما رأينا قوفة من الفرق الاسلامية ضيعت الصلوة كما اضاعتها بعض  
الاحناف حتى الرافض والخوارج فان صلواتهم اعدل واكمل من صلواتهم  
الاحناف وهذا مما نبكى عليه ونقول ان الله وان اليه راجعون ولا يقصد به  
غيرة اى لان الكتاب والسنة قد دلا على ان الركوع مقصود بذاته لا ليصل  
وذلك ظاهر لمن تأمل الامر بذلك فلو هوى لتلاوة ونحوها فجعل ركوعا  
لم يكفه وكذا لو هوى لقتل نوحية وجعله عند بلوغه حد الركوع ركوعا  
لم يكفه بل يلزمه ان ينتصب ثم يركع لانه لم يقصد ما امر به وقد قد ما اناه  
يلزم المقصد لذلك ومثل الركوع سائر الامور كالف في الصلوة لا يحسب له ما قصد  
ولو عرف بان لا يعرف نيته المستحبة من اول الصلوة صار فاما لو صرف  
بعده بنية قطع بها النية المستحبة من اول الصلوة كالذي ذكرنا في ذلك  
الفعل لا يكفيه لا تادية تركن قصد غيره وقوله منهجنا انما الاعمال بالنيات  
نص فيها ذكرناه واكمل ان يكبر رافعا يديه ويحجى واضعا يديه على ركبتيه  
مفرقا لاصابعها وان يحا في يديه عن جنبيه وان يسوى ظهره وعنقه و  
راسه وينصب ساقيه معتد بالقامة على ركبتيه لالتفات في ذلك كله عما  
التكبير عند الهوى الى الركوع فلهم بيت ابن مسعود قال رأيت رسول الله  
صلواته على كل ركعة وخفض وقيام وقعود رواه احمد والنسائي والترمذي وصححه



والاحاديث في هذا كثيرة وفي الصحيحين عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله إذا قام  
إلى الصلوة رفع يديه حتى يكونا بحذ ومنكبيه ثم يركبهما فإذا اراد أن يركع  
رفعهما أمثل ذلك وإذا ارقم راسه من الركوع رفعهما كذلك أيضاً الحديث  
وعن أبي مسعود عقبة بن عمرو أنه ركم فخا في يديه ووضع يديه على كعبيه  
وفجر بين أصحابه من وراء ركبتيه وقال هكذا رأيته رسول الله صلى الله عليه وآله  
عليه وسلم يصلي وقوله فخا في يديه يعني عن جنبيه أما تنوية الظهر والعنق  
فلحديث البراء عند أبي العباس السراج بأسناد صحيح أن النبي صلى الله عليه وآله كان  
إذا ركم بسط ظهوه ومن حديث وابصة عند ابن ماجة نحوه وفي حديث  
أبي حميد عند البخاري في صفة الصلوة قال ثم يركع ويضع راحتيه على  
ركبتيه ثم يجتدل فلا يصوب راسه ولا يقنعه ولمسلم عن عائشة رضيها عن الله وكان  
إذا ركم لم ينشخص راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك وأما نصب ياقية فخذي  
إلى الحقوبان لا ينتهي ركبتيه فلأنه إذا لم يفعله لم يستظهره ويكره غير ذلك  
للرجل كالنطبق وهو كما في حديث مصعب بن سعد قال صليت إلى جنب  
أبي فطقت بين كفي ثم وضعت يما بين فخذي فها في عن ذلك وقال كما نفعل هذا  
قامرنا أن نضع أيدينا على الركب قال في المنتقى رواه الجماعة قال لا تؤذي  
التطبيق منسوخ عند أهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك إلا ما روى  
عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون كذا في النبيل ذكره فيه  
عن غيرهم أيضاً وقد اعتذر عن ابن مسعود ومن وافقه بأن الناس لم  
يلغوه قلت هذا من المسائل التي خفيت على حابر من أحوال المسلمين

مثل ابن مسعود الذي هو من فضلاء الصحابة واجلأئهم وقد خفي عليه  
 جواز التيمم للجنب ورفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع  
 فلا غر ولو خفي على ابي حنيفة رحمه بعض المسائل وتكره قراءة القرآن فيه  
 الحديث ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم الستارة والناس  
 صفيق خلف ابي بكر رضي الله عنه وفيه الاواني نهيت ان اقرأ القرآن راكعا وساجدا  
 الحديث رواه احمد ومسلم والنسائي وابوداود ويشريح ان يقول سبحان  
 رب العظيم واختلف في اقتراضه وقد رآه للذكر وكذا في سجود السهو  
 لمن نسيه وقيل واجب مطلقا وهو المختار قد صححت الاحاديث في اذا كان  
 الركوع عنه صلى الله عليه وسلم فحين حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان  
 يقول في ركوعه سبحان رب العظيم وفي سجوده سبحان رب العلي  
 الحديث قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي وفي التلخيص  
 الحديث يدل على مشروعية هذا التسليم في الركوع والسجود وقد  
 ذهب الشافعي ومالك وابو حنيفة وجمهور العلماء من ائمة المعتمدة  
 وغيرهم الى انه سنة وليس بواجب وقال الشافعي بن راهويه التسليم  
 واجب فان تركه عمد ابطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وقال ما منا  
 داود الظاهري واجب مطلقا واثار الخطابي الى اخنيانته وقال  
 احمد التسليم في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربناك الحمد  
 والذكر بين السجدين جميع التكبيرات واجب فان ترك منه شيئا  
 عمد ابطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وسجد للسبح هو هذا هو الصحيح

عنه وعنه رواية انه سنة كقول الجمهور وقد مر في القول بوجوب تسليم  
الركوع والسجود عن ابن خزيمة انتهى ما امر به قال شيخ الاسلام ابن القيم  
في كتاب الصلوة وابطل كثير من اهل العلم صلوة من تركها (اي التسبيحة)  
عمدا او وجب سجد السجود على من سها عنها وهذا مذهب الامام احمد  
ومن وافقه من ائمة الحديث والسنة والامم بذلك لا يقصر عن الامر  
بالصلوة عليه صلعم في التشهد الاخير ووجوبه لا يقصر عن وجوب مباشرة  
المصل بالجمعة واليدين قلت وتوجيهه في خصوص تسليم الركوع و  
السجود وجبه والزامة لمن يقول بوجوب الصلوة عليه صلعم في التشهد  
الاخير صحيح وحديث المسمى صلوة ليس فيه ما يدل باحدى ذلك لان  
ان الصلوة لا يمكن ان يراد فيها واجب بعد واذا كان هذا حاله فالمتعين  
عليه قبول كل زيادة عليه صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فان كانت تدل على الوجوب فالوجوب او الذنب فالذنب او الكراهة  
فكذلك وقوله تع فسبح باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الاعلى يدل  
على وجوب ذلك ولا وجوب في غير الصلوة فتعين ان يكون فيها وقد عين  
محله فيها النبي صلعم كما في حديث عقبة بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم  
ربك العظيم قال لنا رسول الله صلعم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت يسبح اسم  
ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم فاه اسماء ابوداود وابن ماجه  
واخرجه الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وهذا الموضع  
جد ير بالتأمل والحق عندنا وجوب ذلك والله اعلم وادناه ثلاثون

تسبيحات ويندب الاكثر منه على نسبة تطويله في الصلوة ولا يخرج عن  
فعل المسنون من ضم اليه سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي و  
نحو ذلك من المأثور اذ كوا الركوع فقد تقدم ما يدل على تعيين وجوب  
التسبيح فيه اما بيان اقل ما يجوز فيه فحديث ابن عباس المتقدم في  
النهي عن قراءة القرآن يغير ويدل على ان المرأة الواحدة تجزئه لانه  
بها يكون قد اتى بما امر به لكن هذه الدلالة انما هي على قول من يقول  
ان دلالة اللفظ على ادنى واقل ما يتحقق به معناه مقدمه وهي مسئلة  
اجتزائية تختلف فيها الاصوليون وما ذكرناه وان كان مرجح الاكثرين  
الا انه ليس بحجة قطعية لاسيما اذ انص على خلاف ذلك كما روى عن  
عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ركع  
احدكم فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه  
وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى الازلى ثلاث مرات  
فقد تم سجوده وذلك ادناه اخوجه التزمى وابود او دواين ما حجة  
وذكره البخارى في تاريخه الكبير وقال مرسل وقوله قتيل ثم ركوعه  
مفهومه ان من لم يقل ذلك لم يتم ركوعه والاصل في الركوع ان يطبق  
على الركوع المفترض ومن لم يتم ركوعه المفترض فصلوته محل جيلومه  
اعادتها كما امر بذلك في حديث المسعى صلوته ثم قوله في الحديث وذلك ادناه  
اى ادنى ما يقوله المصل من التسبيح الذى هو تعظيم الرب الذى امر بصلحه  
في الحديث الصحيح من قوله فاما الركوع فعظموا فيه الرب الرحمن مشاهد مسلم

وبذلك يسقط قول بعض الأحناف في قوله وذلك أدناه حيث قال لا بدني  
 كمال الجعم لأن ذلك منه اقتراح لما لم يجز له ذكره في هذا الحديث وكذا في  
 غيره مما ورد في أذكر الركوع ويقال عليه متى ذكر الجعم حتى يراد وتعيين  
 أدنى كماله فالضابط لا يعود إلا إلى مذكور أو معلوم وليس في المقام ما يشير  
 إلى ذلك فيما ذكرناه هو الحق الصريح فليتأمل المنصف أما الإكثار من التسليم  
 فقد دل عليه ما روي عن سعيد بن جبيرة عن النس قال ما أصليت وراء  
 أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أشبهه صلوة برسول الله صلى الله  
 من هذا الفتى يعني عمر بن عبد العزيز قال فخر زقاني ركوعه عشر تسبيحات  
 وفي سجوده عشر تسبيحات رواه أحمد وأبو داود والنسائي ورجال أسنده  
 كلهم ثقات إلا عبد الله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان أبو يزيد الصنعاني  
 قال أبو حاتم صالح الحديث كذا في النيل وهو يورد على الشافعية حيث  
 قالوا لا يزيد أمام غير المصوريين الذين رضوا بالتطويل على الثلاث  
 تسبيحات قال في الزا دو كان يقول أي في الركوع سبحان ربّي العظيم  
 وتارة يقول مع ذلك أو مقتصر عليه سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم  
 اغفر لي قلت أخرج به أهل الصحاح وأحمد إلا أن زمزى ثم قال كان ركوع  
 المعتاد مقداره عشر تسبيحات وسجوده كذلك وأما حديث البراء بن عازب  
 رمفت الصلوة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فكان قيامه ركوعه واعتداله في سجوداته  
 تسبيحة ما بين السجدة تين قريبا من السواء فهذا أحد ظهور منه بعضهم  
 كان يركع بقدر قيامه ويسجد بقدر ركوعه ويعتدل كذلك في هذا الفهم

شيء لانه صلحهم كان يقرأ في الصبح بالمائة آية ونحوها وقد تقدم مرانه قرأ في  
 المغرب بالاعراف والطور والمرسلات ومعلوم ان ركوعه وسجوده لم يكن  
 قد ر هذه القراءة انتهى واستدل على ذلك بحديث انس في صلاة عمر بن  
 عبد العزيز وقد قل مناه ثم قال فمراد البراء والله اعلم ان صلوة صلحهم  
 كانت معتدلة فكان اذا طال القيام اطال الركوع والسجود واذا خفف  
 القيام خفف الركوع والسجود وتارة يجعل الركوع والسجود بقدر القيام  
 ولكن كان يفعل ذلك احيانا في صلاة الليل وحدها وفعله ايضا قريبا  
 من ذلك في صلاة الكسوف وهدية الغالب صلحهم تعدل لصلوة وتساويها  
 وكان يقول في ركوعه سبوح قدوس رب الملكة والروح وتارة يقول  
 اللهم لك ركعت وبك امنت ولك اسلمت خشمك لك سمعي وبصري وعشري  
 وعظمي وعصبي وهذا انما حفظ عنه في قيام الليل قلت مرارة الترمذي  
 في الصلوة المكتوبة انتهى ملخصا وقال الشافعية لا يزيد شيئا من ذلك  
 غير المنفرد واما المحصورين والاحاديث تورد عليهم ولهم اراء مختلفة في ذلك  
 نصا والله اعلم ومن فروضها الاعتدال بعد الركوع قائما من صلاتها قائما  
 وقاعد المن صلاتها قاعد او هو ان يعود الى ما كان عليه قبل ركوعه للحديث  
 الصحيح ثم ارفع حتى تعتدل قائما مطمئنا لقوله في حديث انس في صلواته  
 ثم ارفع حتى تطمئن قائما وفي رواية صحيحة ايضا فاذا رفعت سرك من  
 الركوع فاقم صديك حتى ترجع العظام الى مفاصلها وفي اخرى صحيحة ايضا  
 لا تجزئ صلوة الرجل حتى يقيم ظهره من الركوع والسجود وفي الباب احاديث

صالح دلت على ان الاعتدال من الركوع فرض في الصلوة وكذلك الطهارة  
فيه ولم يعلم بأحد خالف في افتراضه غير احناف تبع الامامهم ابي حنيفة  
واحمد بن حنبل في تركه عليهم ولا فهم صحوا صلوة من لم يصح صلواته رسول الله  
عليه وسلم وذلك واخر من حديث المسئى صلواته حيث قال له صلوا ربي  
فصل فانك لم تصل اماما قومه وجعلوه من اصولهم من القرض لا يثبت  
بما يزيد على القرآن وان العبادة لا تقصد بترك الواجب فيقال من اين هذه  
القاعدة ومن انبأ وما الدليل عليه ما ومن اين تقولون بغير ضربة اربع ترحان  
في الصلوة الرباعية وثلاث ركعات في المغرب حيث لم يذكر عدد الركعات في القرآن  
وهل دل على هذه القاعدة القرآن او ما تواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم  
فان تاصيل مثل هذه الاصول التي تجعل معيارا وميزانا لاحكام الدين  
تزد اليها آيات الكتاب وسنن الرسول صلى الله عليه وسلم لا بد وان تكون  
ما تدل القرآن بالنص عليها ولا بد ان يوضحها لنا الرسول صلى الله عليه وسلم غاية التوضيح  
ثم ينقلها اليها اصحابه جهم عن جهم حتى تفيد معلومة لكل مسلم بالضرورة  
وحيث لم يكن ثبوت من ذلك فلا ينبغي لمن يعتقد ان للرسول صلى الله عليه وسلم طاعة  
واجبة عليه ان يسلم هذه القاعدة بغير دليل بالصفة التي ذكرناها او  
لما كانت هذه القاعدة متناهية لكالطاعة فلا شك انها متناهية ومخالفة للقرآن ومخالفة لما  
اللفظان فلا يكون منشا عظيمة فان القرآن باجمعه اتمنا على الرسول صلى الله عليه وسلم  
اي من الناس بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم وليتبعوه صلى الله عليه وسلم وقد امر الله بطاعته و  
ول القرآن على من الايمان بالله تعالى هو اعظم اركان الدين بل اصل

أساسه لا يعتد به لمن لم يطعم الرسول صلعم فلا وربك لا يؤمنون الآية  
 فإذا كان الإيمان لا يخفى إلا بطاعة الرسول صلعم فأولى وأحرى أن لا يخفى  
 صلوة من حاتم عليه النبي صلعم فعل شيء في صلواته فلا يفعله  
 وابن يكون الراي والخص في مقابلة الكتاب والسنة وللفريقين كلام  
 طويل ليس هذا موضع بسطه فان شئت زيادة بيان فأرجع الى كتب  
 اهل الحديث سيما اعلام الموقعين لشيخنا ابن القيم ولا يقصد غيره  
 لانه مرتبة من مراتب العبادة في الصلوة فلا بد ان يقصد ولو بالقصد  
 المستحب من اولها اعني نية التحريم اما لو قطع تلك النية كان رفع قوعا  
 من شيء فانه لم يكفه اى لانه لم يرفع للاعتدال ويلزمه والحالة هذه  
 ان يعود ويرقم فلو لم يفعل لم تحسب له هذه الركعة فان لم يعتد ترك  
 العود او كان جاهلا اتي في آخر صلواته بركعة وان كان عالما عامدا ولم  
 يتدبر ان الركعة في آخر صلواته حتى طال الفصل بعد سلامه عزفا  
 استأنف الصلوة كلها ولا يعتد بصلواته الاولى لفوات بعض اسرارها  
 كما دلت على ذلك السنن الصحاح قال بعض الشافعية لو قام من الركوع  
 ليقرأ الفاتحة من شاك في قراءتها وعلم انه قراها بعد استوائه قائما انه  
 يكفيه هذا القيام للاعتدال ولا يجوز له ان يعود الى الركوع ثم يقوم  
 للاعتدال ثانيا وقوله رجيح لان قيامه هذا وقع لعبادة قصد والله اعلم  
 وليس رقم يد به مع ابتداء رقم راسه قائلا سمع الله لمن حمده هذا  
 ثالث موضع يرقم فيه المصل يد به وقد تقدم حد الوقع عند نحو التحريم



وانه الى اى محل يرفع يديه وقد قد من احدث نافع من فعل ابن عمر يرفع  
ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصحيح وعن علي بن ابي طالب عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلوة المكتوبة تكبر ورفع يديه  
حذ ومثليته ويصنع مثل ذلك ان قضى قراته واذا اراد ان يركع ويصنع  
اذا رفع راسه من الركوع ولا يرفع يديه في شئ من صلواته وهو قاعد  
واذا قام من السجدة الثانية يرفع يديه كذلك وكبر مرة واحدة او دودا والتزم  
وصححه وخالف في هذا الاحناف فقالوا لا يسن الرفع عند الركوع وعند  
الاعتدال وعند القيام الى الركعة الثالثة وتسكوا بحديث ابن مسعود  
الاصلين يكبر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه الا في اول مرة وحديث  
البراء ثم لا يعود وحديث جابر بن سمرة ما لي اذكر رافعي ايديكم كانها اذقاب  
خيل شمس ولنا احاديث صحيحة كثيرة وافرة تدل على استحباب الرفع  
في المواطن الثلث قال البيهقي رحمه الله من ثلثين صحابيا وقيل رواه  
خمسون من الصحابة منهم العشرة المبشرة وقال البخاري لم يثبت من احد  
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه في هذه  
المواطن وحديث ابن مسعود ضعفه ابو داود والدارقطني وابن حبان  
وقال ابن المبارك لم يثبت اما حديث البراء فزيادة ثم لا يعود فيه منكرة  
او من جهة ويعارضه ما روى الحاكم والبيهقي عن البراء قال سألت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة يرفع يديه واذا اراد ان يركع  
واذا ارفع من الركوع وحديث جابر بن سمرة في رفع الايدي عند التسليم

كما هو مصرح في رواية مسلم قال البخاري من احتج به على منع الرقعة عند الركعة  
 فليس له خط من العلم وحديث لا ترقع الايدي الا في سبعم مواطن  
 من رسل ضعيف وتروى بلفظ ترقع الايدي ومنقوض برقم الاحناف في  
 غيرها كتكبيرات العيدين على ان التزكيا حيا نالوسلم ثبوتها فيما في  
 استحباب الرقعة انما ينافي وجوبه ونحن لا نقول به وهذا ظاهر من بارع  
 فيه من الاحناف فهو حجادل مكابر لا يحمله على هذا الا التعصب اذنا  
 الله منه وفي النيل قوله واذا قام من السجدين وقم في هذا الحديث  
 وفي حديث ابن عمر في طريق ذكر السجدين مكان الركعتين والمراد بالسجدين  
 الركعتان بلا نشان كما جاء في رواية الباقرين انتهى قلت وسياق هذا الحديث  
 نفسه صريح في ان المراد بالسجدين الركعتان لقوله ولا يفرد به في شيء  
 من صلواته وهو قاعد ثم قوله واذا قام من السجدين ظاهر في ان المراد  
 بهما الركعتان اي بعد الجلسة الاولى اذ لا يقال قام من السجدين وانما  
 يقال رقع من السجدة الاولى وقام من الثانية ولان اللف واللام في  
 قوله السجدين ان كانت للعهد قايين هو ومتى عرفه لنا المتكلم فيبقى  
 الكلام مجازا وقت الحاجة الى البيان وهو لا يجوز وان كانت للجنس فليس  
 بعد كل سجدتين قيام بل يعد بعضها رقع وفعود لا قيام فتعين ان المراد  
 بالسجدين الركعتان لا سيما اذا ضم ذلك مع ما ذكره الشوكاني فتأمل  
 اما قول المصنف سمع الله لمن حمده فلا فرق عندنا انه يقول الامام والمنفرد  
 وظاهر كلام الشوكاني ان المقتضى ان تكون تبعاً للشأفة واستدلوا بحديث

ابى هريرة رضي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر حين يقوم وفيه ثم يقول سمع الله  
 لمن سمع حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا أولئك العمل الحديث  
 وهو متفق عليه قالوا وهو يشاءول مشروعية ذلك لكل مصل من غير فرق  
 بين الامام والمؤتمرا والمنفرد انتهى فاذا انقلب قائما ارسل يديه وقال  
 ربنا أولئك العمل اى يقول ذلك المؤتمرا والامام والمتفرد وقال ابو حنيفة  
 لا يقول الامام وقال صاحباه يقول في نفسه والا صلح عند الاحناف  
 ان المنفرد يجمع بينهما واستدل بعض الاحناف لابى حنيفة بقوله صلى  
 في الحديث المتفق عليه اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا أولئك  
 العمل قال هذه قسمة وانها تنافي الشركة ولهذا في المؤتمرا بالتسميع  
 عند فاعلوا للشافعي قلنا غايته بعد تسليمه ان يكون التسميع خاصا  
 بالامام واما ان لا يقول ربنا لك العمل فليس في الحديث ما يدل عليه  
 والمعروف ان المؤتمرا انها يتبع الامام في جميع اذكار الصلوة غير ما استثنى  
 ولو كان فاذكروه جميعا المزمع ان لا يؤمن الامام لقوله ءواذا قال ولا  
 الضالين فقولوا آمين وليس كذلك ولو دللت هذه العبارة على القسمة  
 كما ينبغي فكيف قال صلى الله عليه وسلم اذا امن الامام فامنوا وفي رواية  
 رواها الاحناف اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فان الامام  
 يقولها وقال بعض الاحناف الامام قد حمد الله بالفاخرة فيكفله التسميع  
 ونحوه ما تراه الفاتحة فلا يسوغ له التسميع ويحتاج الى التمجيد بقوله  
 ربنا أولئك العمل قلنا ههنا اساء الفاسد على الفاسد لان عندنا الامام والمؤتمرا

سبكان في قراءة الفاتحة كما هو تحقيقه واذا كانت قراءة الامام قراءة المؤتم  
 عدد كره فيسوغ له التسميع وليت شعري كيف يرد بمثله هذه التخللات  
 والتوهجات منطوق الاحاديث الصالحة المشعة بانه صلعم كان هديه المستقر  
 الجهم بين التسميع والتحميد وهو لم يزل اماماً مقتدي في الصلوة وغيرها  
 كما روى عن ابن عباس ان النبي صلعم كان اذا رفع راسه من الركوع قال  
 اللهم ربنا لك الحمد ملأ السموات وملأ الارض الحديث اخبرجه مسلم  
 والنسائي فقلوه كان اذا رفع الى اخوه ظاهر في الاستمرار لا تشعار كان بذلك  
 وهو دليل في ان الامام يجمع بين هذا مع التسميع لا سيما اذا انقلوا مثل ذلك  
 عن فعله المستقر فانهم انما يتلقون ذلك عنه صلعم وهو مؤتمون به وهو  
 امامهم وهذا ما اردنا تحقيقه فسقط ما زعمه الحنيفة والله اعلم وليس اطالته  
 بقدر الركوع والسيجود وقال الشافعية هو ركن تصيير حتى قال بعضهم  
 ان اطالته بما يزيد به عن امر كان الصلوة الطوال مبطل للصلوة وهذا غلط  
 واشد غلطاً منه قول الاحناف وبعض المالكية انه لو انقطع من الركوع الى  
 السجود او رفع راسه عن الارض ادنى رفع اجزاء ولو كحد السيف وقد  
 قد منفساد هذا الاخبار ما سمع الاحناف قول رسول الله صلعم نحرارفع  
 حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً  
 ونهيه صلعم عن نفرة كنفرة الديك او الغراب قال ابن الاثير نفرة الغراب  
 المتابعة بين السجودتين من غير طمأنينة بينهما اما بلغهم حديث عائشة  
 كان اذا رفع راسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً فاذا ارفع راسه

من السجود لم يسجد حتى يستوى جالساً وأما قول الشافعية أن الاعتدال و  
 الجلسة بين السجدين ركبان قصيران وانهما غير مقصودين بذاتهما  
 فليس بصحيح وإنما تقصير هذين الركنين مما أحدثه بنو أمية في الصلوة كما  
 أحدثوا فيها تركاً لتمام التكبير وكما أحدثوا التاخير الكثير وكما أحدثوا المواظبة  
 على قصار المفصل في صلوة المغرب وكما أحدثوا الدعاء برفع اليدين بين  
 الخطبتين وكما أحدثوا تقدير الخطبة على صلوة العبد وكما أحدثوا غير  
 ذلك مما يخالف هديه وأبى ذلك من أبى حتى ظن أنه من السنة وصح  
 عنه صلعم أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يمكث حتى يقول القائل  
 قد نسي من أطالته لهذا الركن وذكر مسلم عن انس كان رسول الله صلعم  
 إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى نقول قد أوههم ثم يسجد ثم يقعد بين  
 السجدين حتى نقول قد أوههم وصح عنه صلعم في صلوة الكسوف أنه  
 أطال هذا الركن بعد الركوع حتى كان قريباً من ركوعه وكان ركوعه  
 قريباً من قيامه وروى عنه أن ركوعه وسجوده والرفع من الركوع و  
 القعدة بين السجدين كانت كلها قريبة من السواء متفق عليه وصح  
 عنه أنه كان يقول في الاعتدال بعد التسميع اللهم ربنا لك الحمد  
 ملائكة السموات وملائكة الأرض وملائكة ما شئت من شئ بعد أهل السماء  
 والمجد الحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معط لما منعت  
 ولا ينفع ذا الجند منك الجند وصح عنه صلعم أنه كان يقول فيه اللهم اغسلني  
 من خطاياي بالماء والثلج والبرد ونقني من الذنوب والخطايا كما ينقى

التوب الأبيض من الناس وبأعد يبقى وبين خطايا أي كما بأعد بين المشرق  
 والمغرب رحمه الله عليه أنه كرم فيه قوله لربي الحمد لربي الحمد حتى كان بقدر الركوع  
 وفي زمننا هذا أصاب الاعتدال بعد الركوع والطمانينة بين السجدين  
 علامة بها يمتاز أهل الحديث والسنة عن أصحاب البدعة وأكثر الناس  
 تهاونا بهذين الركعتين جهلة الاحتاف فانهم لا يقيمون صلواتهم في الركوع  
 والسجود ولا يعتدلون بعد الركوع ولا يجلسون بالطمانينة بين السجدين  
 ورأيت بعضهم إذا ركع فيسجد بعده من غير قيام بل يحرك رأسه قليلا  
 إلى الفرق وإذا سجد فلا يجلس بل يسجد سجدة أخرى كنقرة الديك أو  
 الغراب وهذه صلوة قال حذيفة لصاحبها لومت مت على غير شريعة  
 محمد صلى الله عليه وسلم نعوذ بالله من سوء الخاتمة ومنها السجود وأقله

وضع جبهته وكفيه وركبتيه وأطراف قدميه على مصلاة مع الطمانينة  
 ويقول سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات هذا أقل ما يجوز في السجود عندنا  
 فإن اخل بشئ منه لم يعتد له ذلك السجود ويلزمه تدارك ذلك ما دام  
 في الصلوة إن كان ساهيا أو جاهلا وإن لم يتدارك حتى خرج منها ولم  
 يطل الفصل عرفا فإن كان سجود الركعة الأخيرة سجد وتشهد وسلم  
 وتصلى صلوة وإن كان من غيرها أتى بركعة كاملة وتشهد وسلم أيضا  
 والدليل على أنه يتدارك حديث ذي البدين حيث قام صلوا قائم صلوة  
 بعد أن سلم ما إن كان عامدا عالما وطال الفصل بعد السلام أو فعل  
 ما ينأ في الصلوة بعده فلا يتدارك بل يستأنف الصلوة كما أمر صلوا

المسئى صلوته بالعادة والاصل في وجوب ما ذكرناه حديث ابن عباس قال  
 امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يسجد على سبعة اعضاء ولا يكف شعر ولا ثوباً الجبهة و  
 اليدين والركبتين والرجلين وفي لفظ قال النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على  
 سبعة اعظم على الجبهة واثنا عشر بيده على انفه واليدين والركبتين والقدمين  
 متفق عليه وفي الصحيح من رواية شعبية عن عمرو بن دينار عن طاووس عن  
 ابن عباس بلفظ امرنا وقوله امرنا اي ايها الامة والامر يجب علينا الرقيا  
 له والارتيار به وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امراً  
 ان يكون لهم الخيرة من امرهم وقال ابو حنيفة ومن وافقه لو اقتصر وضع  
 بعض وجهه كالانف مثلاً اجزأه لان السجود المأمور به في القرآن يتحقق  
 بذلك وما سوى ذلك فسنة وقال القدرى وضع القدمين فريضة  
 انتهى ملخصاً عن بعض كتب الاحناف واقول قد ذكر والسجود معاً في  
 ومدان لغة وقد اشتهر شرعاً في بعض معانيه اللغوية واقتصر به على ذلك  
 المعنى وهو في كل حاله يسمى سجوداً لا يخرج عن ذلك لغة ولكن الشأن  
 في السجود الشرعي اذا عينه الشارع هل يكتفى عنه بالسجود اللغوي المخالف  
 للسجود الشرعي وكلام الاحناف هنا ظاهره ان الاحكام الشرعية تشمل على  
 المعاني اللغوية او على معاني تعصم بها الدلالة اللغوية وان لزوم من ذلك هجر  
 المدلول الشرعي وهي جنافية على الشريعة شنيعة ونحن نقاش الاحناف  
 ههنا فتقول ان السجود ونحوه ما يدل على معاني متغايرة تبين تحتلف  
 المعاني اختلافاً جوهرياً ولا شك ان اللفظ يدل على تلك المعاني المختلفة



دلالة مشتركة اشتراكا لفظيا وهي في احدها وما زاد عليه مجمل يحتج الى  
 مبين فقصره الى السجود على وضع بعض الوجه هو اقد ام على تحكيم الخيال  
 باختيار ما لا يعلم ان الله ارادة ولو كان هذا اجازة لما صح قولهم في الاصول  
 لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة لان لازم قول الاحناف ان اختيار  
 بعض المعاني الغايب المعنية يجوز للمجتهد تعيينه اى وان لم يعينه الشارع  
 واذا كان هذا اللازم باطلا بطل تفسير الاحناف للسجود هنا بما ذكرناه وعلى  
 مقتضى ما حور في الاصول المتفق عليها يلزم ان السجود المأمور به في القرآن  
 هو حتى الان مجمل ياق على اجماله هذا خلاصة ما يلزم على مذهب الاحناف  
 من عدم تجويزهم تفسير السنة لمجمل القرآن ومبهمه وانه لا يتعين  
 للقرضية ما عينته السنة من ذلك وسموا ذلك زيادة على القرآن ثم هي  
 تارة تكون عندهم واجبة لا تؤثر في صحة المأمور به ولا في فساد وتارة  
 سنة لا ياتر من تركها وهم في مقابلة ذلك انما يقدمون المعاني اللغوية  
 او بعضها على السائل الصحيحة ومع ذلك يظنون انهم يقدمون القرآن المتواتر  
 على سنة الاحاد وهذا عندنا غلط منهم منشأه عدم الفرق بين دلالة  
 القرآن على بعض المعاني اللغوية ودلالته على المعنى الذي عينته السنة  
 فنحن نقول او في الدلالات ان تحمل آيات القرآن واحكامه على المعاني الذي  
 عينته السنة قولاه فعلا وهم يفتولون الاول ان تحمل الآيات القرآنية على  
 ادنى ما تصح به الدلالة اللغوية وما في السنة انما يكون اكمل المعاني الذي  
 دل عليها القرآن وبذلك سماهم اهل الراى من ساهرين من اهل السنة



اذا عرفت ذلك انكشف لك ما قلنا يموت به بعضهم من قولهم ان تاسيس  
 من هبنا على تقدير القرآن على اسواه يعنون بذلك سائر الرسول صلعم  
 وعلمت انهم انما يقدرمون المعاني اللغوية في فهم القرآن على المعاني الشرعية  
 الماثورة عن النبي صلعم وليس اكثر مما ينكر من باب تقدير نفس القرآن  
 على نفس السنة فاحفظ ذلك وافهمه فان اكثر ما ينكرونه من السان و  
 يزعمون انه زيادة على ما دل عليه القرآن هو ليس كذلك في الحقيقة  
 وانما هو زيادة على فهمه واستبداد فيه بافهامهم عن سائر الرسول صلعم  
 واهل قرنه والله اعلم ثم نقول لهم ان الله امر في كتابه بالسجود ثم اثني  
 على رسوله صلعم وعلى المؤمنين معه ومدحهم على سجدته فهل مدحهم  
 على فعل السجود الذي امرهم به ام على سجدته غير والثاني باطل فتعين  
 الاول وهو انه مدحهم على فعلهم السجود الذي امرهم به فاذا اتعين ان السجود  
 المأمور به في القرآن هو ما فعله صلعم وفعله معه احكاما به فسد ما زعمه  
 الاحتاف من قولهم السجود يكفي ويجزى بوضع الجبهة والالتفات وقال  
 بعضهم يجزى بوضع احداهما ولو لم يضع يديه وقد عميه وركبتيه على الارض  
 لانا اذا نظرنا في الماثور لم نر ما يدل على صحة ما ذكره وقد قدمنا ما يدل  
 على ان السجود الماثور هو السجود على سبعة اعضاء وذلك صحيح عند صلعم  
 ونزاع فيه اما الطمانينة فيه فقد دل على افتراضها فيه حديث المسئ  
 سلوته وقد تقدم اما وجوب قوله سبحان ربى الا على فقد دل القرآن  
 عليه وحيث لم يتعين لوجوبها محل غير السجود فقد وجبت فيه حيث

قال صلعم اجعلوها في سجود كبريه قال الامام احمد وقد تقدم ذلك عند في  
 الكلام على الركوع فاحفظه وقوله في الحديث على الجبهة واشتار بيده على  
 انقه استدلال به ابو حنيفة ر على انه يجوز السجود على الازنف وحدها  
 وجه الدلالة انه ذكر الجبهة واشتاء الى الازنف فدل على انه المراد وورد  
 بان هذه الاشارة لاتعارض التصريح بالجبهة اى يجوز ان يكون كلام  
 من المصريح به وهى الجبهة والمشار اليه وهو الازنف مراد له صلعم اى  
 فيكون بقوله واشتارته مبينا لما يرمى المساجد ان يباشر به سجدة من وجه  
 وهى الجبهة والازنف وبذلك يستظهر الطال به الشوكاني ر في النيل من  
 الكلام على تقدير الاشارة الحسب على الدلالة للفظية اذ ليس الكلام  
 مقصورا على ذلك بل اذا امكن احوال كل من الدليلاين كان هو الاخرى  
 والاولى فان قيل يلزم احد امرين وهو اما ان يكون كل من الجبهة والازنف  
 عضوا مستقلا فتكون اعضاء السجدة ثمانية لاسبعة وهو مخالف لصريح  
 الحديث واما ان يكونا عضوا واحدا فيلزم ان يكتفى باحدهما عن الاخر  
 هو ما يريد الا حنا في قلنا وما المانع من ان يكونا عضوا واحدا اى طرفي  
 عضو واحد وجزيئيه ومع ذلك ينبغي ان يستعمل على جزءى العضو الواحد  
 كما انه يجب غسل جميع اجزاء العضو الواحد لاسيما وقد روى هذا الحديث  
 نفسه عند النسائي مفسرا حيث قال طائوس ووضع يده على جبهته  
 وامرها على انقه وقال هذا او غير هذا يريد ان الجبهة هى المصريح  
 به لفظا المبين بالاشارة في غير الجبهة والازنف وقوله هذا واحد

نص فيه اذكركه والواجب على المنتصف الجهم بين الاحاديث مهما أمكن لا سيما  
والامر هنا واضح لا يحتاج الى عتاء ومشقة وقد اخرج احمد من حديث وائل  
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على الارض واضعاً جبهته وانفاه في سجوده  
واخرج الدارقطني من طريق عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لا يصبغ انفاه من الارض ما يصبغ الجبيل قال الدارقطني  
الصواب عن عكرمة هو سلاور في السمعيل بن عبد الله المعروف بسمويه  
في فوائد عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا سجد احدكم فليضع انفاه  
على الارض فانكروا امر تزيذ لك وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث المني صلوة  
وتمكن جبهتك يعني في السجود فعلم من ذاوذا ان السجود على الجبهة فرض  
وهي تعم الانف فيكون السجود على الجبهة والانف الذي هو جزء منها واجبا  
فظاهر الاحاديث وجوب السجود على العضو جميعه ولا يكفي بعض ذلك الجبهة  
يضع منها على مسجده ما يمكنه لقوله صلى الله عليه وسلم وتمكن جبهتك والانف كذلك  
لما تقدم وظاهر ما تقدم عدم وجوب كشف شيء من هذه الاعضاء لان  
مسمى السجود عليها يصدق بوضعها دون كشفها مع عدم المعارض بل قد  
وقع الاتفاق على عدم جواز كشف بعضها كالركبتين فلو كان كشف كلها او  
بعضها لازما على المصلحة لوقع التفصيل عنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز كشفه ولما يجب  
كشفه وحيث لم يكن شيء من ذلك علمناه انما يراد السجود عليها وهو صادق  
بما لو كانت مكشوفة او غير مكشوفة وقد روي ما يدل على انه يشرع كشف  
الجبهة وقال الشافعية يجب كشف الجبهة واستدل بعضهم بما اخرج

ابوداود في المراسيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله رأى رجلاً يسجد الى جنبه وقد  
 اعلمه وجهه فحضر عن جبهته وهو ليس بحجة واستدلوا بحديث خباب بن الارت عند  
 الحاكم في الاربعة والبيهقي بلفظ شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله  
 في جباهنا وكفنا فلم يشكنا قال في النيل واخرجه مسلم بدون لفظ حر  
 وبدون لفظ جباهنا وكفنا قال ويجمع بين الحديثين بان الشكاية كانت  
 لاجل تأخير الصلوة حتى يبرد الحولا لاجل السجود على الخائل اذ لو كان  
 كذلك لاذن لهم بالخائل المتفصل كما تقدم انه كان صلى الله عليه وآله يصلي على الخمر  
 وما ذكوة وجهه وقد عورض حديث حسرة عامة من يسجد عليها باحاد  
 تفيد بالصرحة صحة السجود على كور العمامة لكنها ضعاف كلها وقد قد منا  
 ان احاديث الامم بالسجود على سبعة اعضاء لا تدل على وجوب كشفها  
 ومن تتبعها منصفاً ظهر له منها انه لا يلزم كشف الجبهة ولا غيرها من هذه  
 الاعضاء وانظر الى حديث النس قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله  
 الحرف اذ لم يستطع احداً ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد  
 عليه قال في المنتقى رواه الجماعة فتأمل قوله ثوبه فانه يدل على انه ثوب  
 المصلي وهو لا يبسطه الا وقت السجود حين لم يستطع السجود من بشدة  
 الحرقا فذلك بما كانوا عليه من قلة الثياب يظهر لك من ذلك كل انهم  
 يسجدون على الثياب المتصلة بهم المتحركة بحركةهم وهذا الفهم يستند على  
 التأمل مع الانصاف واصرح من ذلك ما اخرجه في الصحيحين معلقاً عن  
 الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يسجدون وايدهم في ثيابهم

ويسجد الرجل منهم على عمامته ووجهه الشريف وقال هذا اصغر ما في السجود  
 موقوفاً على الصحابة واخرهم ابن ابي شيبة عن ابن عباس ان النبي صلى  
 عليه في ثوب واحد يتقي بغيره حر الارض وبردها ذكره في النيل قال  
 واخرجه بهذا اللفظ احمد وابو يعلى والطبراني في الاوسط والكبير قلت  
 وروى نحوه الامام احمد قال في عظم الزوائد ورجال احمد رجال الصحيح  
 فظهر بما ذكرناه سقوط اشتراط كشف الجبهة كما زعم الشافعية والله اعلم  
 اما السجدة فالاولى فيها ان تقم على الارض او على ما هو من جنسه كالخشب  
 والحد مر ونحوه ويجوز على الثوب كما مر في الاول امامية ويجوز على الحصير  
 ونحوه على الية من ولا يلبس وراية يدين وبين الامامية وكان للنبي صلى  
 عليه سجدة صغيرة منهم وجوزوا سجدة اي الخمر والذى كره هذا وقال  
 انه من شعائر الزمان تنقذ من شدة الحر اذا سجدوا على السجادة  
 الكبيرة من الثوب فاضنة المروحة التي هي من الخوص او الحصير موضع  
 السجود اقتداء بالنبي صلى عليه واقتداء لسنة واما القاء السياد على العوائق  
 والزامها بقدمه مستخدم في ذلك فيكون في عهد النبي صلى عليه ولا اصحابه وانما  
 كانوا يصلون على ما يتيسر لهم من ارض او ثوب او حصير وجل صلواتهم  
 كانت على الارض او الحصير وهو الاول عندى والله اعلم وان ينال مسجدة  
 ثقل راسه اى يجب ذلك بان يتحامل عليه بحيث لو كان تحتها شقطن  
 لا يكس وظهور اثره على يده لو كانت تحتها لما تقدم من قول صلوا وان  
 جبهتك الحديث وان لا يهوى لغيره فلو سقط على وجهه وجب العود

الى الاعتدال ثم يسجد لما قد منأ في الركوع والاعتدال وان ترتفع اسأله  
 على اعاليه لان حقيقة السجود الشرعي المنقول عن المصوم لا توجد بل  
 ذلك ولقوله ثم يخرجون للاذقان الآية ان استطاع واما عند عدم الاستطاعة  
 فلا بد يجب عليه فعل المستطاع لما تقدم من الصلوة قائما ثم قاعدا الى  
 آخره وذلك محمول على عدم الاستطاعة فارجع اليه هذا هو الواجب  
 الذي لا بد منه للساجد مع القدرة واكمل ان يركع للهويه وقال لا امان  
 احد بوجود ذلك بلا منعه ليد يه رواه الهيثمي روى عنه احمد بن حنبل  
 ثم ركبتيه على مفلاة ثم يديه ثم ركبتيه وانفقه بن واثل بن حجر  
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه  
 قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه  
 قال في المنتقى رواه الخمسة الا احمد وما ذكرناه من كيفية الهوى وما  
 ينبغي ان يكون اول مباشر لمسجده من اجتناءه في النياح هو من  
 الجمهور واستدل لواله بما ذكرناه قال وحكاة القاضي ان الحبيب عن عامة  
 الفقهاء وحكاة ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ومسلم بن يسار  
 وسفيان الثوري واحمد واسحق واصحاب الرواية قالوا ان يقول ركبتيه بالعاقبة  
 والاوزاعي ومالك وابن حزم الى استحياب وقدره بين قبل الركوع يوزنحه  
 الشوكاني من اصحابنا وهي رواية عن احمد بن حنبل روى عنه ابو داود  
 انه قال دركت الناس يضعون ايديهم قبل ركعتي قال ابن ابي داود  
 وهو قول اصحاب الحديث واحتجوا بحديث ابن مويبة قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع  
 يديه ثم ركبتيه رحمه الله و ابوداود والنسائي قال الحافظ هو اقوى من  
 حديث وائل بن حجر لان له شاهدا من حديث ابن عمر صححه ابن خزيمة  
 وذكره البخاري معلقا موقوفا انتهى وقال اخرون هو على ما قبله من الطبع  
 الشديد مضطرب المتن وقد روى عن ابي هريرة بلفظ ان النبي صلى  
 قال يعبد احدكم في صلواته فيبرك كما يبرك الجمل ولم يزد وقد روى  
 عنه بالفاظ توافق حديث وائل اخبر ذلك ابن ابي شيبه هكنا اذا  
 سجد احدكم فليبد أركبتيه قبل يديه ولا يبرك كما يبرك الفحل و  
 رحمه الله الاثرم في سننه عن ابي بكر بن ابي شيبه كذلك وقد اخبر ابو داود  
 عن ابي هريرة ما يصدق ذلك بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد بد  
 بركبتيه قبل يديه وروى ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب  
 ابن سعد عن ابيه قال كما نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بالركبتين  
 قبل اليدين قال في الزاد وعلى هذا فان كان حديث ابي هريرة محققا  
 فإنه منسوخ وإطال في المقام بما حاصله ترجيح ما ذكرنا واختارناه و  
 الحاصل ان الرواية قد اختلفت عن ابي هريرة وفي كل منها كلام وطعن  
 فليس احدها يؤولى بالاعتبار من الاخرى قلت واذا وقع في الاحاديث  
 ما يشعر بالتعارض او في روايات الحديث الواحد فالواجب على الناظر  
 ان يفكر هل يمكن الجمع بينهما ام لا فان امكن تعيين المصير اليه ونحن في  
 هذا المقام اذا نظرنا اختلاف الروايات في حديث ابي هريرة وعلمنا انه

لا مرجح لتقدير احد هـ على الاخرى قانا نجد انه يمكن الجمع بينهما بان تحمل  
 الروايتين على ما افادته الرواية الثالثة عن ابى هريرة عند الباقين بلقط  
 اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه على ركبتيه وجه  
 الجمع ان قوله في رواية حديث ابى هريرة التي يقطن انها منقضة لحديث  
 وائل وليضع يديه ثم ركبتيه تحتمل ان يراد يضع يديه على مصلاة و  
 تحتمل ان يراد يضع يديه على غير ذلك كالركبتين واذا حمل على وضعهما  
 على الركبتين فلا منافاة بين روايات الحديث ولا بينه وبين حديث وائل  
 وهذا الجمع هو المتعين حتى لو لم يرد مرثيا ثم نقول انه لو لم يمكن الجمع كان  
 حديث وائل اولى بالاخذ لسلامته عن المعارض بعد ان يسقط حديث  
 ابى هريرة لتعارض الروايات فيه وغاية ما يثبت هو النفي ان يكون سجود  
 احد هـ مثل ما يبرك البعير واما وضع اليدين او الركبتين او لا فقد اختلفت  
 فيه الرواية وغايته اذا لم يمكن الجمع ان تتساقط فيبقى البحث في لفظة  
 واحدة وهي هل من وضع يديه على مصلاة قبل ركبتيه يكون سجود  
 مثل برك البعير او من وضع ركبتيه قبل يديه يكون كذلك الحق  
 كما قال شيخنا ابن القيم في الزاد ان البعير انما يضع يديه اولا واما  
 فتولهم ان ركبنا البعير في يديه لا في رجله فذلك مما لا غرض لنا به  
 هنا لان وضع الركبتين او اليدين اولا قد قد مناسقوط كل منهما فلا معنى  
 للبحث في الركبتين وانما بحثنا ههنا لان في ان اى الهيئات اشبه ببرك  
 البعير ولا شك ان مقدم البعير اول ما ينخفض عند بركه وتبقى رجلاه



قائمتان فاذا انهض فانه ينهض برجليه او لا ويتيقيد اكله على الارض وحاذلك  
 فمن اراد ان يقدر سبيله حين سجوده فانه لا بد ان يهوى ويخفض اعاليه  
 وهذا هو صورة بركة البعير فظهر بذلك انه لو لم يرد الا قوله صلعم فلا  
 يترك كما يترك ان البعير لكان الامر واضحاً في ان الساجد ينبغي ان يقدر مر  
 وضع مركبته على يديه وما ذكرناه تنبيه ركة ما قواه في النيل وصحة ما ذكره  
 صاحب الزاد مع هذا اكله لا نقول بعدم جواز وضع اليدين او لا على المصل  
 سيما اذا ذهبت اليه العترة الطاهرة ولكن الكلام في الا فضل فتأمل ان هذا  
 المقام كما قال في النيل من معارك النظر ومضائق الفكر ان شق  
 عليه ذلك لكبر سن او وجه او فقر طسمن فعل ما سهل وتيسر اى من تقلب  
 وضع يديه او احدهما لان الله لم يجعل علينا في هذه الدين من حرج والنهي  
 مع كونه مشتتاً محمول على عدم العذر ولتثبت ذلك في الجملة وذهاب  
 العترة وبعض الائمة اليه كما تقدم وان يفرج يديه عن جنبه لا يتابع  
 كما مرى ذلك في الصحيحين عن ابن بحينة عن فوعا ويضع كفيه حذ منكب  
 واصابعها حذ واذنيه اى يجعل كفيه حذ ومنكبيه واطراف اصابعهما  
 حذ واذنيه ذلك مستفاد من حديثين قد صححنا عنده صلعم احدهما  
 حديث ابى حميد ان النبي صلعم كان اذا سجد الحديث ووفيه ووضع كفيه  
 حذ ومنكبيه رواه ابو داود والترمذى وصححه وثانيهما حديث وائل  
 ان النبي صلعم سجد فوضع وجهه بين كفيه رواه مسلم وقوله بين  
 كفيه اى بين اصابعها كما مرى مفسر فى احاديت اخرى فلا تعارض

وان يعتدل على يديه ولا يسطد ذراعيه انبساط الكلب كما روى ذلك  
في الصحيح وان ينثر اصابعه مضمومة الى القبلة لما اخرج به ابن حبان في  
صحيحه انه صلح كان اذا ركع فوج اصابعه فاذا سجد ضم اصابعه وان يفرق  
بين ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذيته وجنبتيه في سجوده وكذا في ركوعه  
وتضم المرأة والخنثى لحديث ابي حميد في صفة صلوة رسول الله صلح  
قال اذا سجد فوج بين فخذيته غير حامل بطنه على شئ من فخذيته رواه  
ابوداود وحديث مبهمون في عدد مسلم كان النبي صلح يجافي بيديه  
قلوان بهيمة ارادت ان تمر مرث اما المرأة فتضم بعضها الى بعض وتلصق  
بطرفي فخذيها في جميع الصلوة وذلك لما اخرج به ابوداود في مراسيله عن  
يزيد بن حبيب ان النبي صلح مر على امرأتين تغصليان فقال اذا سجدنما  
فضمي بعض الكمر الى الارض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل قال البيهقي  
وهذا المرسل احسن من موصولين فيه ثم ذكرها في سننه وضعفهما  
والحق بها الخنثى المشكل احتياطاً لانه ربما يبان امرأة قال الحافظ في  
طريقي البيهقي الموصولين متروكين ورؤي عن بعض الصحابة والذين  
لا يحفظ من خرج به انه تصلي المرأة كما يصلي الرجل ولعل مطلبه فساد  
الامر كان غير السجدة ولو سجدت مع ذلك كالرجل تجوز صلواتها فان الراية  
في هذا رسالة اضعيفة وفي قبولها اختلاف الامة كما مر في الجزء الثاني  
من هذا الكتاب وان يوجه اصابع رجله نحو القبلة لقوله في حديث  
ابي حميد واستقبل باطراف اصابعه رجله القبلة اخرج البخاري واستدل

على ذلك بعض الأصناف بما لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وآله كيف جازله  
استناد ما لم يقله النبي صلى الله عليه وآله ومن أين يجيء بمثل تلك الأقاويل ثم  
ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله وان يحتج فيه من الدعاء مع كمال التذلل و  
الخنوع لقوله صلى الله عليه وآله ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قلت فينبغي  
للعبد أن يعرف هذه المرتبة وعظمة من يتأجبه وليست تشع وضعف نفسه  
وحقره وفقرة إلى ربه وألهه حتى ينزل عليه من غيرة وفضله ورحمته  
وقد تقدم ثم تغدو سجدة صلى الله عليه وآله وحزرة بعشر تسبيحات وكان ربها يقول  
مع ذلك سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وكان يقول سبحانك اللهم  
وبحمدك لا إله إلا أنت وكان يقول اللهم اغفر لي أعوذ برضاك من سخطك  
ومعافاةك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما  
أثنت على نفسك وكان يقول اللهم لك أسجد وبك أمنت ولك أسلمت  
سجد وبكى للذي خلقه وصوره وخلق سمعه وبصره تبارك الله أحسن  
المخلقين وكان يقول اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره و  
علايته وسره وكان يقول اغفر لي خطيئتي وجهلي واسألني في أمري و  
ما أنت أعلم به مني اللهم اغفر لي جدي وهزلي وخطائي وعلمي وكل ذلك  
عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت أنت  
الهي لا إله إلا أنت وكان يقول اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا  
وفي بصري نورا وعن يميني نورا وعن شمالي نورا وأمامي نورا وفوقي نورا  
واجعل لي نورا أنتي من الزاد ولم ينقل أنه قال ذلك مرة بل قد عرفت

مقلد السجدة المعتادة ولعله كان صلح يفعله ذلك في بعض الأحيان ولعله  
 يفعل بعضه مع التسليم في بعض سجدة وبعضه الآخر في سجود آخر و  
 الرواة نقل كل منهم ويمكن ان فعل ذلك في صلوة النافلة بالجملة امر النبي  
 صلح بالاجتهاد في الدعاء في السجود وقال انه فمن ان يستجاب لكم قال  
 في الزاد وهل هذا امر بان يكثر الدعاء في السجود او امر بان الدعاء اذا دعا  
 في محل فليكن في السجود و فرق بين الامرين واحسن ما يحل عليه الحديث  
 ان الدعاء نوعان دعاء تناء ودعاء مسئلة والنبي صلح كان يكثر في سجدة  
 من النوعين والدعاء الذي امر به يتناول النوعين والاستجابة ايضاً  
 نوعان استجابة دعاء الطالب باعطائه سؤاله واستجابة دعاء المثني  
 بالثواب قال ويكلموا احد من النوعين فسر قوله نعم ايجب دعوة الداع  
 اذا دعان والصحيح انه يعم النوعين انتهى ذلك فاعرفه فانه مفيد ومن  
 فروض الصلوة الجلوس بين السجدة تين مطمئناً وان لا يقصد برفعه  
 غيره اى كما تقدم ذلك فيما تقدم من الفروض ولقوله صلح للمسيء صلح  
 من حديث ابى هريرة ثم ارفع راسك حتى تطمئن جالساً متفق عليه و  
 قال الاحناف لو لم يستوجبا لسا و صار الى الجلوس اقرب وسجد اخى اجزأه  
 ولما رآهم دليلاً على ذلك بل الاحاديث ترو عليهم وهذا القول منهم وسم  
 للجهلة ترو التعديل حتى اني رأيت بعضهم يسجد ثم يرفع راسه بحيث يكون  
 الى السجود اقرب ويسجد الثانية مثل هذه الصلوة لا طائل تحتها بل ربما  
 تكون سبباً لغضب الرب سبحانه ولا تجوز عند احد من الائمة حتى عند

الاحناف ايضاً واكملوه ان يرفع راسه مكبر اخيراً ارفع يديه ويرفع راسه  
 قبل يديه ثم يجلس مفترشاً يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب  
 اليمنى ويستقبل باصابعها القبلة او يضع اليمنى على عقبه ويكون ركبتاه  
 في الارض ويستقبل باصابعه رجله القبلة وقد تقدم انه صلح كان يكبر  
 في كل رفع وخفض اذما خص كالرفع من الركوع وتقدم انه لم يكن يرفع  
 يديه في شئ من افعال قعوده في الصلوة اما كونه يرفع راسه قبل يديه  
 فقد دل عليه حديث المسئى صلواته وغيره فان قوله صلح ثم ارفع راسك  
 حتى تضامن جالساً صريح فان رفع الراس مقدم على كل ما يرفع اما كيفية  
 جلوسه فلانه لم يخط عنه صلح في هذا الموضع جلوسه غير هذين وانما  
 ورد غير ذلك في التشهد الاخير او في جلوس المعذور وقد روي ذلك  
 عن وائل ورفاعة وابي حميد وعائشة وغيرهم فان شئت ذلك فارجم  
 اليه في عظامه ويضع يديه على فخذه يجعل حذو فقيهه على فخذه وطرف  
 يده على ركبته ويقبض شتاين من اصابع اليد اليمنى كالحلقة ويرفع  
 السبابة الى الاصبع التي تلي الابهام ويدعو بها وقال الشافعية ينشرون  
 اصابعه مضمومة للقبلة كما في السجود ولم يذكروا ذلك مستنداً وكذلك  
 قال الاحناف ولنا حديث وائل بن حجر انه قال في صفة صلوة رسول الله  
 صلح ثم قعد فافترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وكبت  
 اليسرى وجعل حذو رقبته الايمن على فخذه اليمنى ثم قبض شتاين من اصابعه  
 وحلق حلقة ثم رفع اصبعه فرائته يحركها يدها مراراً احمد والسنائي

وابوداود وما كونه يرفع سبابة اليماني فلتصريحه بذلك في حديث ابن عمر  
 بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس للصلاة وضع يديه على ركبتيه  
 ورفع اصبعه اليماني التي تلي الا بها مرفدا عنها الحديث رواه احمد ومسلم  
 والنسائي قاتلا اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني وافغنني  
 وعافني الحديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدة تين  
 اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني رواه الترمذي وابوداود  
 الا انه قال فيه وعافني مكان واجبرني رواه الحاكم وصححه، والبيهقي باخر  
 ايضا بلفظ ارحمني واجبرني وزيادة ارزقني فقط وعندنا ان اليمان  
 بكل ذلك مستحب لو روي في رواية يقول بين السجدة تين رب اغفر لي  
 رب اغفر لي رب اغفر لي ويستحب ان يطيله بقدر السجدة وقد عرفت مذهب  
 الرضا في هذه الجلسة وقال الشافعية بوجوبها واقترانها كما عرفت  
 لكنهم قالوا يجب ان لا يطولها ولا اعتدل ال قالوا لانها شرعا للمنع  
 لان اتيهما فكانا قصيرين فان طول احدهما فوق ذكره المشرع فيه قدر  
 الفاقة في الاعتدل والقل التشهد في الجلوس عامدا احاطا بطلت صلاته  
 انتهى وهذا الكلام كله غير صحيح اما قولهم انها شرعا للفصل فكن ارادوا  
 انها شرعا للجودة وانها غير مقصود ان بالعبادة فيقال عليه ان هذا غير  
 مسلم ولو اتوا على ذلك ببرهان واما قولهم يجب ان لا يطولها فيقال عليه  
 ما دليل هذا الوجوب وايضا كونها غير مقصودين لا يستلزم وجوب  
 التقصير ومع ذلك كله فلا شرع عليها هو مما يشكك فيه من الاعتدل في السجدة

حيث جعلوه محلاً للقنوت الذي هو عندهم لبعض من أبحاث الصلوة التي  
 يسجد السجود بتركه فقولهم انهما شرعا لفصل هنا يخالف قولهم هناك  
 في الركوع لان القنوت مقصود بذاته وقد قال تعالى وقوموا لله قانتين  
 ريشن وان لم نقل ان القنوت في الزاوية هو ما ذكره الشافعية الا ان ذلك  
 لا يوجب لهم وجوب عدم اطالة الاعتدال  
 والجلوس بين السجدين وتدل على بطلانه ايضا احاديث القنوت  
 في النوازل وايضا هذا التعليل مع بركة وعدم استناده الى دليل هو  
 راي في مقابلة النص فلا يصح الالتفات اليه واما من الشافعي يروي عن  
 امثال هذه التعليلات فترشدهم للسنانجية ولا مشفق في هذه المسئلة  
 ولنا ما روي عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا قال سمع الله لمن  
 جاءه قام حتى تقول قد اوهم ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى يقول  
 قد اوهم ثم اذا سجد روي في رواية متفق عليها ان انس قال اني لا اوالى  
 بكما رويت رسول الله صلى الله عليه وآله بانه اذا ارقم راسه من الركوع  
 انتصب قائما حتى يقول الناس قد نسي واذا ارقم راسه من السجدة  
 مكث حتى يقول الناس قد نسي قال في الزاد وكان هديه صلى الله عليه وآله  
 هذا الركن بقدر السجود وهذه السؤالات عنه في جميع الاحاديث ثم قال  
 وهذه تركها اكثر الناس من بعد ان قرأ عصر الصلابة ولهذا قال ثابت  
 وكان انس يضع شتيه اذا ذكر تصغيره يمكث بين السجدين حتى يقول  
 قد نسي وقد اوهم واما من حكم السجدة ولم يلتفت الى من خالفها فانه



لا يعياً بما خالف هذا الهدى وقال الحافظ في الفقه بعد ان ذكر صلوة النبي  
 لكن السنة اذا ثبتت لا يبالى من تمسك بها حتى لغة من خالفها وقال النووي  
 صاحب المنهاج ان الجواب عن هذا الحديث ضعيف قلت المشواقم والاحناف  
 فيما سلف كانوا ينسبون انفسهم الى الشافعي وابي حنيفة للاسراف فقط ومعنى  
 هذه الازمنة انهم كانوا يتبعون اجتهادهم في المسائل التي لم ترد فيها  
 نص واذا ورد النص فكلهم كانوا يحرمون يتبعون ما قال او فعل محمد  
 صلى الله عليه وسلم ومثل هذا الازمنة ان لا يضرب هذا الحكم الشيعي في  
 يقول في مسائل قول اهل المدينة احب الى من قول ابي حنيفة وهذا  
 الطحاوي يترك في مسائل قول ابي حنيفة وهذا الحافظ يخالف الشافعي  
 في مسائل عديدة اما في زمننا هذا فقد قامت القيامة الاحناف حملوا  
 على قول ابي حنيفة والمشواقم حملوا على قول الشافعي ويرون نصوص الاحاديث  
 مخالفة لها ومع ذلك يتركون الاحاديث اقوال النبي المصنوع وافعاله و  
 يتبعون ما قال امامهم الذي يخطئ ويصيب فما لهم من السنة ضياعهم  
 عجيب واسلامهم ضعيف هذا هو الله تعالى ووفدتهم لا تنبأ النبي الكريم  
 ثم يسجد الثانية كالأولى لقوله في حديث المسئ صلوة عن ابي هريرة  
 وفيه ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد  
 حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع ذلك في الصلوة كلها رواه البخاري في الصحيحين  
 ولتسن جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية التي يقوم عنها وفاقا  
 للشافعية وقالت الاحناف لا يجلس ويدل على ذلك شيخنا ابن القيم في الزاد



استدل احناف بخديث ابن هريزة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهض في الصلوة على صمد وقد ميه رماه الترمذي باسناد ضعيف وقالوا احد يث جالوسه صلى الله عليه وسلم محمول على حالة الكبر قالوا ولا نهأ جلوسه استراحة و الصلوة ما وضعت لها ويقال عليهم ان ما استد لوايه لا يحتم به فلا يصح ان ياول لا جلوسه ما هو اصح منه وايضا يعمد حديث ابن هريزة في قصة المسيح صلواته عند اليماني في كتاب الاستيذان وهذه اقوى من رواية الترمذي وايضا لو سلم صحة ما استد لوايه فانه لا يعارض حديث ثبوت الجلسة كحديث ثرك الوهم لا تعارض حديث الوهم وقولهم انها جلسة استراحة الخ يقال عليه ذلك ان هذا هو اصلها في التسمية والشارع ما سماها استراحة فلا ترد اجزاء السنن الثابتة الصحيحة وثانيا لا ينسلم ان الصلوة لا تشترع فيها الاستراحة اذا كانت بمعنى الانيان بالفعلها واذا اقولها بالاناءة بل المعروف من السنة ان الانيان بها واليهما انما يكون بالسكينة والوقار والفصل بين فعل وفعل وقول وقول وقد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان هديه في القراءة الترتيل وفصل قراءة الآية عما بعدها حتى ياتي اجمع اليه النفس ومن هذا الباب السكينة بعد المفاتحة والسكينة بعد القراءة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك والله اعلم امره بالطائفة في جميع الاركان ولم يعتد بصلوة خالية عنها والاحناف قد خالفوا في ذلك فلا عزوان مخالفوا في جلسة الاستراحة بدعوى ان هذه جلسة استراحة والصلوة لم توضع للاستراحة ولم يعلموا ان الخشوع لا يكون

في غير صلوة المتأني الذي يصلي بسكينة بحيث يفصل بين أفعال  
 الصلوة وأقوالها وهذا الخشوع الذي هو سر الصلوة ولها لا يحصل  
 للمستعجل الذي يمثل نفسه في صلواته بدورة سجدة دو لا يفترأه  
 ينقر في ركوعه وسجوده كنقر الغراب ولذلك منع الحاقن من الصلوة  
 لأنه ليستعجل في أداء الركعات بل يحرق الحاشية البشرية وقال تعالى  
 فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب فجلسة الاستراحة عندنا  
 هي كمنفصل آية عن آية وقيل عن فعل وهي وإن كانت فعلا لكنها تأخرت  
 عن الأفعال المفترضة بكونها سنة ولهذا استحب تخفيفها بحيث يكون  
 مما التكبير ثم غيها والمقام حيث لم يرد لها ذكر بمنعها وما استدلوها  
 بآية لا يدل على ذلك منهم من نفى هذه الجلسة لأن قوله كان ينهض  
 في الصلوة على جوارحه في آية إنما يدل على استحباب النهوض كان  
 وذلك لا ينافي أن يكون ذلك النهوض بعد الجلسة وعليه في استحب  
 النهوض إلى أن ينهض منها كذا في مثل ذلك النهوض من سنن التشهد  
 الروسل واستدل أصحابنا بمحمد بن مالك بن البرقي أن من رأى الشيء  
 عليه يصلي فإذا كان في وقت من جهادته في بعض وقت يستأنف  
 فاعلم أن في الحقيقة في آية الاستسقاء من ركعة فتقوله في  
 من الحد بين العديهم فإذا كان في وقت من صلواته التي فيها هم في راحة  
 فإن حديقته في كل صلوة منها الرأوي وذلك لا شعاعاً لأن ذلك لا لنتها  
 في الحال أو لا يستمر على فعله قال في التلخيص بعد ذلك في الحديث

فيه مشروعية جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية  
وقبل النهوض الى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب الى ذلك الشافعي  
في المشهور عنه وطائفة من اهل الحديث وعن احمد وايتان وذكر  
الحلال ان احمد رجع الى القول بها ولم يستقيمها الاكثر واحتج لهم الطحاوي  
بحديث ابي حميد الساعدي المثلث على وصف صلواته صلعم ولم  
يذكر فيه هذه الجلسة بل ثبت في بعض الفاظه انه قام ولم يتورك  
كما اخبره ابو داود قال فيمثل ان فعله في حديث مالك بن الحويرث  
لعلة كانت به ففقد من اجلها ان ذلك كان من سنة الصلوة ثم  
قوي ذلك بانها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص وتغيب  
بان الوصول عدم العلة وبان مالك بن الحويرث هو داود بن  
صلوا كما رأيتوني اصلي فحكاياته لصفات صلوة رسول صلعم  
دخلة تحت هذا الامر وحديث ابي حميد يستدل به على عدم  
وجوبها وان تركها البيان الجواز لا على عدم مشروعيتها على ان لم يتفق  
الروايات عن ابي حميد في نفي هذه الجلسة بل اخبر ابو داود  
والترمذي واحمد عنه من وجه اخر بانها قال الحافظ انكر الطحاوي  
ان يكون جلسة الاستراحة في حديث ابي حميد وهي كما تراها فيه  
واما الذكر المخصوص فانها جلسة حفيفة جد الاستغناء فيها بالتكبير  
المشروع للقيام واحتج بعضهم (يريد شيخنا ابن القيم) على نفي كونها  
سنة بانها لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلواته صلعم وهو

متعقب بأن السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف  
صلوته صلحاً وإنما أخذ مجموعها من مجموعهم واحتجوا أيضاً على  
عدم مشروعية ما وقع في حديث وائل بن حجر عند الزاير بلفظ  
كان إذا رفع رأسه من السجدة تين استوى قائماً وهذا الاحتجاج  
يورد على من قال بالوجوب لا من قال بالاستحباب لما عرفت على  
أن حديث وائل قد ذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف  
واستجواباً لما أخرجه الطبراني من حديث معاذ أنه يقوم كأنه  
السهم وهذا الدليل في الاستحباب المدعى على أن في أسناده مترها  
بأنه لكان وقد عرفت فما قد منافي حديث المسيح صلوته أن جلسة  
الاستراحة من كورة فيه عند البخاري وغيره لا كما ذكره النووي  
من أنها لم تذكر فيه وذكرها فيه يعلم للاستدلال به على وجوبها  
لولا ما ذكرنا فيما تقدم من انشادة البخاري إلى أن ذكر هذه الجلسة وهم  
وما ذكرنا أيضاً من أنه لم يقل بوجوبها أحد وقد صرح بمثل ذلك  
الحافظ في الفقه وفسان الطحاوي بحديث أبي حميد أنه لم يسمع  
الأساتذة من ثمة أنه لهذا الحديث في مرثمة اليد بينهما فتشبه من العجب  
أن أخذوا به بعض رواة تكريم ببعض من جملة ما استخرج القائلون  
بتنقيح استحبابها من بينه فما زال بن حجر عند أبي داود في ذلك ثم قبل  
حديث الساجد به ثم في الباب الذي ذكرنا من النعمان بن أبي عيسى قال  
ذكرت في أسناده من استحباب النبي صلواته فكانت أمراً فمر رأسه

من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس وذلك  
 لاينا في القول بأنها سنة لان الترك لها من النبي صلعم في بعض  
 المحاور انما يينا في الوجوب فقط وكذلك ترك بعض الصحابة لها  
 لا يقدر في سنتها لان تركه ليس بواجب جائز انما ذكرته  
 بومته لما فيه من الفوائد وما ذكره مع ما قد منا لا يتبع شبهة  
 في استحباب تلك الجلسة والافضل ان ياتي بها احيانا ويتركها  
 احيانا اقتداء بالنبي المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم واذا  
 قام نهض على صدره ورقدميه وركبتيه معتمدا بيديه على فخذي  
 لما قد منا له ولقوله في حديث وائل بن حجر وذكر فيه كيفية الهوى  
 الى السجود الحديث وفيه واذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على  
 فخذي يديه رماه ابوداود وقد ذكرت صدر القدمين في الاحاديث  
 استدلل بها من تقى جلسة الاستراحة كما قد منا ذلك فلا تغفل  
 ومع هذا القيام على صدر القدمين سنة فيجوز تركه وكذا  
 يجوز الاعتماد بيديه على الارض كما ورد في رواية مالك بن  
 الحويرث اخوجه الشافعي سيما اذا عسر لك برسن او عذوان  
 يمد التكيير من حين يرفع راسه من السجدة الى ان يستوي قائما  
 اي اذا سهل عليه ذلك ولم ينقطع نفسه لما قد منا من ان  
 جلسة الاستراحة لقصرها جدد اكتفى لها بمد التكيير وحيث  
 لم يدركها يروي لها ذكر مخصوص وقد ثبت انه كان يكره لكل خضر

ورفعه ولم ينقل انه كبير مرتين اعنى حين رفعه من السجود وحين  
نهوضه من الجلسة علم انه يكتفى في ذلك كله بتكبيره واحدة و  
اختاره شيخنا الشوكاني في النيل ويقعل في الركعة الثانية مثل  
ما فعل في الركعة الاولى لقوله ع في حديث المسع صلوته شر  
افعل ذلك في الصلوة كلها الا انه لا يستفتح ويخففها عن الاولى  
لما قد منا فلا تغفل وهل يتعوذ قبل القراءة فيه خلاف ورجح  
من اصحابنا ابن القيم والشوكاني انه لا يتعوذ والذي نراه انه  
يتعوذ سرا ولقصر الاستعاذة وكونها سرا لم يرد كونه ناقل ولم يذكرها  
سكنة اذ مقدار ما يصرف لها من الزمان هو اقل او يساوي مقدار  
وقت تواد النفس وذلك قد يجنح على المقتدى وقد ثبتت في الاولى  
نصا فلا بد مما يصرح بنفيها في الثانية وما ذكره انما يجتمل ذلك وهو  
لا يصح لنفي الثابت وقد قال نعم فاذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
وقت وسبب التعوذ ولا يجوز ترك ما قرئ وقته وسببه في القرآن  
عند وجود مقتضيه الابدليل قاطع وهو هنا غير موجود واما  
قول بعضهم وتوجيه بان القراءة في الركعة الاولى والركعة الثانية  
وما بعد هاهي كالقراءة الواحدة فيكتفى بالاستعاذة في قراءة الركعة  
الاولى ففيه نظر وعندى ان ذلك ساقط لما قد منا من لزوم قراءة  
الفاصلة في كل ركعة كما قد منا ذلك وذلك بين في ان لكل ركعة  
قراءة مستقلة لا نضم ولا يعتد بتلك الركعة الاربعة وذلك ظاهر وبزله

يسقط ما اطال به في الزاد والنيل من عدم استحقاق التفوذ وليس  
اذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية ان يجلس  
للتشهد الاوسط والاولى ان يفرش رجله اليسرى فيجلس عليها و  
ان ينصب اليمنى ويوجه اصابعها نحو القبلة ولا يخرج عن السنة  
بالنور كما هو ان يفرش فخذه اليسرى على الارض ويتصب اليمنى  
ويوجه اصابعها نحو القبلة لورود ذلك في حديث المسع صلواته  
عن رفاعة وفيه فاذا جلست في وسط الصلوة فاطمئن وافترش  
فخذك اليسرى ثم تشهد رآه ابو داود وفي اسناده محمد بن اسحاق و  
لكنه صرح بالتحديث ويضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ويبسط  
اصابعها واليمنى على اليمين كذلك الا انه يقبض من اصابعها الخمسة  
والبنصر فيخلق حلقة بالابهام والوسطى ويرفع اصبعه السبابة  
ويحركها ويدعو بها وقالت الاحناف يبسط اصابعه يد يده وزعم  
بعضهم ورود ذلك في حديث وائل وهو غلط سببه عدم اطلاع  
وقصور الباع في علم الحديث واما ما يذكرون في بعض الروايات من  
الاقتصار على مجرد الوضع فليس فيه دلالة متعينة لما ذكرناه و  
غائتها احتمال احد الامرين القبض كما ذكرناه او مطلقا والبسط كما  
ذكرناه واذا كان الامر كذلك فلا وجه لترجيح البسط وجعله المستحب  
المتعين دون ما سواه وترجيح احد المتساويين بل من جهة غير  
مقبولة ثم هل يجوز ترك النص الصريح لما هذا حاله وانما الواجب



حمل المطلق على المقيد بل قبول الزيادة الصحيحة على البين متعين  
 فمأبأ لك بغير البين مما يتطرقه الاحتمال ومن ثمر قوا اذا وجد  
 الاحتمال بطل الاستدلال وقوله ان في البسط توجيه اصابعه  
 الى القبلة فيقال عليه ان في قبضتها وبسط السبابة اشارة الى التوحيد  
 وان ما سوى الله مقهور تحت قبضته وفي تحريكها ورفعها اشارة الى  
 التوحيد وان المحر المقتصر في خلق وهذه حكمة لا ينبغي ان تخلو عنها الصلوة  
 المشتملة على انواع تعظيم الاله وحالات التذلل له من العباد لا سيما في  
 المحل المناسب لذلك ولا يوجد في الصلوة محل انساب لذلك من  
 اذكار التشهد ولا سيما وبسط الاصابع الى القبلة قد اخذ له نصيب و  
 محل آخر من الصلوة كالسجود وغيرها قائلين ان القياس والتعليل  
 لكان مقتضاها ان ما ذكرناه انساب بهذا الموضع لا ما ذكرناه وقد عرفوا  
 ان الاسلام جاء بين اظهر اقسام غرقت في انواع الشرك فما كان شئ  
 اهم فيه من اظهر التوحيد والتشهد اظهر له باللسان ورفع السبابة  
 اظهر له بالجوارح وفي قلب المؤمن شهادة اخرى فتجتمع الشهادات  
 قلبا ولسانا وجارحة وما احسنها وما اجمعها وبعض المتأخرين  
 من احناف كالكيدي ابي وغيره كاد كيد اعظيما وجعل الامر المستحسن  
 وخيرا ولم يشعرا هو اعلم بما قال ابو حنيفة ام محمد الشيباني الذي هو  
 من خلص تلازم له وفيه نشر علم ابي حنيفة وهو قال في موطاه  
 يثيرو وهو قول ابي حنيفة والعامه من فرائنا والعجب من شيوخنا المجد



كيف رحم عدم الاشارة مع ورود الاحاديث الدالة على اثباتها وصحة  
 النقل عن ابي حنيفة ببنوتها واعجب منه قوله ان هذا غير ظاهر  
 الرواية اذ ما جعله ظاهراً هو اخفى من ديب النمل واقطع لم يرو  
 المبسوط او الزيادات احد بالسند الصحيح المتصل عن عمر كما روينا  
 بسوطاه باسناد صحيح متصل ويقال ايضاً هذا التعليل وقياس غير  
 مستند الى اصل صحيح وبلا حجة جامعة وايضاً لو كان صحيحاً فلا يميز  
 عند وجود النص ولم لا يقولون هنا كما قالوا في الرفع ان مبنى الصلوة  
 على السكون فتحرىك الاصبعة لا تلائم مبنى الصلوة وقد عرفت ان الصلوة  
 مشتقة من تحريك الصلوتين وهي عبارة عن الحركات المخصوصة  
 فمبنى الصلوة على الحركة لا على السكون ومثل هذه التعليلات يفتضح  
 عليها البلاء والصديان وهل يجدى مثل هذا الاوهام والظنون  
 يوم لا يتفهم مال ولا يتون واستدل اصحابنا بحديث وائل بن حجر  
 انه قال في صلاة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فافتش رجلاه  
 اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل يده مرفقة  
 اليمين على فخذه اليمنى ثم قبض اثنيتين من اصابعه وحلق حلقة  
 ثم رفع اصبعه فوايته بيوتها يد عوبها راء اسمع التساقي وابوداود  
 وقد روى في قبض اصابعه اليمنى ونصب السياية روايات بالفاظ  
 متقاربة وهي محمولة عندنا على الهيئة التي اخبرناها والرواة عابروا  
 بالفاظهم وادادتهم معنى واحد وهو ما ذكرناه وقالت الشافعية

لا يجوز المسححة اى السبابة وكرهوا ذلك كما حرم الكيد اى الاشارة  
 كاهل الحديث وبالمع بعضهم حتى قالوا تطل الصلوة به ولو كان هذا  
 القول عندهم ضعيفا ومن كره ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فحقه ان يحبس حتى يتوب او يعزر تعزير الشديدا او لم يعرف  
 الاحتياق ان ابا يوسف امامهم حدث يوما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب  
 الدباء فقال رجل انا الاحب الدباء قد عابو يوسف بسيف ونطم  
 وقال اقتل هذا الرجل فانه صا من تدوا واثار شيخنا الشوكاني  
 في النيل الى ترجيم القول بعد ما استجاب التحريك والحق ما ذكرنا و  
 اختاره ابن القيم رحمه في الزاد وعليه دل الحديث صراحة كما عرفت  
 ولا يعارضه حديث ابن الزبير كان يثيب بالسبابة ولا يجوزها الحديث  
 رواه احمد وابوداود والنسائي وابن حبان في صحيحه لان هذا اناف  
 وما قد مناه منيت ويمكن الجمع بان التحريك وقع عند الدعاء و  
 لم يستوعب سائر وقت التشهد ولم يردوا في هذا الحديث الى اصبعه  
 صلى الله عليه وسلم بل رأى قبله او بعده قليتا مل وليس ان يشهد  
 بالماثور وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليه وآله  
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يحصل  
 الستة في الاول بدون الماثور ولا تضم الصلوة في الجلسة الأخيرة الروية  
 لو ورد ذلك عن ابن مسعود قال ان محمدا صلى الله عليه وسلم اذا قعد تقرأ

في كل ركعتين فقولوا الحمد يث الى اخره رواه احمد والنسائي اما كونه  
 بدون المأثور لا تحصل السنة في الاول وانه لا تقم للصلاة بدونه  
 في الخبر فقد دل عليه حديثه وهو عند الجماعة كما في المنتقى بلفظ  
 علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بدين كفيه كما يعلمني السورة  
 من القرآن الحديث فقوله كما يعلمني السورة من القرآن صريح في علم  
 الاعتدال بغيره اى لتأدية السنة او القرض ومفهوم قوله في بعض  
 الروايات يتخير من المسئلة ما شاء او يتخير من الدعاء ما اعجبه  
 ان ما ذكره من الفاظ التشهد ليس هو مفوضا الى مثليه المصلحة  
 وقد ورد التشهد من طرق كثيرة وفي بعضها زيادة على بعض فيجوز  
 للمصلحة ان يقرأ ما شاء من الفاظ الواردة وانما اقرأ التشهد بن  
 مسعود وروى بالتشهد ابن عباس وروى بها الاخر واحب ان يجري على  
 لساني ما جرى على لسان حبيب الله وروى عنه واختلفوا في ايها  
 افضل فذهب اصحابنا وجهور الفقهاء الى ان تشهد ابن مسعود  
 افضل لان مرجحاته كثيرة وانفق عليه الائمة الستة لفظا ومعه  
 قال النووي وانفق العلماء على جوازها كلها يعني التشهد ان الثابتة  
 من وجه صحيح وكذلك نقل اجماع القاضى ابو الطيب الطبرى  
 كن في النيل ثم يتخير من الدعاء اعجبه اليه ليدع به ربه لصحة  
 ذلك عنه صلى الله عليه وسلم رواه ابن مسعود وغيره وهو اذن منه صلح  
 المصلحة ان يدعوى في هذا الموضع بعد التشهد بما شاء من امور الدين

او الدنيا ولا يلزم عليه الاقتصار على ما ورد عنه صلعم او في القرآن  
 وقال احناف ان سأل الله تعالى ما يسأل عن الناس مثل زوجني فلا تهر  
 تقسد صلوته وهذا الكلام قاسد لا دليل عليه بل الدليل يقتضي  
 خلافه وليس لاحد ان يحجروا سماعا وما يستحبه عملا الا تيان باكمل  
 الصلوة على النبي صلعم اى وما نحب الا تيان به من الادعية المأذون  
 لنا فيها اى وان لم تكن ما تؤثر الصلوة على النبي صلعم والصلوة على  
 الله معه صلعم وعدم ذكرها في التشهد المأثور لا ينفى استحباب الا تيان  
 بها في الدعاء المأذون لنا فيه وقالت الشافعية لا تنس الصلوة على  
 الاول معه في التشهد الاول مع قولهم بسنته الصلوة على النبي صلعم  
 حتى انهم شرعوا تاركها سجود السهو ولم يأتوا ببرهان على هذه التفاريع  
 اذ لم تبتنى على اصل صحيح والذي ينبغي ان يقال انه اما ان تشترج الصلوة  
 عليه صلعم قاله مثله بتم له واما ان لا تشترج فكذلك والدليل انما يدل  
 على عكس ما زعموه والنبي صلعم قد نهي ان يصلي عليه الصلوة البتراء  
 والصلوة البتراء هي ان يقولوا اللهم صل على محمد وميسكوا فما استحق  
 ما ذكره بالكرهية والعجب العجب وقوع الخلاف بينهم في بطلان صلوة  
 من صلى على الاول معه في هذا الموضع فاعتبروا يا اولي الابصار و  
 اما من الشافعي بروى عن امثال هذه الترهات والسفطات انها هو  
 صنيع المتأخرين من الفقهاء المنقشفة الذين يبتغي قرب الاله و  
 الرسول في التبع عنهم وقالت احناف لا يزيد المصلي في هذا الموضع

على تشهد ابن مسعود وقوله مردود يصريح الحديث كما تقدم لقوله  
 صلهم في الحديث يلفظ نثر ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه وليدع  
 به سر به عز وجل الحديث وقد تقدم وقول الاحتاق هنا من اغرب  
 ما يتصور فانهم استدلوا ببعض الحديث وردوا بعضه الغر وكذلك  
 صنيعهم في مواضع أخرى كما في حديث من ادرك ركعة من الفجر  
 فقد ادرك الفجر ومن ادرك ركعة من العصر فقد ادرك العصر  
 فتمسكوا بالنصف الثاني وانكروا النصف الاول وما ادري بماذا  
 يجيبون اذا سألوا يوم القيمة تجاه النبي الكريم عن مثل هذه الامور  
 واما قول بعضهم ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى مستدل عليه  
 بقول ابن مسعود علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد  
 في وسط الصلوة وأخرها فاذا كان وسط الصلوة نهض اذا فرغ من  
 التشهد واذا كان آخر الصلوة دعا لنفسه ما شاء فيقال عليه ارضه  
 حكاية فعل وما قد مناه قول وهو مقدم على الفعل وهذا فعل صلهم  
 وذلك امره لا مته والواجب الثمائم وبقطع النظر عن هذا كله  
 فما ذكرناه زيادة غير معارضة فيلزم تسليم مقتضاها وغايتها  
 استواء الفعل والترك واما ترجيح الترك مع ما عرفت فلا وجه للنبته  
 وايضا ما ذكرناه ليس في الصحيح المتفق بل هو ما ذكرناه وليخففه في  
 اتمامه وذلك بان يختصر في الادعية بعد التشهد والصلوة على النبي  
 صلهم وذلك للاتباع في ذلك قال في الزاد وكان صلهم يخفف هذا التشهد

جد احتجانه على الرصيف وهي الحجارة المحيطة وينهض مكبرا على صدره  
 قداميه وعلى ركبتيه معتدلا على فخذه كما تقدم في القيام عن جلسته  
 الاستراحة وعلى هذا أدلت الآثار وقد تقدم بعضها والنهوض على  
 الصدور سنة فيجوز تركه والاعتماد بيديه على الأرض سيما إذا عسر  
 لكبر سن أو مرجع في الركب أو غيرها فإذا استوى قائما رفع يديه  
 كما فعل عند التحريم خلافا للاحناف ولنا ما روي مسلم من حديث  
 ابن عمر أنه كان يرفع يديه في هذا الموضع وقد جاء ذلك مصرحاً به  
 في حديث أبي حميد الساعدي وهو حديث طويل تمسك ببعضه  
 الأحناف وغالغوا ببعضه كما هو دأبهم قال في الزاد بعد أن ساقه  
 بطوله هذا السياق إلى حاتمه في صحيحه وهو في صحيح مسلم أيضاً وذكره  
 الترمذي مصححاً له من حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنه كان يرفع يديه في هذا الموضع أيضاً ثم كان يقرأ  
 الفاتحة الحمد والسر في ذلك أن الشارع جعل كل شفع صلوة  
 فشرح الرفع حين الشروع في الشفع الثاني كما شرح حين الشروع في  
 الشفع الأول **تتمة** وإنما لم يكن التشهد الأوسط واجباً ولا تقوى  
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم هو أفسهم الصحابة فلم يعد له بل استمر  
 سجود السهو ولو كان واجباً لعادله عند ذهاب السهو بوقوع التنبيه  
 من الصحابة فلا يقال إن سجود السهو يكون لجبران الواجب كما يكون  
 لجبران غير الواجب لأننا نقول بحال الدليل فهنا هو علم العود لعماله

بعد التنبيه على السهو واما مد او منته صلح لفعله فلا يكتفى للدلالة  
 على الوجوب والفرعية قلت واعظم ما استدل به من قال بالوجوب  
 ههنا ان فعله صلح المستمر هو بيان الجمل واجب ولذلك قال صلح  
 صلوا كما رأيتموني اصلي واستظهروا على ذلك ايضا بما يذكر في بعض  
 روايات حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن رفاعه بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال اذا قمتم في صلواتكم فكبروا ثم اقرأوا ما تيسر عليكم من القرآن فاذا  
 جلست في وسط الصلوة فاطمئن وافترش فخذ اليسر ثم تشهد  
 رواه ابوداود قال في النيل هذه الزيادة اعني قوله فاذا جلست في  
 وسط الصلوة الخ تفرد بها ابوداود وفي اسنادها محمد بن اسحق ولكن  
 صرح بالتحديث انتهى ببعض تصرف واستدلوا ايضا بان قول صلح  
 في حديث ابن مسعود اذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا التحيات  
 الحديث امر والاصل في الامر الدلالة على الوجوب وقد اجاب صاحب  
 الروضة عن هذا الاخير بان بعض التشهد تعليل كيفية وتعليل  
 الكيفيات وان كان بلفظ الامر لا يدل على وجوبها وما نحن بصدد  
 من ذلك انتهى قلت لا يصح جعل الامر للوجوب في حديث ابن مسعود  
 الا بعد اثبات وجوب القعود بعد كل ركعتين لان الامر بالتشهد فيه  
 انما يتوجه الى من قعد فاذا لم يدل دليل على وجوب القعود فالتشهد  
 انما هو تابع له وكل فعل وحالة من حالات الصلوة فنكرها تابع لها  
 فما كان واجبا من ذلك فاذا كاره واجبة وما لا فلا وهذا اولى ما يقال



في الجواب وان لم يذكره واما استدلالهم برواية سقاعة فالجواب  
 انها شاذة وفي اسنادها محمد بن اسحق وهو مع الشذوذ ولا تجوز روايته  
 وان صرح بالتحديث وايضا لو صح الاستدلال به على الوجوب لقتضى  
 وجوب الافتراض ولم يقل به احد فيما نعلم واما قولهم ان فعله لبيان  
 الواجب المجمل فممتنع على اطلاقه لان العلماء انما نصبوا البيان الجمل الواجب  
 ما هو كحديث المسعى صلواته ولم يقولوا ان كل ما يفعله النبي صلعم  
 في صلواته واجب ودعوى المد اومة والملازمة المستمرة غير مسلم لانه  
 لم يقل من قال بعدم الوجوب الا لعدمها وذلك لعدم مرجوعه صلعم  
 لفعل ذلك بعد تنبيه اصحابه له عن السهو فلا يرد ان جابر الواجب  
 لعله يكون بسجود السهول ما عرفت انه لا سهو بعد التنبيه فتأمل ذلك  
 على ان المعروف مما دللت عليه الاحاديث ان من ترك فرضا واجبا من  
 الصلوة ولم يتمكن من استينافه ان يعيد صلواته كما دل على ذلك  
 فقوله صلعم المسعى صلواته ارجع فصل فانك لم تفصل ولو كان شيئا  
 من ذلك ينبغي بسجود السهوليين صلعم له ومن فروضها التشهد الاخير  
 وقعوده والصلوة على النبي صلعم فيه وذلك لحديث ابن مسعود قال  
 كنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على  
 جبريل وميكائيل فتال رسول الله صلعم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا  
 التحيات لله وذكره قال في المنتقى راحة الدارقطني وقال اسناده صحيح  
 وهذا الخبر رواه اية من ابن مسعود بانه فرض بعد ان لم يكن عليه



فلا يعارضه حديث المسعى صلواته والاصل في قول الصحابي فرض علينا  
 الرواية لا الراي لاسيما اذا تعينت الرواية بقريظة كما هنا قال في النيل  
 ولا يخفى ان كلامه هذا خارج عن مخرج الرواية لانه بصدد هذا لا بصدد الراي  
 وقول الصحابي فرض علينا او وجب علينا اخبار عن حكم الشارح  
 وتبليغ الى الامة وهو من اهل اللسان العربي وتجويزه ما ليس بفرض  
 فرضا بعيد فالاولى الاقتصار في الاعتذار عن الوجوب على علم الذكر  
 في حديث المسعى صلواته وعدم العلم بتأخر هذا عنه انتهى قلت وهذا  
 الاقتصار في الاعتذار غير سديد لان قبول الزيادة من الثقة متعين  
 والله اعلم واذا ثبت وجوب التشهد وجب قعوده بافتقار من اوجبه  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعين له غير انقعود كما في حديث ابن مسعود  
 وغيره ويجوز ان قعاء كالكب كحديث ابي هريرة قال لما في رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن ثلاث عن نقرة كنقرة الديار وانتعاء كقعاء  
 الكلب والتفات كالتفات الثعلب رواه احمد قال في مجمع الزوائد  
 اسناد احمد حسن وهو يقتضي الفساد ومقتضى قول من اطلق  
 الكراهة عدم الفساد وهذا اذ هول عما صلواته من ان النهي يقتضي  
 التحريم والفساد والحق ان فعل المنهي عنه حرام وفساد فمن فعل  
 ذلك علما عامدا بطلت صلواته عندنا ينص هذا الحديث فان قيل  
 يلزمكم ان تقولوا بطلان صلواته من التفات كذلك قلنا والامر كذلك  
 لو لم نقل انه مباح التفات في صلواته وعليه ففعله مباح مآرف

عدوه وان  
 يضم اليه في  
 يديه على الارض  
 وينسب ساقه  
 هذا هو الذي  
 ذكره الرواية  
 بخرامة واما  
 النوع الاخر  
 من الاقدام  
 هو ان يضم  
 اليه على  
 عقبيه يكون  
 ركبته في الارض  
 فهو سنة في  
 الجوامع بين  
 السجدين  
 رواه ابن  
 عباس و  
 فائدة العبادة  
 ١٢ منه

للهي في الالتفات الى الاباحة للحاجة كالخوف ونحوه اى كما يعذر الرجل  
 في ترك فروض الصلوة لانك اويقال ان الالتفات بالصفة المذكورة  
 في الحديث مبطل اعني تواليه وتواتره من غير حاجة كالتفات الثعلب  
 والتفات صليم ما كان على الصفة المذكورة وليستنبط من هذا الحديث  
 وجوب القعود للتشهد الاخير بعد مترارض الاحاديث فيه بخلاف  
 القعود لجلسة الاستراحة والتشهد الاوسط كما تقدم ذلك فتأمل  
 والاقعاء المنهي عنه هنا هو ان يلصق اليديه بالارض وينصب ساقيه  
 ويضع يديه على الارض كاقعاء الكلب وما سوى ذلك فكيف تعد جاز  
 اى لا انعقاد الاجماع على جوازه وتحصل باى هبة ما نورة جالس الا ما خسر

يحل فالسنة ان يخص بمحله الذى عين له والتورك في الاخير اولى  
 خلاف الاحناف استدل الاحناف على ان الافتراش في التشهد الاخير  
 هو الاول كالاول بحديث وائل وعائشة قالوا ان ذلك اشق على البدن  
 فكان اولى من التورك قال بعضهم وحديث التورك ضعيف الطحاوى  
 او يجل على حالة الكبر ويجاب عن استدلالهم بحديث وائل وعائشة  
 بان الافتراش قد ورد مقيد فى كثير من الاحاديث بالتشهد الاخير  
 ويقطع النظر عن ذلك كله فتايتهم ان يدل ذلك على مشروعية الافتراش  
 ه طلقا واما كونه الاول فى الاخير فمما لم يذكر فى هذا الحديث الذى  
 استدلوا به واما قولهم ان ذلك اشق على البدن فكان اولى من التورك  
 فيقال عليه ان هذا انما ينشأ من ادعاء دليله وهو غير صحيح فى كل ما يكون

فيه الاختلاف والافلاك ثم يشرح بالاولوية في الشاهد الاوسط لان  
بعض الجلسات اشق منه بل يكون التحقير فيه مطلوباً لان المصلحة  
فيه كالمستوفز للقيام وذلك اسهل لمن يريد القيام ولم يكن عليه  
ذلك المشقة وعدل ما نثر نقول ان التوراة في الاخير هو الاولى لثلاث تغلغل  
مشقة الجلوس مفترقاً عن الغشوع المطلوب في الصلوة فان كان  
مثل تعليلهم محججاً للنشر بعم وبيان الاولى عن غيره فمأذوناه من التغليل  
هو اولى ما ذكره وديلنا ما هو نص في محل النزاع عن ابي حميد انه قال  
وهو في نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت احفظكم لصلوة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذ اكب رجل يركع فبدا يركع اسكن يديه  
من ركبتيه ثم يركع فبدا يركع اسكن يديه من ركبتيه ثم يركع فبدا يركع  
مكانه فاذا سجد فبدا يركع فبدا يركع فبدا يركع فبدا يركع فبدا يركع  
اصحابه رجله القبلة فاذا سجد فبدا يركع فبدا يركع فبدا يركع فبدا يركع  
وتصيب اليمنى في القبلة فاذا سجد فبدا يركع فبدا يركع فبدا يركع فبدا يركع  
الاخرى وتعمل على القبلة في القبلة فاذا سجد فبدا يركع فبدا يركع فبدا يركع  
فبدا يركع فبدا يركع فبدا يركع فبدا يركع فبدا يركع فبدا يركع فبدا يركع  
وقد رواه كتابه من الامم السابقة ورواه في كتابه ورواه في كتابه ورواه في كتابه  
لمذهبه غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين في هذا اليوم العظيم ولله العزة  
والسقوط لان الارادى في هذا اليوم العظيم ولله العزة والسقوط لان الارادى في هذا  
اليوم العظيم ولله العزة والسقوط لان الارادى في هذا اليوم العظيم ولله العزة







كما نحن بصدد مرة في العمر وإنما كان الحجة كذلك لشدة المشقة وكثرة  
 المؤن والمصارف وأما الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من كل يسير  
 مع ما فيها من الاجر الكثير ولو لم يوجب الله ذلك في كتابه لكان العقل  
 دافعاً على وجوب الثناء عليه والدعاء له وذلك لما له صلى الله عليه وسلم من المنة العظيمة  
 على كل مؤمن اذ شكر المنعم لا زرع عقلاً عند تجد دكل نعمة كان صلى الله عليه وسلم  
 الواسطة والسبب في حصولها ولهذا اجاء في الحديث من سن سنة  
 حسنة كان له اجرها واجو من عمل بها الحد يث اى لكونه السبب فيها و  
 ايضاً ان الامر بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الآية قد وقع موقع الجواب لقوله  
 تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي ولما كان قوله تعالى يصلون فعل  
 مضارع وهو يقتضيه الدلالة على الحال والتجدد في الاستقبال كان لما تروى  
 عليه حكمه وذلك يرد قول من حل الامر في الآية على مرة في العمر فتعين  
 ان وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من الواجب المتكرر فاذا بحثت في وقتها  
 ومحلها وسببها بحث منصف فلا اقل من ان تجب حيث وجب شقيقتها وهو  
 السلام عليه عليه اكل الصلاة وازكى التسليم وارق التحية ويريد قوله  
 في حديث فضالة ثم ليصل على النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن سهل بن سعد  
 ان الصلاة لمن لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم وقال صحيح على شرطها وفي  
 رواية عن ابى مسعود مرفوعاً من صلى صلاة لم يصل على فيها ولا على اهل  
 بيتي لم يقبل منه اخرجها الدارقطني وفي سنده جابر الجعفي ضعيف  
 ورواه من حديث عائشة ايضاً وفيه عمرو بن شمر متروك وقد تقدم

اند ما ج السلام واند راجه في التشهد فهو مستحب من جملة التشهد  
 الاول المستحب وواجب من جملة التشهد الاخير الواجب وقد فهم ذلك  
 اصحابه كما روى عن كعب بن عجرة قال قلنا يا رسول الله قل علما او عرفنا  
 كيف السلام عليك فكيف الصلوة (كانهم طلبوا التشرية قوله تتحا صلوا  
 عليه وسلموا التسليما وتفسيره بعد نزوله) قال قولوا اللهم صل على محمد  
 وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد  
 وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد قال في المنتقى رواه  
 الجماعة الا ان الترمذي قال فيه على ابراهيم في الموضعين لم يذكر له و  
 عن ابى مسعود قال اتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في مجلس سعد بن  
 عباد فقال له بشيئين سعد امرنا الله ان نصلي عليك فكيف نصلي  
 عليك قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا انه لم يسأله ثم قال  
 يا رسول الله صل على محمد وعلى آل محمد وعلى آل محمد وآخيه  
 والسلام كما قد علمتم رواه احمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه  
 ولا احمد في لفظ آخر نحوه وفيه فكيف نصلي عليك اذا نحن صليين في صلوتنا  
 وهذه الزيادة اخبر بها ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم  
 واخبر بها ابو حاتم في صحيحه فقال الصحابة رضوان الله عليهم قد عرفنا  
 السلام اي حيث علمتنا اياه في ضمن التشهد فهم قد فهموا ان الصلوة  
 تكون حيث يكون السلام ولذا قالوا قد عرفنا السلام عليك (اي في  
 ضمن التشهد) فكيف نصلي عليك اذا نحن صليين عليك في صلوتنا



والنبي صلعم قد اقرهم على ذلك القوم فعلمهم الصلوة الواجبة وقال و  
السلام كما علمتهم فكانه كمل لهم تعليمهم الواجب في قوله تعالى صلوا  
عليه وساموا الشياخ وخلاصة ان الصلوة والسلام عليه صلعم فرض  
واجب بنص القرآن ولا يجوز حمله على مرة في العمر لما حرمت ولا في واجب  
في العمر مرة فهو كغيره من الواجبات لا بد من بيان وقتها وحملها ايضاً  
وما هنا ليس كذلك ولا بد ان يكون مستمراً طائلاً استطاعة او مسبباً  
بسبب يبطل وجوبه كما هو حيث امرين شيئين من ذلك فحين احد  
الامرين اما ان توجب في الصلوة كما في غير العيرانية او كما ان تكون صلعم وعلى  
كل تقدير فيتعين افتراضها في التشهد الواجب اذ فيه ذكر النبي صلعم  
مرتين قال الشافعي من لم يصل على النبي صلعم في التشهد الاخير فصلوته  
فاسدة فان قيل يلزم على هذا الجواب في التشهد الاول ايضاً وكذا ذكر  
قلنا القول بوجوبها في التشهد الاخير متعين للقرآن والمؤيدات و  
لا يبطل التزام القول بذلك في التشهد الاول وكما ذكره صلى الله عليه وسلم  
فما مل ذلك فانه جرى بالتأمل وان بحث الشرع في حاله في التشهدين  
وتبعه السيد ويكفي ان يتشهد ويصلي على النبي صلعم بكما علم من المأثور  
وقد تقدم ان افضل التشهد ان تشهد ابن مسعود وثقفي النبل قال  
النووي في شرح المذهب ينبغي ان يجمع ما في الروايات العجيبة وذكرها  
انقر قال وقال العراقي في حق عليه ما في الروايات الفاظ وهي خمسة يجمعها  
توالت الحمد صل على محمد وعبد الوارسين النبي الامي وعلى آل محمد

وازواجه امهات المؤمنين وذريته واهل بيته كاصليت علي ابراهيم وعلى  
 ال ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الامي وعلى ال محمد وازواجه  
 وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى ال ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد  
 ذكر ذلك شيخنا واتقوه وهو حسن في بيان الفضل واي كيفية فعل ما فيه

في كافيته لتأدية الواجب وما يفعله في الاول فيندب في الاخير ويخصه  
 بالتورك والتطويل وتقدم ذلك بالله وعليه ودلت على ذلك الاحاديث

المستبورة ويخبر من الله ان الله عز وجل قال يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا  
 أموالكم بينكم بالباطل وانما منكم من قد جاء بالقرآن من قبله فليصبر على ما  
 ينزل من ربه وما يفتري من الله شيئا ومن يفتري من الله شيئا فلنيسب الله اليه  
 ما يفتري من الله شيئا ومن يفتري من الله شيئا فلنيسب الله اليه ما يفتري من الله شيئا

وما لا يشهد به وما لا يشهد به وما لا يشهد به وما لا يشهد به وما لا يشهد به  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لا يشهد به وما لا يشهد به وما لا يشهد به  
 من نزل من الله شيئا وما لا يشهد به وما لا يشهد به وما لا يشهد به  
 افضل من غيره وما لا يشهد به وما لا يشهد به وما لا يشهد به

ومن الله الله اعظم في ما لا يشهد به وما لا يشهد به وما لا يشهد به  
 وما السرفق وما انت اعلم به من انت المقدم انت الموفق لا الله ان انت من  
 مسلم ومنه ما لا يشهد به وما لا يشهد به وما لا يشهد به وما لا يشهد به  
 انه في حال كذا من الله عز وجل ما لا يشهد به وما لا يشهد به وما لا يشهد به  
 من عذاب النار وما لا يشهد به وما لا يشهد به وما لا يشهد به

وورج خود ذلك من حديث عائشة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي الرخصة  
 فيكون هذا التعوذ من تمام التشهد واقول قوله صلعم اذ افرغ احدكم من  
 التشهد صريح في انه ليس من تمام التشهد وعليه يحل اطلاق الرواية  
 الاخرى ويبدأ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب الى  
 الرجاء لقوله صلعم فيمن تركها في دعائه عجل هذا الحديث وراه فضالة  
 ابن عبيد اخرجها الترمذي وصححه وقد رويت ادعية في الصلاة لم يذكرها  
 محل مخصوص فمن دعا بشئ منها او غيرها في اي محل يندب فيه الدعاء فقد  
 احسن قال في الزاد اما المواضع التي كان يدعو فيها في الصلاة فسيعة مواطن  
 احدها بعد تكبيرة الاحرام في محل الاستفتاح الثاني قبل الركوع وبعد الفراغ  
 من القراءة في الوتر والقنوت العارض في الصبح قبل الركوع ان صح ذلك  
 فان فيه نظرا الثالث بعد الاعتدال من الركوع كما ثبت ذلك في صحيح مسلم  
 من حديث عبد الله بن ابي اوفى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ارفع  
 راسه من الركوع وذكر الحديث الى آخره الرابع في الركوع الخامس في سجدة  
 وكان فيه غالب دعاء السادس بين السجدين السابع بعد التشهد وقبل  
 السلام قلت وكان بعد التشهد الاول وقبل القيام كما تقدم في حديث عبد الله  
 ابن مسعود فهذه مواضع الدعاء في الصلاة وللصلاة ان يدعو بما شاء في  
 احد هذه المواضع سيما من الادعية المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم التي وردت  
 بتعيين المثل أو من غير تعيين ومنها فعل فقد احسن ولانها سر برفع الارباع  
 في الدعاء اذا كان قائما او قاعدا وقد اخرج الترمذي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

مرفوعاً الصلوة مثني مثني تشهد في كل ركعتين وتحشتم وتضع وتمسك ثم  
 تضع يديك يقول ترفعها الى ربك مستقبلاً ببطونها وكفك وتقول يا رب  
 يا رب ومن لم يفعل ذلك فهو كذا او في رواية فهو خداج ومن حمل هذا  
 الحديث على الدعاء بعد الصلوة فقد اخطأ وسياق الحديث دال على خطأ  
 ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يرفع اليدين بعد الصلوة الا في رواية شاذة  
 ولا يثبت ان صليها كان يلتزم الدعاء بعد الصلوة نعم كان يذكر الله بعد  
 الصلوة احياناً بآية عية واذا كان سيجي ذكرها واحياناً كان يروح اذا سلم  
 بينا ونتم انما اجتهد ولا يدعوا العجب من اهل عصر ناسياً من الاحناف  
 انهم يلتزمون الدعاء بعد الصلوة برفع اليدين ومن لم يدع كذا في عيبه  
 بل هو وهذا اجهل عظيم بالسنة ولا يكون الدعاء في الصلوة في اكثر المواضع  
 انني ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها ولا يجوزون فيه رفع اليدين مع ان  
 حقيقة الصلوة هي الدعاء وهي مدلولها لغة وحديث الفضل دال على صراحة  
 واخر فوضعها التسليم وقيل هو واجب تصحيد وانه وبأثر تاركه وقبل ليس  
 بواجب السلام في آخر الصلوة مخرج بالاجماع وهو ركن عند الشافعي ومالك  
 واحمد وقالت الاحناف هو واجب احتياطاً وليس هو من الصلوة وعدم  
 الوجوب قد نقله في النبيل عن جماعة وعدهم ابا حنيفة وفي الهداية خلافه  
 واعل مراد صاحب النبيل بعدم الوجوب عدم الفرضية وهو صحيح على مصطلح  
 الاحناف واختار صاحب النبيل عدم الوجوب لكنه في الدار اکتفى على القول  
 بالوجوب والسيد في الرخصة او لا مرجح القول بالوجوب ثم اعطى في آخر كلامه

حتى انه صرح بعدم الوجوب استدلال الحنف بمأبى من حديث ابن  
 مسعود في التشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد  
 في الصلوة ثم قال اذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك ان شئت ان تقوم  
 فقمر وان شئت ان تقعد فاقعد قالوا والتغيير بينا في الفرضية والوجوب  
 الا انما اثبتنا الوجوب بما رواه احتياطاً ومثله لا يثبت الفرضية والله اعلم  
 وما ذكره فاسد من وجوه احدها ان هذه الزيادة في حديث ابن مسعود  
 قد تكلم اهل الحديث فيها ودونك ما ذكره وفي النبيل واما حديث ابن مسعود  
 فقال البيهقي في الخلافيات انه كالشاذ من قول عبد الله وانما جعله كالشاذ لان  
 اكثر اصحاب الحسن بن الحليمين كروا هذه الزيادة لا من قول ابن مسعود  
 مفصولة من الحديث ولا من جهة في آخره وانما رواه بهذه الزيادة عبد الرحمن  
 ابن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن  
 الحسن فادرجها في اخر الحديث في قول اكثر الرواة عنه ورواها شاذة بن  
 سوار عنه مفصولة كما ذكر الدارقطني وقد مر في البيهقي من طريق ابو الاحوص  
 عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلفظ مفتاح الصلوة التكبير والقضاء  
 التسليم اذا سلم الا كما فقمر ان شئت قال وهذا لا يثبت عن ابن مسعود  
 وقال ابن حزم قد مر عن ابن مسعود ايجاب السلام فرضاً وذكر رواية في الاصحاح  
 هذه عنه البيهقي ان تعليماً النبي صلى الله عليه وسلم التشهد لا من مسعود  
 كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعد ذلك وقد صرح بان تلك الزيادة  
 المذكورة مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي

في المعرفة ذهب الحفاظ الى ان هذا هو من زهير بن معاوية وقال النووي  
 في الخلاصة اتفق الحفاظ على انها ملجاة انتهى وقد رواه عن الحسن بن الحو  
 حسين الجعفي ومحمد بن عجلان ومحمد بن ابان فانفقوا على نزول هذه الزمالة  
 في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن  
 مسعود على ذلك انتهى فقولهم لنا ما مروينا من حديث ابن مسعود قد  
 عرفت ما فيه الوجه الثاني انه لو سلم صحة ذلك عن ابن مسعود فهو موقوف  
 عليه لانه مما لا يحتج به فيه محال وهو ليس بحجة الوجه الثالث ما عرفت مما نقل  
 عن البيهقي وابن حزم من ان الصحيح عن ابن مسعود ما يخالف ذلك وعليه  
 فالواجب حمل المطلق على المقيد اي فما روى عن ابي الاموص مقيد بالتحذير  
 لمن سلم الوجه الرابع ان ما روى عن ابن مسعود اذا لم يعلم ان يدل على  
 الفرضية لمنافاة التحذير لها فكيف صم ان يكون دليلا للوجوب ولئن سوغ  
 الاحتياط القول بالاجاب فلم لم يسوغ القول بالفرضية فانه لا فرق بين  
 هذا او ذاك اذ كل منهما حكم شرعي ولا يجوز لاحد ان يبتدع من الدين ما لم  
 يأذن به الله بقى علينا الجواب عما اعترض به السيدي كتبا للشوكاني حيث  
 قال واما كون التسليم واجبا او غير واجب فقد تقدم ان المرجح حديث  
 المسيح صلوته وانه لا وجوب لغير ما لم يرد كوفيه الا ان يثبت ايجابا به  
 بعد تأخير حديث المسيح ايجابا لا يمكن صرفه بوجه من الوجوه انتهى  
 علوا ذلك بان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالاجماع قال في العيل  
 ولا سيما وقد ثبت في الروايات (اي مرويات حديث المسيح صلوته) فاذا فعل

ذلك فقد تمت صلواتك انتهى واقول ان التشهد الاوسط والاقتراش فيه  
 قد ذكرنا في بعض روايات المصنف صلواته وقد اختلفوا في وجوب الاول  
 انقضاء على عدله وجوب الثاني اعني الاقتراش في صلوات التشهد لما ذكرنا  
 وايضا التشهد الاخير لم يرد كوفي شيء من رواياته وكذا ان النية في اول  
 الصلوة لم تكن كرقية ونباء على ما ذكرنا لا يجوز ان يكون معيارا للجميع الواجب  
 نفسه اذا اخذنا وجمعنا جميع طرقه الصحاح فان كل ما قبله راجع الى التشهد  
 بصلوة من ترك شيئا منها وزيادة ذكر جلسة الرسا والحمد لله التشهد  
 الاوسط والاقتراش له في بعض رواياته قد مرها ما هو اسم الله تعالى الثمان  
 محمد بن اسمعيل البخاري ولا يخفى وثقة وراي في قول الاتحاد بين زيادة الاقتراش  
 الواجب لم تكن كرقية عند جمهور العلماء فجعلوا معيارا للجميع وجباة فاما  
 غيره متفق عليها والحق ان صيغة الاصل اذا اجاعت في حديث ائمة في علم  
 الواجب وان لم يردل حديث المصنف صلواته على عدل اولئك في رواية المصنف  
 تأسر فيها او علمت اخره وملاحظة القول هنا ان يقال ان حديث المصنف في  
 والتعليم الذي بينه وبين ان كان سجدته بعقول ذلك الرجل في  
 الواجب الذي سجدته على مثله فعليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما رآه ائمة  
 من الصلوة ولا يبعد ان ذلك الرجل كان يجتهد في صلواته ما رآه ائمة  
 من المرات التي امره ان يعيدها لان حفظ لفظ السلام في الصلاة  
 العسيرة سيما النبي صلى الله عليه وآله وسلم جميع المسلمين لم يردوا في الرواية  
 ونقل فاذا لم يعلمه صلواته ذلك فانما اكتفى بما رآه من ائمة في الصلاة

فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك فلا يعارض بما ذكرناه من افتراض التسليم  
 لأن التسليم هو تحليلها ولا شك أن التحليل والخروج منها أن يكون إلا بعد  
 ما هو صلواته بين له بينية الخروج والتحليل منها فهو إما سجدات  
 منها إما غير سجدات من الزيادة في غير السجود وإما لا ذكره الكنتي هما إذا صحت  
 أي أنه بدل السجدة الأولى أو غير ذلك من السجود في تركه صلواته التعليم بطل الاستسكان  
 محل بحث المستوعم على أنه على خلاف افتراض السلام وإذا غلب على ذلك أن تعليم  
 التسليم صلواته لا ين مسعود كان قبل فرض التسليم كما ذكر ذلك البيهقي كان ذلك  
 في مذاهب الفوعة لأن به يظهر احتمال ثان وهو أنه يمكن أن يكون وقع تعليم  
 التسليم صلواته قبل افتراض التسليم لا سيما وقد قال ابن مسعود ذنا فتقول  
 قبل أن يفرض علينا السجدة سلام على الله المحدث فإذا كانوا يصلون  
 السجدة المفترضة فقال إن يفرض فيها التثنية والخطير وقبل أن يفرض في  
 فرض التسليم فيها المزمع بقول بناء على وجود بين التسليم صلواته عن محل بحث  
 افتراض التثنية والتسليم وإذا لم يكن مرجح فانك ما علم عنه صلواته  
 مستكرك نماز منجور لا سيما إذا أمكن الجمع كما قد منا ذلك من الاحتمالات  
 احتمال ثالث هو وجود التثنية والتسليم عن حديث التسليم صلواته أقوى  
 من غيره لتتميمه فيه بأن ذلك فرض بعد أن لم يكن فرض ليس في حديث  
 التسليم صلواته شيء من ذلك وما ذكرناه يبين فساد ما شكك به الأحناف  
 في سقوط ما عارض به في النيل وأما الجواب عن عدم ذكر النية في حديث  
 التسليم صلواته فيقال أنه من البديهي أن من قام إلى الصلوة فهو لا يقوم إليها



لا يقصد فعلها وهذا هو النية فاكتمل عن تعليله اياها لظهوره ومن ابعد  
 البعيد ان يفعل احد فعلا اذ اذيا بلا قصد فهو اذ السر يقصد الصلوة  
 فلا بد ان يقصد غيرها من رياء او رياءية بدنية ونحوها ولهذا جاء الحديث  
 بالترديد بين احد امرين فقال فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فحجته  
 الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لديننا يصيبها او امرأة ينيكها فحجته الى ما هجم  
 اليه الحديث لان المختار المستقيم لا حساسه لا يصعد الى عمل لا يقصد ولا يكون  
 غافلا عن فعلها يفعلها مطلقا فهو ان لم ينو بفعله هذا افلا محالة هو ينوي  
 ويقصد غيره وما لم يعمل خالصا لله فهو لا يقبله لانه اغنى الشر كاء عن الشرك  
 فمن عمل عملا اشرك فيه غيره تركه وشركه فعلم ان النية فرض لا بد منه في  
 الصلوة وغيرها من جميع الاعمال وان لم تذكر في حديث المسئ صلاته وانما  
 اطلنا ما ذكرناه لتلايع تراحد بما اطل به صاحب النيل فتبعه السيد من  
 اصحابنا واذا اطل ما ذكرناه فلنا قوله صلعم مفتاح الصلوة الطهورة تحويرها  
 التكبير وتحليلها التسليم قال في المنتقى رواه الخمسة عن علي بن النعمان وقال  
 الترمذي هذا اهم شئ في هذا الباب واحسن وليت شعري اذا اعترفوا  
 بفرضية الجوزين الاولين من الاجزاء الثلاثة المذكورة في هذا الحديث  
 فليس يتكرون فرضية الجزء الثالث المذكور فيه بنسب واحد قال في النيل  
 والى الوجوب ذهب اكثر العاترة والشافعي قال النووي في شرح مسلم وهو  
 مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعد هجر قلت وهو الصحيح  
 فيما تختار لولو لم نقل بفرضية لا يطبق علينا ما نقل عن القفال من انه شرع

في الصلوة فقال الله بزرگ ست ثم قال دو باغ سبز ثم ركم ثم نقر نقرتين  
من غير توقف وهكذا افعلى في الركعة الثانية نقر صرط في آخره وقال تمت صلوتك  
وعلى الاول اقل الوجب السلام عليكم مرة لما اخرج النساء عن جابر بن  
سمرة قال كنا نضلى خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقاما بال هؤلاء يسلمون بايديهم كأنها  
اذناب خيل شمس انما يكفى احد همران يضع يده على فخذه ثم يقول  
السلام عليكم السلام عليكم وقد مرى من طرق يقوى بعضها بعضا انه  
صلى الله عليه وآله وسلم كان (احيانا) يسلم تسليمة تلقاء وجهه وفي بعض الروايات يسلم  
تسليمة واحدة وقد مر في النيل على من زعم انه لا يعمر في تسليمة واحدة  
شيء فواجبه ان شئت وافضله السلام عليكم ورحمة الله يا جزمة لا بالتطويل  
والمد مرتين مرة عن يمينه ومرة عن يساره لورود ذلك في اكثر الروايات

الصحيحة عنه صلى الله عليه وآله وسلم وراه اكثر ما داوم عليه صلى الله عليه وآله وسلم يلتفت حتى يرى خذله  
كذا وكذا اي يميناً وشمالاً الحديث ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم  
عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله  
حتى يرى بياض خذله قال في المنتقى رآه الخمسة وصححه الترمذي ويشد  
من اوجب ثلث تسليماً او سطراً التسليم على الامام او على المأموم الذي  
خلقه او على المأموم الذي بين يديه والقول يوجب التسليمين من ضعف  
كما قد مرنا ولا يزيد على السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فان زاد على هذا  
فقد خالف السنة واما من زاد وبركاته فلم يخالف السنة وانما يكون جاهلاً  
على غير ما نرى انه داوم عليه صلى الله عليه وآله وسلم في الاكثر وقد ذكر في النيل زيادة وبركاته

عند أبي داود من حديث وائل قال واخرجها ايضاً ابن حبان في صحيحه من حديث  
 ابن مسعود وكن لك ابن ماجة من حديثه قال الحافظ في التلخيص فيتعجب  
 من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث  
 الا في رواية وائل بن حجر وقد ذكر لها الحافظ طرقاً كثيرة في تلخيص الافكار المتخويع  
 الا ذكر لما قال النووي ان زيادة وبركاته رواية فردة ثم قال الحافظ بعد ان  
 ساق تلك الطرق فهذه عدة طرق تثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهه  
 كلام الشيخ انها رواية فردة انتهى وقد صحح في بلوغ المرام حديث وائل المشتمل  
 على تلك الزيادة ولا تكون الصلوة صحيحة شرعية الا بالترتيب المذكور فان  
 تركه عبد ايان يسجد قبل ركوعه بطلت صلواته اجماعاً لا تلازمه ولا كان  
 الصلوة على هذا الترتيب امر توقيفي علمه الله نعم نبينا صلعم بواسطة جبريل  
 فلا يجوز تبديل صورتها التي فقلت عنه صلعم وامره الله نعم فها ولقول صلعم  
 صلوا كما ارى يتو في اصله فان تركه سهواً فما بعد المأزول لغو وليكمل صلواته  
 بما ترك لان ما تركه وقع في غير محله ان لم يتذكر كوفان تذكر قبل ان يأتي بمثل  
 المأزول ومن الركعة الثانية عاد ليكمل المأزول فوراً لئلا يكون عاتياً في  
 الصلوة بالزيادة فيها اذ يترك الترتيب المتعقبات عاتياً كما مر ذلك والله اعلم  
 من نيت من انحرص بصلواته او بعد ساربه قبل طيل الفصل حيث لم يلبس  
 بما لا يحرم صلواته عليه لولا يسيرون من الركعة الأخيرة سجدتها واعاد تشهد  
 او من خابها لزمه ركعة والدليل على ذلك قوله في اليدين  
 ان مثل في كرها من الأخيرة او غيرها ما جملها من غير الأخيرة اي لياتي

بركة لا سجدة لان بذلك يحصل له اليقين في تكميل صلواته قالت  
 الشافعية فان علم في قيام ثمانية ترك سجدة من الاولى او شك فيها فان  
 كان جالس للاستراحة بعد سجدة سجد فوراً من القيام والجلس ثم  
 سجد قالوا وان علم او شك في آخر رابعة ترك سجدة نابت او ثلاث جهل موضعها  
 وجب ركعتان او اربع فسجدة ثم ركعتان او خمس او ست فتلاث ركعات او  
 سبع فسجدة ثم ثلاث ركعات وسجد للسهو في كل ذلك وما ذكره هو ما يعسر  
 على العامة فهم من صعب عليه معرفة المعلوم يعتد به له من صلواته  
 فالاولى له ان يستأنف صلواته وليس للمصلحة ان تطأ رأسه ادباً  
 واتباعاً واستحسن بعضهم تغيب عينيته وكرهه بعضهم وليس  
 ان يدخل في الصلوة بنشاط وفراغ قلب لقوله نعم فاذا فرغت فانصب  
 ولب الصلوة الخشوع والتخضوع وقال الصوفية لا صلوة الا بخشوع القلب  
 وليس الذكر بعد السلام من الصلوة كحديث ثوبان قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انصرف من صلواته استغفر ثلاثاً وقال اللهم انت السلام  
 منك السلام تنبركت يا ذا الجلال والاكرام قال في المنتقى اخرج الجماعة الا  
 البخاري وقوله اذا انصرف اي اذا سلم وعن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلوة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 لا اله الا الله وهو على كل شيء شهيد لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 لما مضت ولا ينقضي الحمد من الحمد متفق عليه وسن عبد الله بن عمر قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحصيها رجل مسلم الا دخل الجنة وهم يسبحون

ومن يعملهما قليل يسبم الله في دبر كل صلاة عشرة أو يكبره عشرة ويجمده  
عشرة قال فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقد هاتين العشرة فتلك خمسون ومائة  
باللسان والف وخمس مائة في الميزان وإذا أوى إلى فراشه سبم وحمل وكبر  
مائة مرة فتلك مائة باللسان والف بالميزان قال في المنتقى رواه الخمسة و  
صححه الترمذي قال في النبل اعلم ان الأحاديث وردت بأعداد مختلفة في  
التسليم والتكبير والتحميد وستشيرا إليها أما التسليم فورد كونه عشرة أكما  
في حديث أبي بن حنيفة عن أبي بن عمر عن كور وحديث أنس عند الترمذي  
والنسائي وحديث سعد بن أبي وقاص عند النسائي وحديث علي بن  
أبي طالب عند أحمد وحديث أم مالك الأنصارية عند الطبراني وورد ثلثا  
وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب  
ابن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وحديث أبي هريرة عند الشيخين  
وحديث أبي الدرداء عند النسائي وورد خمس وعشرين كما في حديث زيد  
ابن ثابت عند النسائي وعبد الله بن عمر عنده أيضا وورد أحد عشر كما في  
بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار وورد ستا كما في بعض طرق حديث  
أنس وورد مرة كما في بعض طرق حديث أنس أيضا عند البزار وورد سبعين كما  
في حديث أبي ذميل عند الطبراني في الكبير وفي أسناده جهالة وورد مائة كما  
في بعض طرق حديث أبي هريرة عند النسائي وفيه يعقوب بن عطاء بن إدريس  
وهو ضعيف وأما التكبير فورد كونه أربعا وثلاثين كما في حديث ابن عباس  
عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي

وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وابن الدرداء عند  
 النسائي كما تقدم في التسييم وابن هريرة عند مسلم في بعض الروايات وابن ذر  
 عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عنده ايضا وعبد الله  
 ابن عمر عند الترمذي والنسائي وورد ثلثا وثلثاين من حديث ابن هريرة عند  
 الشيخين وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة وورد  
 خمسا وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر عند من تقدم  
 في التسييم خمس وعشرون وورد احدى عشرة كما في بعض طرق حديث  
 ابن عمر عند البزار كما تقدم في التسييم وعشرا كما في حديث الباب عفي الذي  
 ذكرناه وعن انس وسعد بن ابى وقاص وعلى وامرؤ القيس عند من تقدم في  
 تسييم هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرنا في تسييم هذا المقدار  
 عند من تقدم واما التحييد فورد ثلثا وثلثاين وخمسا وعشرين واحدا  
 عشرة وعشرا ومائة كما في الاما ديت المذكورة في احد احو التسييم وعند  
 من رواها - قال وكل ما ورد من هذه الاعداد فحسن الا انه ينبغي الاخذ  
 بالزائد فالزائد انتهى واما قوله في حديث ابن عمر الذي ذكرناه فتلك الخمسون  
 ومائة باللسان اى المجهوج بعد الهملوات الخمس ووردت اذكار غير ذكرنا  
 محلها الكتب المبسوطة والكل خير فمن اراد الاكثر منه فعليه بالمتن  
 في مظانه - ويمكن في موضعه مقدرا ما يقول اللهم انت السلام ومنك  
 السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام لا تتبع كما روى عن عائشة مرفوعا  
 اخرجه احمد ومسلم والترمذي وابن ماجه وفي النيل ذهب بعض المالكية

إلى كراهة المقام للإمام في مكان صلواته بعد السلام ويؤيد ذلك ما أخرجه  
 عبد الرزاق من حديث انس قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم فكان ساعة  
 يسلم يقوم ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكانما يقوم عن حجة  
 ويؤيده أيضاً ما سياتي في باب لبث الإمام أنه كان يمكث صلحاً في مكانه  
 ليسير الحديث وبهذه يظهر جهل من التزم الدعاء برفع اليدين بعد الصلوة  
 المكتوبات وطعن على نأركه فإن التأريخ له مستحق المدم ومثني للمستمن  
 فإن كان وراءه نساء مكث حتى ينصرفن لحديث امرأته قالت كان رسول الله  
 صلحاً إذا سلم قام النساء حين يقضن تسليمه وهو يمكث في مكانه ليسير قبل  
 أن يقوم قالت فتوى والله أعلم أن ذلك كان لكونه ينصرف النساء قبل أن يكبر  
 الرجال رواه أحمد والبخاري قال في النيل فيه أنه يستحب للإمام مراعاة أحوال  
 المأمومين والاحتياط في الاجتناب عما يفضي إلى محذور واجتناب مواقع اليهم  
 وكراهة مخالطة الرجال النساء في الطرقات فضلاً عن البيوت ومقتضى  
 هذا التحليل المذكور أن المأمومين إذا كانوا رجالاً فقط لا يستحب هذا المكث  
 وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة انتهى إلى المتقدم ذكره قلت وفيه دلالة  
 على أنه ينبغي للمفتي أن لا يقوم من موضع صلواته ما لم يقم الإمام و  
 قد عورضت أحاديث تخفيف إقامة الإمام في موضع صلواته بأحاديث  
 الدالة على استحباب الذكوب بعد الصلوة قال في النيل وأنت خير بان كراهة  
 بين مشروعية الذكوب بعد الصلوة والقعود في المكان الذي صلى المصلّي  
 تلك الصلوة فيه لأن الامتنان يحصل بفعله بعد ما ساء كان في غير



او قاعد في محل اخر نعم ما ورد مقيد ان قوله وهو ثمان رجلية وقوله  
 قبل ان ينصرف كان معارضاً ويمكن الجمع بحمل عشرة عينة الاسراع  
 على الغالب او على ان اللبث مقدار الاثنيان بالذكو المقيد لا يتأق  
 الاسراع ويكون اللبث مقدراً ما ينصرف النساء من بها التسعة لاكثر  
 من ذلك احياناً وهذا الاخير هو المختار عند نسبة وبه يجمع بين

اطراف الاحاديث الذي من بها يتبادر ويفهم تقارن بعضها ويقبل على

الما مومنين بوجهه ولا يأس اذا استقبل من على يمينه فقط

ودل على الاول حديث سمرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى صلاة

اقبل علينا بوجهه رواه البخاري وعن يزيد بن الاسود قال حججنا

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع قال فصل بنا

صلوة الصبح ثم انخوف جالساً فاستقبل الناس بوجهه الحديث

رواه احمد وابوداود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وما

يدل على الثاني حديث البراء بن عازب قال كنا اذا صلى خلف النبي

صلى الله عليه وسلم احببنا ان نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه رواه مسلم

وابوداود وذكر في المنيل اختلافاً في حكمه هذه الاستقبالات واولها

رفع ايها من في الشاهد مضمناً الى ما ذكره عن الزبير بن المديني

قال اسند بآلاف الامام المومنين انما هو الحق الامامة فاذا انقضت

الصلوة زال السبب واستقبلهم عيسى بن مريم واسماعيل والترمذي

على المومنين والنبي صلى الله عليه وسلم يستقبل جميع المومنين تارة



واهل جهة اليمين فقط اخرى وقيل في اجمع خير ذلك وان ينصرف  
 في جهة حاجته والا فجهة يمينه ما لم يجعله مقتضى اي وان لم يكن  
 له حاجة في جهة معينة فلينصرف في يمينه لعموم الاحاديث  
 المصروفة بفضل التيامن والاستمرار على الامر المندب اذا لم يجعله  
 واجبا لا حرج فيه بل يثاب ويوجر عليه ولا ينافية انه ليس في كل  
 عبادة الذهاب في طريق والرجوع في اخرى لاننا لا نستحب اليتمن  
 الا اذا امكن ان يرجع في طريق غير الاولى والا فمرعاة مصلحة العود  
 في اخرى هو الاولى لان الفائدة فيه بشهادة الطريقين له اكثر  
 اما من اعتقد ان الانصراف الى جهة يمينه حتى لا يرفى كره  
 له ذلك وفي هذا قال ابن مسعود لا يجعلن احدكم للشيطان  
 شيئا من صلواته يرى ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه  
 لقد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره وفي لفظ  
 اكثر انصرافه عن يساره قال في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي  
 وعلى الاول يحمل حديث النضر بن قيس قال اكثر ما رأيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه رواه مسلم والنسائي وعن قبيصة بن  
 هلب عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم دائما فينصرف عن  
 جانبيه جميعا على يمينه وعلى شماله رواه ابو داود وابن ماجه  
 والترمذي وقال صحيح الامران عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السيل  
 وظاهر قوله في حديث ابن مسعود اكثر انصرافه عن يساره

وقوله في حديث النسائي ما رآيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف  
 عن يمينه المتأففة لأن كل واحد منهما قد استعمل فيه صيغة  
 افعل التقضيل قال النووي ويجمع بينهما بأنهما صلعا كان  
 يفعل تأسرة هذا أو تأسرة هذا إذا خبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر  
 وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين قال  
 الحافظ ويمكن الجمع بوجه آخر وهو أن يحل حديث ابن مسعود على  
 حالة الصلوة في المسجد لأن حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانت من جهة تيسارة  
 ويحل حديث النسائي على ما سوى ذلك كحال السفر وقيل غير ذلك و  
 ما ذكرناه هو أحسنها قال العلامة قال في الحجة أن أصل الصلوة ثلاثة  
 أشياء أن يخضع لله بقلبه ويزكر الله بلسانه ويعظمه غاية التعظيم  
 بجسده فهذه الثلاثة أجمع الأمر على أنها من الصلوة وإن اختلفوا  
 فيما سوى ذلك انتهى وأعلم أن الصلوة تشتمل على عدد من الركعات  
 وكان أول كل ركعة القيام بأن يقوم العبد بين يدي ربه و  
 الهة خاشعا متاديا كالمستجيب لدعوة الحق والمحتثل لأحكامه  
 فإذا تبرأ من حول نفسه وقوته ومن الاستقلال له من أمره  
 وصار كالمتهيئ لقبول ما عسى أن يصدر عليه من حضرة مليكه  
 فتناسب هذا المقام أن يخاطب ربه بما يدل على ما قصد من مقام  
 ذله وخضوعه ولا أحسن من أن يختار من القول ما علمه عبادة  
 على لسان رسوله من كلامه وأمر القرآن الفاتحة هي الجامعة لما يناسب

هذا المقام ومن ثم اوجبهما النبي صلى الله عليه وسلم على كل مصبل فكان المقام  
 مشتملا على ما يدل على استسلام العبد وانقياده ثم على تلاوة كلام  
 ربه اشارته الى قبول كل ما انزل على ريسوله من شرع واحكام  
 فالقيام في الصلوة ككلمة الاخلاص مقدمة واساس لصحة  
 الايمان والاسلام واعقب القيام بالركوع مكبرا ارفع ايديه  
 دفعا لما عسان يد اخل نفوس بعض العباد من الكبر والخيلاء  
 والاعجاب حيث نزل نفسه منزلة من يناطب ملكه ويتلق  
 احكامه ويسمعوا احواله فلا احسن من ان يكبر الله بلسانه  
 وقلبه ويرفع يديه كالمتبري عما ذكرناه وعن غيره من بخارف  
 الدنيا وليدل الا على الاصل على التوقي لا انتقال ويخفى بحسده  
 ثم يتبرئ لنفسه وتدل له ايمان يد مولاة ويترهه ويعظه بلسانه  
 ايضا ثم يعود مهلا ومعلنا بقرب ربه وانه العالم بما ظهر وخفى  
 انه السميع المجيب من شكوه وحمده وتضرع اليه ودعاه رافعا يديه  
 كالمتبري عن غيره وعما ينافي هذه الهياة والعبادة وانه  
 لم يعبد الله حق عبادته ومعلما من لم يسمع له صم ولم يعنى  
 فيقوم هنيئة يشكر الله ويشفي عليه لما يسره له من القيامين يديه  
 والافتناء له ثم يخرج مكبرا مستشعرا العلو ربه بجميع معانيه ويضع  
 اشرف اعضاءه على الارض مع ساكن الاعضاء السبعة فيخبر  
 ربه بالعلو والرفعة قولا وفعل ويصير ملق بين يديه كالمعجز

المعدن والمفطر ولما كان الترتيب من الادنى الى الاعلى مما تحب الملوك  
وليسرون به فتناسب العبد اولا القيام الذي هو في المرتبة الادنى من  
التعظيم ثم بعد الركوع الذي هو اعلى منه ثم بعد السجود الذي  
هو غاية مراتب التعظيم ونهايته وانما خص السجود على السبعة  
الاعضاء ليخالف سائر هيات فنجحات الراحة وشوها ومن  
غير كان مما ينبغي الاجتزاء فيه في الدعاء لانه في اقدس مراتب  
الذل والعلو والدية والادنى تصغار والاستحقاق ولهول ووعظ  
ما يكون من ربه وهو ساجد اي اذا اتى به على وجهه مع  
استدراج هذه الاعضاء السبعة ثم يجتنب باله تعالى ولم يجز اخبره  
بذلك من ربه الذي هو اعلى من ربه اليريد عند خفض  
السجود كانه الذي هو من الركوع مستصحب به فلا حاجة  
الى ان يرفع راسه عند خفض السجود الثاني انه في رايه  
من ان رايته تتركه من ربه يشرح رفع اليدين في رفعه والخفض  
السجود كانه في رايته تتركه من ربه يشرح رفع اليدين في رفعه والخفض  
وليس تطيع من عبادة ربه ولما كان السجود الكامل هو غاية  
ما يستطعم العبد من هيات التذلل لم يشر فيه الى رفعه لانه  
لا يمكنه ان ياتي باحسن مما اتى به ويقال في الجاوس من السجود ان  
فخواها قبل في الاعتدال ولما كان السجود هو بيا لم يشر فيه الى  
كسر الكتاف او الكثر غيره ايضا السجدة الثانية كانه قد يتركها الى

من العبادة التي هي في اقصى مراتب التعظيم ولأنه من اعلى مقاصد  
 الصلوة فلو حصل للمصلي غفلة وذهول في اكمل مقامات  
 عبادته واقصى درجات خضوعه امكن له تدريس ايماءاته بالسجود  
 الثاني ولأن في تكريره اظهار لكونه احب وارضى عند ربه من  
 سائر الامور كان وهذه هي الحكمة في تكرار السجود في كل ركعة ودور باسواء  
 من اعمال الصلوة وشرع الجلوس والتشهد في آخر الصلوة بعد ركعتين  
 جاثياً على ركبتيه لان هذه هيئة من هيئات التذلل فبما سب  
 ان لا تخلو افضل العبادات منها فكانت عبادة وراحة بعد كل ركعتين  
 ليكون انشط للعبادة فيما يستقبله من عبادته ولأنه اكرم من الرب عبدة  
 بعد ان اوفى بمراتب التعظيم كلها حيث اجازة للجلوس في حضرتته  
 وليكون خروجه من الصلوة بسكينة ووقار وليكون ذلك بالتدريج  
 اذ لا يليق به ترك العبادة كالجعف النافر وقد اتفق اهل الملل على  
 انه كلما كانت العبادة اكمل كان رضا الرب عن العابد اعظم وادف  
 واجرة له اطيب واكثر وان لا يتهياً العبد للانجذاب الى حضرة القدس  
 والا تسلك في سلك الملاء على الا برضا نفسه بعبادة  
 ربه اكمل العبادة التي لا تستجمع الا في الصلوة التي شرعها للبيده  
 صلى الله عليه وسلم فانها الجامعة لكل الاحوال والا قوال التي يمكن  
 للعابد ان يعبد بها ربه وحيث كان دينه صلح لكل الاديان واخرها  
 وافضلها فصلوته مشتتة على سائر امورها التي امرت بها الامم

الماضية من زيادة واستيعاب وما بقي بعض من ابعاض جسمه الا وقد  
 اخذ حظا من عبادة خالقه فيها اثران في صلواتنا وراء الاسرار الدينية  
 اسرار وفوائد دينوية لا تحصى ولا تستقصى فكما انها طهارة للقلب  
 وتركيبه له كن لك طهارة ونظافة للجسام وحفاظة من الكسل والمرض  
 وقد جمعها الله تعالى في جملة مفيدة من كلامه المعجز فقال ان الصلوة  
 تنهى عن الفحشاء والمنكر وذلك انها تقويم وترسيم في النفس ازعا  
 و مرادعا وهو خوف الله وخشيته ومراقبته في السر والعلن وهو  
 ملاك الاخلاق الحسنة والنماثل المرضية واذا وجد ذلك في الافراد  
 انتظمت الهيئة الاجتماعية وتمر الا من والايمان وقام العالم بالعدل  
 والاحسان لانه لا يحجم فرد عن مرغوبه وخصوصا في خلواته اذا  
 استشعر الخوف من يد غيبية مطلعة على جميع خطراته وخطواته  
 وسكناته وحر كاته وذلك لا يحصل الا بالبوليس والضبطية ولا  
 بالجنود والآلات الحربية ولا بالقوانين البشرية الوضعية بل بما  
 تزيد هذه الاشياء عتوا وتمردا وخيانة وخديعة وانما يحصل  
 ذلك بوسوخ عظمة المعبود الخلاق العليم ذي العقاب الالهي و  
 الفضل العليم وهذا انبى من كثرة اسرار الشريعة لا يحيط بها الا الله تعالى

بيد المؤلف القطعة الثانية من الجزء الثالث وتتلوه القطعة الثالثة

ان شاء الله تعالى ١٣ جمادى الاولى سنة ١٣٢٢ هـ

# فہرست ما فیہ من الابواب

صفحہ

باب

۲

کتاب الصلوٰۃ

باب المواقیت

الوقت الافضل

بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا

بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا

بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا

بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا

۲۳۷



بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا

بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا  
بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا  
بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا  
بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا  
بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا  
بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا  
بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا  
بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا  
بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا  
بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا

والسلام

ک

بیر اذتہ استثنیٰ من الصلوٰۃ فیہا

